موقف مدققي الحسابات من التطورات المهنية الحديثة

المتعلقة بالأكتشاف والتقرير عن الغش في الشركات المساهمة العامة الأردنية

إعداد

منال ناظم أسعد باكير

تحت إشراف

الدكتور سليمان عطية

قدمت هذه الرسالة

إستكمالا لمتطلبات منح درجة الماجستير في المحاسبة

كلية الدراسات المالية والإدارية العليا

جامعة عمان العربية للدراسات العليا

2007

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى:..... وليس عليكم جناح فيما أخطأتم به ولكن ما تعمدت قلوبكم وكان الله غفورا رحيما.

صدق الله العظيم

(سورة الأحزاب)

الآية رقم (5)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التفويض

أنا الطالبة/ منال ناظم أسعد باكير

أفوض جامعة عمان العربية للدراسات العليا بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبها.

الأسم: منال ناظم أسعد باكير

التوقيع: Manal

التاريخ: ٢٠٠٧/١١/٢٨

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها "

" موقف مدققي الحسابات من التطورات المهنية الحديثة بشأن الأكتشاف والتقرير عن الغش في الشركات المساهمة العامة الأردنية "

وإجيزت بتاريخ 28 / 11 /2007

أعضاء لجنة المناقشة:		التوقيع
الأستاذ الدكتور بشير البنّا	رئيسا	
الدكتورعلي الدوغجـــي	عضوا	
الدكتور سليمان عطـــية	عضوا ومشرفا	

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكر وتقدير

بعد الحمد لله الذي أولاني نعمة التوفيق والسـداد، والصلاة والسلام على سيدنا محمد(ص) وعلى آله وصحبه وسلم، أما بعد...

تتقدم الباحثة بخالص الشـكر والتقدير والعرفان الى الدكتور سـليمان عطية رئيس قسم المحاسبة بالكلية، والذي قام بالإشراف على هذه الرسـالة وقد كان له الفضـل في ظهور هذه الرسـالة بشـكلها الحالي، جزاه الله عني وعن زملائي الباحثين خير الجزاء.

كما تتقدم الباحثة بخالص الشـكر والتقدير والعرفان إلى المرحوم الأسـتاذ الدكتور/ نعيم حسـني دهمش، أستاذ الأجيال، والذى كان لها فخر أن يشارك في قبول موضوع هذه الرسالة في مرحله الإعداد، والذى لم يبخل بأي جهد أو نصـيحة لإثراء هذه الرسـالة، رحمة الله وأسـكنه فسـيح جناته بما قدم من خير طوال مسيرة حياتة العلمية والمهنية ، وجزاه الله عنها وعن زملائها الباحثين خير الجزاء.

كما تتقدم الباحثة بخالص الشـكر والتقدير والعرفان الى الأسـاتذه الأفاضـل أعضاء لجنة المناقشة على هذه الرسالة، وجزاهم الله عنها وعن زملائها الباحثين خير الجزاء.

كما تتقـدم الباحثة بخالص الشـــكر والتقدير والعرفان الى كل من ســـاعدها من أعضـــاء هيئة التـدريس في جـامعة عمان العربية وعمادة الكلية والمكتبة وجمعية المحاســبين القانونيين الأردنيين في إنجاز هذه الرسالة، وجزاهم الله عنها كل خير.

الباحثة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إهداء

الى والدي ووالدتي

رحمهما الله

الى زوجي وأولادي

الذين تحملوا معي عناء عدم تفرغي لهم أثناء دراستي

الى أخواني وأخواتي

حفظهم الله جميعاً

الباحثة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهرس المحتويات

التفويض..... ج

قرار لجنة المناقشة ..... د

شكر وتقدير ..... هـ

إهداء..... و

فهرس المحتويات ..... ز

فهرس الجداول ..... ط

الملخص باللغة العربية..... ك

الملخص باللغة الانجليزية ..... م

الفصل الأول مدخل الى الدراسة والدراسات السابقة..... 1

1/1 المقدمة..... 2

2/1 أهمية الدراسة..... 3

3/1 مشكلة الدراسة..... 4

6/1 المتغيرات الرئيسة للدراسة..... 7

7/1 منهج وأسلوب وحدود الدراسة 8

8/1 مجتمع وعينة الدراسة 8

10/1 علاقة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة 23

الفصل الثاني - الإطار النظري للدراسة..... 24

1/2 مقدمة..... 25

2/2 التطور التاريخي لمسؤوليات المدققين بشأن اكتشاف الغش والتقرير عنه26

الفصل الثالث الدراسة الميدانية 49

1/3 المقدمة..... 50

2/3 خصائص عينة الدراسة 50

3/3 عرض نتائج الدراسة..... 52

4/3 اختبار فرضيات الدراسة 68

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

الفصل الرابع -النتائج والتوصيات..... 77
1/4 النتائج..... 78
2/4 التوصيات 80
- قائمة المراجع..... 82
1/5 المراجع العربية 83
2/5 المراجع الأجنبية 85
ملاحق الدراسة..... 92
1/6 قائمة الأستبيان 93

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهرس الجداول

1	جدول (1) توزيع عينة الدراسة تبعا للوظيفة الحالية	54
2	جدول (2) توزيع عينة الدراسة تبعا للمؤهل العلمي	55
3	جدول (3) توزيع عينة الدراسة تبعا للخبرة العملية	55
4	جدول (4) مدى إطلاع مدققي الحسابات الأردنيين على التطورات المهنية الحديثة بشأن خصائص الغش	56
5	جدول (5) مدى إطلاع مدققي الحسابات الأردنيين على التطورات المهنية الحديثة بشأن مسؤولية هؤلاء القائمين على الحاكمية المؤسسية والأدارة	57
6	جدول (6) مدى إطلاع مدققي الحسابات الأردنيين على التطورات المهنية الحديثة بشأن المخاطر الموروثة عند تدقيق الغش	58
7	جدول (7) مدى إطلاع مدققي الحسابات الأردنيين على التطورات المهنية الحديثة بشأن مسؤولياتهم عن أكتشاف الغش المادي في البيانات المالية	59
8	جدول (8) مدى إطلاع مدققي الحسابات الأردنيين على التطورات المهنية الحديثة بشأن مراعاة الحذر المهني ومناقشة فريق مهمة التدقيق الناتج عن الغش	60
9	جدول (9) مدى إطلاع مدققي الحسابات الأردنيين على التطورات المهنية الحديثة بشأن تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية الناتجة عن الغش	61
10	جدول (10) مدى إطلاع مدققي الحسابات الأردنيين على التطورات المهنية الحديثة بشأن اجراءات الاستجابة لمخاطر الاخطاء المادية للبيانات المالية النناتجة عن الغش	63
11	جدول (11) مدى إطلاع مدققي الحسابات الأردنيين على التطورات المهنية الحديثة بشأن تقييم أدلة الأثبات وإقرارات الإدارة	64

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

12	جدول (12) مدى إطلاع مدققي الحسابات الأردنيين على التطورات المهنية الحديثة بشأن الاتصالات مع الإدارة والقائمين على الحاكمية المؤسسية والسلطات التشريعية والتنظيمية	65
13	جدول (13) مدى إطلاع مدققي الحسابات الأردنيين على التطورات المهنية الحديثة بشأن عدم إمكانية الأستمرار في المهمة والتوثيق الناتج عن الغش	66
14	جدول (14) مدى إطلاع مدققي الحسابات الأردنيين على التطورات المهنية الحديثة بشأن الغش وفقا لمعيار التدقيق الدولي رقم (240)	68
15	جدول (15) نتائج إختبار الفرضية الرئيسية الأولي	69
16	جدول (16) نتائج إختبار الفرضية الرئيسية الثانية	69
17	جدول (17) نتائج إختبار الفرضية الرئيسية الثالثة	70
18	جدول (18) نتائج إختبار الفرضية الرئيسية الرابعة	70
19	جدول (19) نتائج إختبار الفرضية الرئيسية الخامسة	71
20	جدول (20) نتائج إختبار الفرضية الرئيسية السادسة	71
21	جدول (21) نتائج إختبار الفرضية الرئيسية السابعة	72
22	جدول (22) نتائج إختبار الفرضية الرئيسية الثامنة	72
23	جدول (23) نتائج إختبار الفرضية الرئيسية التاسعة	73
24	جدول (24) نتائج إختبار الفرضية الرئيسية العاشرة	73
25	جدول (25) نتائج إختبار تحليل التباين بالنسبة للوظيفة الحالية	74
26	جدول (26) نتائج إختبار تحليل التباين بالنسبة للمؤهل العلمي	75
27	جدول (27) نتائج إختبار تحليل التباين بالنسبة للخبرة العملية	76

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

موقف مدققي الحسابات من التطورات المهنية الحديثة المتعلقة بالاكتشاف والتقرير عن الغش في الشركات المساهمة العامة الأردنية

إعداد

منال ناظم أسعد باكير

إشراف

الدكتور سليمان عطية

الملخص باللغة العربية

هدفت الدراسة الحالية الى قياس مدى معرفة مدققي الحسابات بالتطورات المهنية الحديثة المتعلقة بالاكتشاف والتقرير عن الغش في الشركات المساهمة العامة الأردنية، وفي إطار تحقيق ذلك الهدف رأت الباحثة تقسيم هذه الدراسة الى ثلاثة فصول، تناول الفصل الأول: المدخل الى الدراسة والدراسات السابقة، وتناول الفصل الثاني: الإطار النظري للدراسة، بينما تناول الفصل الثالث: الدراسة الميدانية فقد تم توزيع استبانات لعينه مقدارها (216) مدقق حسابات وتم استرداد (151) استبانه، و قد أشارت النتائج إلى:

- أن المستوى العام لإطلاع مدققي الحسابات الأردنيين على التطورات المهنبة الحديثة بشأن الغش وفقا لمعيار التدقيق الدولي المعدل رقم (240) يبلغ 79%، وأن أعلى إطلاع كان للمتغير الأول بشأن التطورات المهنية لخصائص الغش ، وأقل إطلاع للمتغير الثالث بشأن التطورات المهنية للمخاطر الموروثة عند تدقيق الغش، كما أكدت على ذلك أيضا نتائج أختبار الفرضيات برفض جميع الفرضيات العدمية وقبول الفرضيات البديلة.

- أن هناك فروقاً في أراء أفراد عينة الدراسة تعود الى الوظيفة الحالية والمؤهل العلمي والخبرة العملية بشأن فرضيات الدراسة، لصالح فئة المدققين، ثم الرئيس، ثم المدير والشريك بالنسبة للوظيفة الحالية، أما بالنسبة للمؤهل العلمي فتميل الفروق لصالح فئة البكالوريوس، ثم الدراسات العليا والدبلوم، وبالنسبة للخبرة العملية فتميل الفروق لصالح فئة الخبرة من (5-10) سنوات، ثم أقل من 5 سنوات، ثم من (10-15) سنة خبرة.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

وبناء على النتائج السابقة فقد توصلت الدراسة الى العديد من التوصيات أهمها مايلي:

أولا: يجب على جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين الإهتمام بعمل دورات تدريبية أو ندوات أو مؤتمرات لمناقشة التطورات المهنية الحديثة في معايير التدقيق الدولية وخاصة بشأن الاكتشاف والتقرير عن الغش عند تدقيق البيانات المالية للشركات المساهمة العامة الأردنية.

ثانيا: يجب على مدققي الحسابات الأردنيين قبل تدقيق البيانات المالية مراعاة الحصول على دورات تدريبية كجزء من التطوير المهني المستمر بشأن التطورات المهنية لدراسة الغش، وخاصة مراعاة البنود المتعلقة بما يلي:

- الحجم النسبي للمبالغ الفردية المتلاعب بها (على سبيل المثال رصيد ورقة قبض من ضمن أرصدة أوراق القبض تم التلاعب به).

- نادرا ما تتضمن عملية التدقيق المنجزة حسب المعايير الدولية تصديق الوثائق.

- كما أن المدقق ليس مدربا أو يتوقع منه أن يكون خبيرا في هذا التصديق، والأستجابة للمخاطر المحددة عند مستوى البيانات المالية.

- إن الأتصالات التى يجريها المدقق مع إولئك المكلفين بالحاكمية قد تتم شفويا أو كتابيا.

- تختلف مسؤوليات المدقق القانونية حسب البلد وفي ظروف معينة فإن واجب السرية قد يتم تجاهلة بالقانون النظامي.

- يدرس احتمال الانسحاب من العملية، وإن نطاق التوثيق لهذه الأمور يعود لقرار المدقق باستخدام الاجتهاد المهني.

ثالثا: يجب استمرار البحث المحاسبي في موضوع التطورات المهنية الحديثة قي معايير التدقيق والتأكيد الدولي الصادرة عن مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي التابع لمجلس الأتحاد الدولي للمحاسبين وخاصة الاستمرارية لما له من علاقة وطيدة مع الغش، بالإضافة الى عمل دراسة حول موقف إدارة الشركات المساهمة العامة الأردنية من الغش، لما يشهده هذا الدور من تطوير.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Abstract

The Auditors Attitude towards Modern Professional Developments Relating to Detection and Reporting of Fraud in The Jordanian Shareholding Companies

by

Manal Nazem Asa'd Bakeer

Supervised

Dr. Soliman Atyah

The present study aimed at measuring the knowledge of auditors of modern professional developments relating to detection and reporting of fraud in the Jordanian Shareholding Companies.

In the frame of achieving this aim, the researcher decided to divide this study into three chapters. The first chapter dealt with the Introduction and previous studies while the second chapter dealt with the theoretical framework of the study. The third chapter dealt with the field study. Questionnaires have been distributed to (216) Jordanian auditors and (151) were returned, the result indicated that:

- The general level of the Jordanian auditors familiarity with the modern professional developments with respect to fraud according to the amended International Standard on Auditing (ISA) No. 240 is estimated 79%. Furthermore, it emphasized that the highest awareness was that of the first variable in respect of modern professional developments,

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

and the lowest awareness was that of the third variable relating to the modern professional developments of inherited risks once fraud is audited. Hypotheses testing results emphasized this fact by refusing all null hypotheses and accepting the alternative ones.

- There were differences in the opinions of the study sample members, these differences are attributable to the current job, qualification and practical experience with respect of the study hypotheses, in the favor of the auditors, then seniors, managers and partners with regard to the current job. As far as scientific qualification is concerned, the differences tend to be in favor of the BSc holders, then higher studies and diploma. In respect of practical experience, the differences tend to be in favor of those who have (5-10) years experience, then less than (5) years, then from (10-15) years experience.

Based on the previous results, the researcher made some recommendations. The most important ones were:

First: the association of the Jordanian chartered accountants society must hold training courses, seminars, or conferences to discuss the modern professional developments in the ISA with respect of detection and reporting fraud issue once auditing the financial statements of the Jordanian Shareholding Companies.

Second: The Jordanian auditors, once auditing the financial statements, must consider obtaining training courses as a part of the continuous professional development in fraud study, especially the following points:

* Ratio of volume of the manipulated individual amounts.

* That the auditing process according to ISA rarely asks for attested documents and

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

that the auditor is not trained for such things and he/she can not be expected to be an expert in the attestation process or respond to certain risks when dealing with financial data levels.

* The contacts performed by the auditor with those in charge, may be accomplished verbally or in writing.

* The auditor's legal responsibilities vary according to the country and in such circumstances, confidentiality can be ignored in the disciplinary law.

* The auditor has to study the possibility of withdrawing from the process; whereas, documentation of these matters depends on the auditor's decision to use his/her professional judgment.

Third: The accounting research must continue with respect to modern professional developments in International Auditing & Assurance Standards issued by the Auditing Standards Council and the International Assurance derived from the International Accountants Union particularly those related to fraud. In addition, a further study about the position of Jordanian Shareholding Companies towards fraud must be conducted

.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول

مدخل الى الدراسة والدراسات السابقة

1/1 المقدمة

2/1 أهمية الدراسة

3/1 مشكلة الدراسة

4/1 عناصر مشكلة الدراسة

5/1 فرضيات الدراسة

6/1 المتغيرات الرئيسية للدراسة

7/1 منهج وأسلوب وحدود الدراسة

8/1 مجتمع الدراسة والعينة

9/1 الدراسات السابقة

10/1 علاقة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1/1 المقدمة

تعد قضية الغش من القضايا القديمة والحديثة في الفكر المحاسبي والأكثر إثارة للجدل والضغوط التي تواجه مهنه التدقيق في معظم دول العالم، وتختلف الآراء داخل المهنة بشكل كبير حول هذه القضية ولكنها قضية تسهم بشكل كبير في فجوة التوقعات لمهنة التدقيق، وهي الفجوة بين ما يتوقعه المجتمع من المدققين وبين ما يدرك المجتمع أن المدققين قد قدموه بالفعل.

وبينما أوضحت الدراسات أن السياسيين والمحاكم والصحافة المالية والعامة يتوقعون أن المدققين يكتشفون الغش ويبلغون عنه إلا أن مهنة التدقيق بشكل عام حددت مسؤولياتها في هذا الشأن. (الصباغ، 1997)

ولأن العالم في الوقت الحاضر يتطلع نحو منظمات ذات مستوى أداء متميز وتحقيق درجة عالية من النمو والربحية والمصداقية والنزاهة في الإبلاغ المالي فإن الاهتمام بواجبات المدققين في مجال الغش قد نشط وبدأ يحتل مكان الصدارة منذ أوائل الثمانينات خاصة في أمريكا و بريطانيا نتيجة لنمو الاهتمام السياسي والشعبي لضخامة حجم الغش في المنشآت وتزايد حجم معدلات حدوثه. (درويش،2004)

كما أن الانهيار غير المتوقع لعدد كبير من المنشآت من أكتوبر 1987 والمعروف بانهيار سوق المال والذي كان نتيجة الغش بوساطة المديرين والمديرين التنفيذيين كذلك إنكشاف الغطاء عن فضائح انهيار العديد من المنظمات العالمية في العام 2000 مثل (Enron) و(World.Com) (Xerox) وغيرها والتي كان من أهم أسبابها الغش وسوء الاستخدام وتدني أخلاق إدارات المنظمات وبعض مكاتب التدقيق العالمية مثل آرثر أندرسون كذلك إخفاء بعض المعلومات الداخلية ومحاولة التضليل.

كل ذلك قد دفع وحث على الاهتمام بالقضية إذ تساءل الذين تضرروا بسبب انهيار المنشآت أين كان المدققون؟(لطفي،2005)

وتأسيساً على ما تقدم يبذل مجلس الاتحاد الدولي للمحاسبين International Federation of Accountant's (IFAC) جهوداً تبدو هي الأخرى أكثر إثارة لمواكبة رغبات وحاجات المجتمع المالي وفي هذا الإطار فقد أصدر الـ (IFAC)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من خلال لجانه المختلفة سلسلة متعاقبة من المعايير لتطوير مسؤوليات مدققي الحسابات المتعلقة بقضية الغش، ولقد تضمنت هذه السلسلة المعيار رقم 10 لعام 89 والذي تم إلغاؤه ليحل محله المعيار رقم 240 للعام 98 والذي تم تعديله عام 2003 والذي تم تعديله عام 2005.

وبناء على ما تقدم تهدف الدراسة الحالية لقياس مدى معرفة مدققي الحسابات بالتطورات المهنية الحديثة المتعلقة باكتشاف الغش والتقرير عنه عند تدقيق البيانات المالية للشركات المساهمة العامة الأردنية.

2/1 أهمية الدراسة

على الرغم من اهتمام المدقق باكتشاف الأخطاء والغش الذي يقع في الدفاتر والتقارير المالية سواء أكان يقوم بتدقيق اختباري أم شامل وكذا اهتمام المنظمات المهنية والباحثين في مجال المحاسبة والتدقيق بضرورة إلقاء مسؤولية اكتشاف الأخطاء والغش الجوهري على المدقق في مواجهة رغبات المجتمع المالي والقضاء، إلا أن هذه الأخطاء والغش في تزايد مستمر حتى الآن لعدة أسباب أهمها: (جمعة، 2000-درويش،2004-حمَّاد،2002-الصبَّاغ،1997).

- كبر حجم منشآت الأعمال، واتساع نطاق أعمالها، والخدمات الخاضعة لعمليات التدقيق.

- اختلاف المنظمات المهنية والباحثين في مجال المحاسبة والتدقيق حول تحديد المسؤول عن اكتشاف الأخطاء والغش بالدفاتر والتقارير المالية. هل هي الإدارة أم المدقق.

- إن المعايير والتشريعات المهنية اقتصرت مسؤولية المدقق عن الأخطاء والغش في حدود نطاق الفحص الذي قام به إذا بذل العناية المهنية اللازمة(Due care).

لذا تأتي أهمية هذه الدراسة من حاجة مهنة التدقيق في الوقت الحالي لضرورة وضع حدوداً فاصلة لمسؤولية كل من الإدارة والمدقق والطرف الثالث عن منع واكتشاف الخطأ والغش، فضلا عن ندرة الدراسات المتعلقة بهذا الموضوع في الأردن، بالإضافة إلى ما تقدم تكمن أهمية هذه الدراسة في:

- مناقشة التطورات في مجال مسؤولية المدققين الخارجيين عن اكتشاف الغش والتقرير عنه من الناحيتين التاريخية والدولية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- تحليل التطورات في المعايير المهنية الدولية مقارنة بالأمريكية والإنجليزية والعربية بشأن اكتشاف الغش والتقرير عنه.

- القيام بدراسة ميدانية لتحديد موقف مدققي الحسابات الأردنيين من التطورات المهنية الحديثة بشأن اكتشاف الغش والتقرير عنه.

- تقديم المقترحات اللازمة والتوصيات بناء على نتائج الدراسة الحالية، واقتراح الدراسات المستقبلية.

3/1 مشكلة الدراسة

شهد العالم العديد من الانهيارات في الشركات العالمية مثل شركة إنرون للطاقة وشركة آرثراندرسون و غيرها من الشركات الأخرى وكان نتيجة ذلك إجراء دراسات لمعايير التدقيق الدولية والأمريكية وتم إجراء العديد من التغيرات والتعديلات المتتابعة فقد قام مجلس معاير التدقيق والتأكيد الدولي (IAASB) التابع للاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) بتعديل معيار التدقيق الدولي رقم 240، كما قام المعهد الأمريكي للمحاسبين (AICPA) بتعديل بيان التدقيق الأمريكي رقم 82 بشأن اعتبارات الغش عند تدقيق البيانات المالية.

ونظراً لأن جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين قد اعتمدت معايير التدقيق الدولية الصادرة عن مجلس التدقيق والتأكيد الدولي (IAASB) منذ 1989/3/13 وقد أكد أيضا على تطبيقها قانون الشركات الأردني رقم 22 لسنة 1997 وتعديلاته، وتعليمات بورصة الأوراق المالية رقم 2005/257.

بالتالي فإن الغرض من هذه الدراسة هو التعرف على موقف مدققي الحسابات الأردنيين من التطورات المهنية الحديثة في المعاير الدولية المعتمدة في الأردن.

4/1 عناصر مشكلة الدراسة

ويمكن تحقيق الغرض من هذه الدراسة من خلال الإجابة عن التساؤلات التالية:س1: هل يطلع مدققو الحسابات الأردنيون على التطورات المهنية الحديثة بشأن خصائص الغش؟

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

س2 : هل يطلع مدققو الحسابات الأردنيون على التطورات المهنية الحديثة بشأن مسؤولية هؤلاء القائمين على الحاكمية المؤسسية والإدارة؟

س3: هل يطلع مدققو الحسابات الأردنيون على التطورات المهنية الحديثة بشأن المخاطر الموروثة عند تدقيق الغش؟

س4: هل يطلع مدققو الحسابات الأردنيون على التطورات المهنية الحديثة بشأن مسؤولياتهم عن اكتشاف الغش المادي في البيانات المالية؟

س5: هل يطلع مدققو الحسابات الأردنيون على التطورات المهنية الحديثة بشأن مراعاة الحذر المهني ومناقشة فريق مهمة التدقيق الناتج عن الغش؟

س6: هل يطلع مدققو الحسابات الأردنيون على التطورات المهنية الحديثة بشأن تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية الناتجة عن الغش؟

س7: هل يطلع مدققو الحسابات الأردنيون على التطورات المهنية الحديثة بشأن إجراءات الاستجابة لمخاطر الأخطاء المادية للبيانات المالية الناتجة عن الغش؟

س8: هل يطلع مدققو الحسابات الأردنيون على التطورات المهنية الحديثة بشأن تقييم أدلة الإثبات وإقرارات الإدارة؟

س9: هل يطلع مدققو الحسابات الأردنيون على التطورات المهنية الحديثة بشأن الاتصالات مع الإدارة والقائمين على الحاكمية المؤسسية والسلطات التشريعية والتنظيمية؟

س10: هل يطلع مدققو الحسابات الأردنيون على التطورات المهنية الحديثة بشأن عدم إمكانية المدقق من الاستمرار في المهمة والتوثيق الناتج عن الغش؟

5/1 فرضيات الدراسة

تقوم الدراسة الحالية لإثبات صحة أو عدم صحة الفرضيات المتعلقة بعشرة متغيرات مستقلة تم تطويرها من قبل International Auditing and Assurance Standard Board– IFAC (IAASB) وهي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفرضـــية الأولى: لا يطلع مدققو الحســـابات الأردنيون على التطورات المهنية الحديثة بشـــأن خصائص الغش.

الفرضـــية الثانية: لا يطلع مدققو الحســـابات الأردنيون على التطورات المهنية الحديثة بشـــأن مسؤوليات هؤلاء القائمين على الحاكمية المؤسسية والإدارة.

الفرضـــية الثالثة: لا يطلع مدققو الحســـابات الأردنيون على التطورات المهنية الحديثة بشـــأن المخاطر الموروثة عند تدقيق الغش.

الفرضـــية الرابعة: لا يطلع مدققو الحســـابات الأردنيون على التطورات المهنية الحديثة بشـــأن مسؤولياتهم عن اكتشاف الغش المادي في البيانات المالية.

الفرضـية الخامسـة: لا يطلع مدققو الحسـابات الأردنيون على التطورات المهنية الحديثة بشأن مراعاة الحذر المهني ومناقشة فريق مهمته التدقيق الناتج عن الغش.

الفرضـية السـادسـة: لا يطلع مدققو الحسابات الأردنيون على التطورات المهنية الحديثة بشأن تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية الناتجة عن الغش.

الفرضـية السـابعة: لا يطلع مدققو الحسـابات الأردنيون على التطورات المهنية الحديثة بشـأن إجراءات الاستجابة لمخاطر الأخطاء المادية للبيانات مالية الناتجة عن الغش.

الفرضـــية الثامنة: لا يطلع مدققو الحســـابات الأردنيون على التطورات المهنية الحديثة بشـــأن تقييم أدلة الإثبات وإقرارات الإدارة.

الفرضـية التاسـعة:لا يطلع مدققو الحسـابات الأردنيون على التطورات المهنية الحديثة بشـأن الاتصالات مع الإدارة والقائمين على الحاكمية المؤسسية والسلطات التشريعية والتنظيمية

الفرضـــية العاشرة:لا يطلع مدققو الحســـابات الأردنيون على التطورات المهنية الحديثة بشـــأن عدم إمكانية المدقق من الاستمرار في المهمة والتوثيق الناتج عن الغش.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

6/1 المتغيرات الرئيسة للدراسة

تتضمن الدراسة الحالية عشرة متغيرات مستقلة رئيسة تمثل أهم التطورات المهنية الحديثة في معيار التدقيق الدولي رقم (240) بشأن الغش ، ويمكن تفسير هذه المتغيرات كما يلي:

(1) خصائص الغش: وتعنى قدرة المدقق على التمييز بين الخطأ والغش.

(2) مسؤوليات القائمين على الحاكمية المؤسسية(وهي نظام للإدارة والرقابة يهدف إلى حماية حقوق كافة الأطراف ذات العلاقة بالمنشأة متمثله في مجلس الإدارة واللجان التابعة له) والإدارة: وتعني المسؤوليات بشأن منع الغش واكتشافه والتى قد تختلف من بلد إلى أخر.

(3) المخاطر الموروثة(inherent risk) عند تدقيق الغش: وتعني التحديدات الذاتية لعملية التدقيق الناتجة عن عدم وجود نظام للرقابة الداخلية.

(4) المسؤوليات عن اكتشاف الغش الجوهري: وتعنى مسؤولية المدقق عن اكتشاف البيانات المالية الزائفة بسبب الغش.

(5) الحذر المهني: ويعنى موقف المدقق من الاسلوب المتبع عند التدقيق حيث لم يعد يفترض حسن النية أو سوء النية.

(6) تقييم مخاطر الأخطاء المادية: وتعني قيام المدقق بتنفيذ إجراءات لتقدير المخاطر للحصول على فهم المنشأة وبيئتها بما في ذلك بيئة الرقابة.

(7) إجراءات الاستجابة لمخاطر الأخطاء المادية: وتعني الإجراءات الإضافية التى يتبناها المدقق عند اكتشاف بيانات مالية زائفة بسبب الغش.

(8) تقييم أدلة الإثبات وإقرارات الإدارة: وتعني حصول المدقق على أدلة إثبات في حالة ما إذا كان هناك تجاوز من الإدارة للرقابة بحيث تؤدي إلى حدوث غش.

(9) الاتصالات مع الإدارة والقائمين على الحاكمية المؤسسية والسلطات التشريعية والتنظيمية: وتعني قيام المدقق في حالة وجود احتيال ما أو احتمال وجوده فعليه أن يتصل مع المستوى المناسب من الإدارة.

(10) عدم إمكانية المدقق من الاستمرار في المهمة: وتعني عدم قدرة المدقق على الاستمرار في ظل ظروف قد تواجهه فيها ظروف استثنائية نتيجة البيانات الزائفة الناتجة عن الغش.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

7/1 منهج وأسلوب وحدود الدراسة

يعتمد الباحث في إعداد الدراسة الحالية على المنهج الاستقرائي الاستنباطي وذلك لقياس مدى معرفة موقف مدققي الحسابات بالتطورات المهنية الحديثة بشأن اكتشاف الغش والتقرير عنه عند تدقيق البيانات المالية للشركات المساهمة العامة الأردنية، وذلك من خلال استخدام أسلوبين من أساليب البحث المتعارف عليها وهما:

1- أسلوب الدراسة النظرية: ويعتمد هذا الأسلوب على تجميع البيانات والدراسات السابقة من خلال أهم ما كتب عن موضوع الدراسة في الكتب والمجلات العلمية المتخصصة العربية والدولية والمحلية.

2- أسلوب الدراسة الميدانية: يعتمد هذا الأسلوب على أسلوبي المقابلات والاستبيان وذلك من خلال قيام الباحث بإجراء المقابلات الشخصية مع عينة الدراسة وذلك للتعرف على مدى اطلاعهم بشأن التطورات المهنية الحديثة في اكتشاف الغش والتقرير عنه.

ومن المعروف أن استخدام قائمة الاستبيان كأداة في تجميع البيانات في البحث العلمي يشوبها العديد من جوانب القصور أهمها التحيز من قبل أفراد العينة ولذلك فإن نتائجها ربما تكون متحيزة عند التقييم، كما أن هذه الدراسة تشمل مدققي الحسابات الأردنيين المقيدين في جداول جمعية المحاسبين القانونيين فقط دون الإدارة في الشركات المساهمة العامة.

8/1 مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع البحث من مدققي الحسابات الأردنيين العاملين في المملكة والذي يبلغ عددهم وفقاً لجمعية المحاسبين القانونين الأردنيين 468 مدققاً وذلك حتى 2006/2/11.

وقد تم تحديد حجم العينة وفقاً للمعادلة التالية(طشطوش، 2000):

$$n = \frac{P(1-P)}{\frac{P(1-P)}{N} + \left(\frac{a}{Z_{\frac{a}{2}}}\right)^2}$$

حيث إن p = نسبة الظاهرة المتوقعة بالمجتمع لفهم موضوع البحث وإدراكه وفي حالة عدم معرفة هذه النسبة يفترض إحصائياً أنها تمثل 50% .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

N تمثل حجم المجتمع. n تمثل حجم العينة

$Z_{\frac{a}{2}}$ تمثل معامل الثقه المبني على مستوى الثقة البالغ 95% ويساوي 1.96.

a فإنها تساوي الخطأ المسموح به وهو 5% وبعد تطبيق المعادلة السابقة أتضح أن حجم العينة تبلغ 216 مدققاً.

9/1 الدراسات السابقة

على الرغم مما يحظى به موضوع الغش من اهتمام عالمي على كافة الأصعدة العلمية والمهنية والممارسة العملية وخاصة في أمريكا وبريطانيا ومصر وسوريا إلا أن الباحث قد وجدت دراسات قليلة، مع الندرة في القيام بدراسات حول هذا الموضوع في الأردن وخاصة بعد عام 2000، وفيما يلي أهم الدراسات السابقة وذات العلاقة بالدراسة الحالية:

- دراسة Kaplan (1999) وموضوعها:

"Internal Controls and The Detection of Management Fraud".

ولقد استهدفت هذه الدراسة اختبار قرار المدقق لفحص الغش عندما يكون هناك حوافز خارجية للمدير لتحريف التقرير المالي متخذا من ضعف الرقابة الداخلية طريقاً.

ومن أهم نتائج تلك الدراسة ما يلي:

- إن المديرين يستطيعون ارتكاب الغش بتخطي الرقابة الداخلية والتدقيق الذي يتم وفقا لمعايير التدقيق العامة المقبولة .

- إن لدى المديرين حوافز قوية لارتكاب الغش مفضلين الرقابات الضعيفة حيث إن مخاطر الغش تعود إلى عدم اكتمال المعلومات.

- إن المدققين يبذلون أقل جهد لفحص الغش في ظل الظروف وبناء على أدلة التدقيق، حيث يوجد تأثير إضافي للغش على أدلة التدقيق وربما يكون غير ملاحظ، كما أن المدققين يبحثون عن أخطاء فادحة لذلك فإن معدل فشل التدقيق يكون عالياً عندما تكون الرقابات الداخلية ضعيفة.

- إن المدققين يمتلكون حوافز لعمل توصيات حول الرقابة الداخلية والتي لا تكون ذات تكلفة مفيدة للمديرين الأمناء.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- دراســة أبو شعيشع (1997) وموضوعها:

" دراســة تحليلية لمعيار التدقيق الأمريكي رقم (82) بشــأن مســؤولية المراجع عن الأخطاء والغش ومقترحات التطوير".

ولقد اســتهدفت هذه الدراســة إلى تحليل وتحديد مســؤولية المدقق عن اكتشــاف الأخطاء والغش قبل صــدور معيار التدقيق رقم (82)، وتحليل أهداف وإجراءات اكتشــاف الأخطاء والغش و مســؤولية المدقق عن ذلك طبقاً لما هو وارد بمعيار التدقيق رقم (82) واســتنتاج جوانب القصــور فيه، وطرح تصـور جديد لحدود مسـؤولية المدقق عن اكتشاف الأخطاء والغش وإجراء التعديلات اللازمة في معيار التدقيق رقم (82) وذلك بهدف اسـتيعاب تلك المقترحات الجديدة بشأن مسؤولية المدقق في هذا الصدد.

ومن أهم نتائج هذه الدراسة ما يلي:

- تعد عملية اكتشــاف الأخطاء والغش في الدفاتر والتقارير المالية من القضــايا التي لا تزال مثارة في المجال المهني والفكر المحاسـبي حتى الآن، وذلك من زاوية ما مدى المسـؤولية الواقعة على كل من المدقق والإدارة بشـأن منع واكتشاف الأخطاء والغش؟ ولقد تعددت معايير التدقيق الدولية في هذا الشــأن وكان أخرها صــدور معيار التدقيق الأمريكي رقم (82) لســنة 1997، كما صــدر من قبل معيار التدقيق المصري في هذا الشأن سنة 1992.

- لقد لوحظ من دراســة وتحليل المعيار التدقيق رقم (82) بشــأن الخطأ والغش وجود لبعض جوانـب القصــور أو المحـددات في هـذا المجال والتي تحتاج إلى البحث عن وســائل العلاج واكتشــاف منطلقات التطوير في ضوء الدراسات الأكاديمية السابقة وفكر الباحث في هذا المجال.

- لقد قدم الباحث مقترحا لتطوير معيار التدقيق المصري بشأن الخطأ والغش.

- دراسة Zimbleman (1997) وموضوعها:

"The Effects of SAS No. 82 on Auditors` Attention to Fraud Risk Factors and Audit Planning Decisions".

اســتهدفت هذه الدراســة القيام بفحص تجريبي لما إذا كان بيان معيار التدقيق الأمريكي رقم 82 الصادر عن مجلس معايير التدقيق يتطلب من المدققين عمل تقييم منفصل لخطر الغش

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مما يؤدي إلى إضاعة الوقت في قراءة إشارات الغش، وتصميم خطط التدقيق التي تكون أكثر حساسية لخطر الغش.

ومن أهم نتائج هذه الدراسة ما يلي:

- إن طبيعة خطط التدقيق لا تختلف في الإجابة عن خطر الغش وبالتالي فإن معيار 82 يقود إلى الاكتشاف الزائد للغش.

- إن المدققين يرغبون في بذل المزيد من الجهد لكن لا يزالون يحتفظون باستراتيجية ثابتة للتدقيق والتي تكون غير فعالة في كشف الغش.

إلى أنه من وجهة نظر الباحث إن استراتيجية التدقيق في الوقت الحالي قد تطورت وأصبحت أكثر فاعلية في كشف الغش خاصةً بعد التعديلات المستمرة على معايير التدقيق.

- دراسة الصباغ (1998) وموضوعها:

" تطور مسؤولية المدققين عن اكتشاف الغش والتقرير عنه".

استهدفت هذه الدراسة إلى مناقشة التطورات في مجال مسؤولية المدققين الخارجيين عن اكتشاف الغش والتقرير عنه من الناحيتين التاريخية والدولية.

ومن أهم نتائج هذه الدراسة ما يلي:

- إن قضية مسؤولية المدققين عن اكتشاف الغش والتقرير عنه تتصف بالتغير التاريخي فقبل سنة 1920 كان اكتشاف الغش يعتبر هدفاً أولياً وأساسياً للتدقيق، وبين سنتي 1920، 1960 بسبب النمو في حجم المنشآت وزيادة الاهتمام بنظم الرقابة الداخلية وبسبب اعتماد المستثمرين على القوائم المالية في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية فقد تضاءلت أهمية اكتشاف الغش كهدف أولي للتدقيق إذ بدأت مهنة التدقيق في هذه الفترة ترفض المسؤولية في هذا الشأن وأخذت تؤكد أن برامج التدقيق لا يتم تصميمها لاكتشاف الغش ولا يمكن الاعتماد عليها في ذلك.

- مع بداية الستينات أصبح الوضع الذي تبناه المدققون في المرحلة السابقة معرضاً للانتقاد المتزايد من داخل المهنة وخارجها، ونتيجة ذلك فإنه خلال الفترة من 1960 إلى أوائل الثمانينات تعدلت إرشادات التدقيق لتعترف بمسؤولية المدققين عن اكتشاف الغش.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- مع بداية الثمانينات تزايد الاهتمام السياسي والجماهيري باكتشاف الغش في المنشآت الأمر الذي جعل المدققين -تحت هذا الضغط المتزايد- يقبلون مسؤولية أكبر بخصوص اكتشاف الغش والتقرير عنه.

- يرجع التطور والتغير التاريخي في مسؤولية المدققين تجاه الغش إلى التطور والتغير في البيئة الاقتصادية التي يعمل المدققون في إطارها.

- يمكن تفسير التباين والاختلاف الدولي في موقف المهنة واتجاهها بخصوص اكتشاف الغش والتقرير عنه كنتيجة للاختلافات في البيئات السياسية والاجتماعية للدول المختلفة والتي تعكس الاختلافات في مدى شدة الانتقاد السياسي والجماهيري للمدققين لفشلهم في لعب دور أكثر إيجابية في المعركة ضد الغش بالمنشآت. وبشكل أكثر خصوصية إنها تعكس الفروق والاختلافات في الضغط على المهنة بوساطة السياسيين والتهديد بأنه إذا لم يقبل المدققون بشكل تطوعي واجبهم لاكتشاف الغش والتقرير عنه فسوف يفرض عليهم من خلال التشريع.

- في مصر التي يسودها المدخل التشريعي في المحاسبة والتدقيق فإنه يمكن التمييز بين التشريعات التي تحكم التدقيق في القطاع الحكومي وقطاع الأعمال العام وتلك التي تحكم في القطاع الخاص فالأولى تجعل المدققين مسؤولين صراحة عن اكتشاف الغش والتقرير عنه أما الثانية فإنها تلزمهم بشكل ضمني باكتشاف الغش بينما تجعلهم مسؤولين صراحة عن التقرير عنه.

- دراسة Shibano (1990) وموضوعها:

"Assessing Audit Risk from Errors and Irregularities"

ولقد استهدفت هذه الدراسة إلى تقييم مخاطر التدقيق من الأخطاء والمخالفات، وتحديد احتمال الفشل في اكتشاف الأخطاء المادية في البيانات المالية، عندما يكون هناك تداخل بين المدقق والشركة الخاضعة للتدقيق استراتيجيا بالإضافة إلى أن تكنولوجيا التدقيق تعد غير كاملة، وذلك من خلال التركيز على بيانات معايير التدقيق الأمريكية رقم 53-39-47.

ومن أهم نتائج هذه الدراسة أن نموذج خطر التدقيق بالإضافة إلى خطر التقييم يقدم طريقة لتخطيط التدقيق والتي تختار إجراءات التدقيق وحجم العينة، كما أن خطر التدقيق المرغوب يعد اعتياديا ينفذ لكامل التدقيق ويجمع بشكل ثابت لكل جزء رئيس.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبالإضافة إلى ما تقدم يوجد العديد من الدراسات المتعلقة بدوافع الغش ومن أهم الدراسات التى تناولت ذلك وفقا لطبيعة الدافع ما يلي:

- بالنسبة لدافع زيادة حوافز الإدارة ومكافأتها ودعم مراكزها الوظيفية:

تبين كثير من الدراسات أن الإدارة تلجأ في الغالب إلى تعظيم منفعتها من خلال التلاعب في أرقام الدخل لزيادة حوافزها ومكافأتها ودعم مراكزها الوظيفية ومن هذه الدراسات Smith 1976, Jennifer 1995, Sloan, R.G (1993), Hagerman & Zmijewski (1979), Bowen et al (1981).

- بالنسبة لدافع الحفاظ على الشروط التقييدية لنسب الديون وهيكل التمويل:

حيث تخضع الشركات المقترضة للعديد من شروط الدين التي يتم فرضها من المقرضين في عقود الدين مثل ألا تتجاوز الأرباح الموزعة نسبة معينة من الأرباح المحققة، أوجه استخدام القرض، أن تغطي الفوائد المستحقة عددا معينا من المرات من الأرباح، ألا يتم عقد ديون جديدة إلا بتوافر ظروف معينة ومن أمثلة هذه الدراسات: Deakin (1979), Kelly (1982), Zmijewski & Hagerman (1981), lemke & page (1992), Linda (1990), Duke & Hunt (1990).

- بالنسبة لدافع تجنب التكاليف السياسية على المنشآت كبيرة الحجم:

مثل لفت انتباه الجهات الحكومية لها وتحميلها بأعباء اجتماعية أو فرض ضرائب عالية ومن أمثلة هذه الدراسات Hagerman & Zmijewski (1979), Watts & Zimmerman (1978).

- بالنسبة لدافع الوفورات الضريبية:

ويقصد بذلك محاولة الإدارة للتلاعب في الدخل بما يحقق أقصى منفعة ضريبية ومن أمثلة هذه الدراسات: دراسة Visvanathan, G (1996)، وتتناول الدراسة تحليل إدارة الأرباح والتي تحدث بسبب ضرائب المكاسب المالية، كما تبحث الدراسة في إدارة الأرباح الحادثة بسبب الضرائب بوساطة المنشآت من خلال المكاسب الرأسمالية وذلك بملاحظة ما تقوم به الشركات من خلال التغييرات الضريبية التي حدثت منذ عام 1974 حتى تاريخ الدراسة لنسبة ضريبة الشركات على المكاسب الرأسمالية، حيث إن المنشآت تستطيع اتباع عدة أساليب للسيطرة على صافي المكاسب الرأسمالية وهي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- بيع الاستثمارات.

- بيع أصول ثابتة.

- نتائج العمليات غير المستمرة.

- المكاسب والخسائر غير العادية.

وتشير النتائج إلى أن المنشآت تقوم بالتخلص من الأصول ذات التكاليف الضريبية الأقل بدرجة تواتر أكبر من تلك ذات التكاليف الضريبية الأكبر عند تحقيق إدارة الأرباح الحادثة بسبب الضرائب كما تشير النتائج إلى أن العديد من خصائص الشركات يرتبط بإدارة الأرباح الحادثة بسبب ضريبة الأرباح الرأسمالية.

كما توجد دراسات أخرى تناولت دراسة معاملات العالمين ببواطن الأمور ومن أهم هذه الدراسات، دراسة: Karmon, David J, Lubwama. (1997):

ةتناولت هذه الدراسة منهج دراسة الأحداث لرصد أنشطة التلاعب في الدخل من خلال دراسة نشاط حجم اتجار العالمين ببواطن الأمور (الإدارة) وذلك بتحليل الشركات التي اختارت التبني المبكر للمعيار SFAS No. 52،

وتربط الدراسة أنشطة التلاعب بحوافز المديرين كما ترصد التلاعب عن طريق مراقبة سلوك المديرين، حيث يعتقد المديرون أن تقليل التقلب في الأرباح المدونة في التقارير سوف يرفع من قيمة الأسهم كما أنهم بإمكانهم الإفادة من بعض هذه الزيادة عن طريق شراء أسهم إضافية.

وتظهر النتائج أن العالمين ببواطن الأمور كانوا مشترين هامين لأسهم شركاتهم في الفترة المحيطة بتاريخ الإعلان عن المسودة المعدلة لـ SFAS No. 52.

كما أن مشتريات الأسهم هذه توفر تأثيراً قابلاً للملاحظة لنشاط التلاعب.

كما توجد دراسات أخرى تناولت العلاقة بين التدقيق وأنشطة التلاعب في الدخل ومن أهم هذه الدراسات دراسة: Turner, L & Godwin, J، (1998):

وتناولت هذه الدراسة التدقيق وإدارة الأرباح وقضايا المحاسبة الدولية في لجنة الأوراق المالية والبورصة، وتستهل الدراسة فقرة تبين أن البعض أطلق على عام 1998 عام

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المحاسبة بلجنة الأوراق المالية والبورصة Securities of Exchange Commission (SEC)، بعد أن ألقى رئيس اللجنة Arthur Levett كلمته " لعبة الأرقام " بمركز Nyu للقانون والأعمال في سبتمبر 1998، وفي تلك الكلمة دعا الرئيس Levett إلى إحداث تغيير ثقافي من أجل سلامة الأرقام في نظام التقارير المالية، وقد أبرز الرئيس Levett خطة عمل مؤلفة من 9 نقاط تدعو إلى قيام المنظمين وواضعي القواعد واللوائح إلى إدخال تغييرات على القواعد من أجل تحسين شفافية القوائم المالية وتعظيم مراقبة عملية إعداد التقارير المالية بوساطة أولئك الذين يعتبرون أوصياء على حملة الأسهم.

وتوضح الدراسة أنه في خريف عام 1998، شكلت بورصة نيويورك للأوراق المالية والاتحاد القومي للمتعاملين في الأوراق المالية لجنة الشريط الأزرق لدراسة دور لجان التدقيق، وفي 8 فبراير 1999 اقترحت لجنة الشريط الأزرق 10 توصيات هامة، وبعض الممارسات المثلى التي كان الهدف منها تقوية دور وأداء لجان التدقيق، وقد أوصت لجنة الشريط الأزرق بما يأتي ضمن عدة أمور أخرى:

- يجب أن تفرض قواعد التسجيل في بورصات الأوراق المالية على ميثاق لجنة التدقيق أن ينص على أن المدقق الخارجي مسؤول في النهاية أمام مجلس الإدارة ولجنة التدقيق وعلى أن هؤلاء الممثلين لحملة الأسهم مخولون المسؤولية والسلطة لاختيار وتقييم وإحلال المدقق.

- معايير التدقيق المتعارف عليها ينبغي أن تشترط أن يقوم المدققون مع لجنة التدقيق بمناقشة أحكام المدقق بشأن جودة المبادئ المحاسبية للشركة ـ وليس فقط مقبوليتها ـ وكذلك وضوح الإفصاحات المالية للشركة مع لجنة التدقيق.

- يجب أن تشترط SEC على الشركات أن تدرج خطاباً من لجنة التدقيق في التقرير السنوي للشركة يتم فيه الإفصاح:

- عما إذا كانت الإدارة قد راجعت القوائم المالية المدققة مع اللجنة، بما في ذلك مناقشة مدى تطبيق المبادئ المحاسبية والأحكام الهامة.

- عما إذا كان المدققون قد ناقشوا مع لجنة التدقيق مدى تطبيق المبادئ والأحكام المحاسبية .

- ما إذا كانت لجنة التدقيق تعتقد ـــ بناء على مراجعتها ومناقشتها مع الإدارة والمدققين ـــ أن القوائم المالية معدة طبقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما تناولت دراسة Mulford & Comiskey, 2002 في كتابهما لعبة الأرقام أن لعبة الأرقام المالية يمكن أن يكون لها مسميات ومظاهر مختلفة، ويكون للمشاركة فيها هدف نهائي واحد وهو "خلق انطباع مختلف عن أداء منشأة الأعمال" فعن طريق تغيير انطباع مستخدمي القوائم المالية عن أداء منشآت الأعمال فإن إدارات المنشأة التي تمارس لعبة الأرقام تسعى إلى التوصل إلى بعض النتائج الحقيقية المرغوبة.

وتتعدد المكافآت المتوقعة التي تحصل عليها المنشآت التي تمارس لعبة الأرقام المالية، وغالباً ما تكون المكافأة المرغوبة هي زيادة سعر سهم الشركة وفي حالات أخرى يكون الدافع هو تحسين رتبة ديون المنشأة وخفض تكاليف الفائدة على المبالغ المتقرضة أو الحصول على مهلة إضافية لسداد الدين أو تقليل القيود في اتفاقيات الديون أو تحقيق الإدارة لمنفعة خاصة من خلال زيادة المكافأة والمكافآت المبنية على أرقام الربح الحسابي وأخيراً فإن المنشآت الكبيرة ذات السمعة المرتفعة قد يكون دافعها هو خفض التكاليف السياسية أو تجنب المزيد من الضرائب المرتفعة.

كما توجد العديد من الدراسات التى تناولت مبررات ممارسة الغش ومن أهم هذه الدراسات:

- دراسة: عبد الفتاح، (1997): وموضوعها " المنظور الأخلاقي" ، وقد أوضحت الدراسة تزايد الاهتمام في قطاع الأعمال نحو الاعتماد على المدخل الأخلاقي في مجالات التدقيق وإدارة الأعمال والمحاسبة، والقاسم المشترك بين هذه المجالات هو الحاجة إلى التمييز بين السلوك المقبول والسلوك غير المقبول من الناحية الأخلاقية، وأحياناً تكون هذه المهمة سهلة، فعلى سبيل المثال تعتبر سرقة الأصول سلوكاً غير مقبول، والأمر عندئذ لا يحتمل الجدل، ولكن هناك العديد من نماذج السلوك التي يصعب فيها هذا التمييز المطلق.

ومن الموضوعات المثيرة للجدل في هذا الصدد ما تتخذه الإدارة من قرارات تتحكم بوساطتها في المعلومات المحاسبية التي يعتمد عليها الأطراف المعنية بأمر الوحدة الاقتصادية، وقد تؤدي هذه القرارات إلى التأثير إيجابياً أو سلباً على صافي الدخل مما قد يعتبره البعض Beidleman (1984), Ronen & Sadan (1981), Lambert (1984) نوعاً من التحايل أو التلاعب Manipulation في المعلومات المحاسبية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويذكر كل من Merchant & Rockness (1994) أن الدراسات المحاسبية السابقة اهتمت بالمنظور الاقتصادي حيث ركزت على أثر سلوك الإدارة على مصالح الأطراف المعنية بأمر الوحدة الاقتصادية، أما المنظور الأخلاقي فيجب أن يركز على ما إذا كان هذا السلوك أخلاقيا أم غير أخلاقي.

ومن المتعارف عليه أن الإدارة يمكن أن تتخذ قرارات يكون لها تأثير حقيقي على الدخل (مثل تقديم أو تأجيل أحداث تتعلق بأنشطة العمليات أو الاستثمار)، أو يكون لها تأثير دفتري (مثل تغيير السياسات المحاسبية)، ولكن من الأمور الجديرة بالاهتمام أن للقرارات التي تتخذها الخصائص التالية:

- إنها لا تخالف القواعد القانونية، سواء أكانت عامة أم خاصة بالنشاط التجاري.
- إنها لا تخالف المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.
- إنها لا تتجاوز نطاق سلطاتها الإدارية.

ويعني ما تقدم أن سلوك الإدارة للتأثير على الدخل قد يكون مشروعاً من النواحي القانونية والمحاسبية والإدارية، ولكن يظل التساؤل مطروحاً وهو هل هذا السلوك يعتبر مشروعاً من الناحية الأخلاقية؟

- دراسة: الدهراوي (1994): و موضوعها:

" أثر عقود الحوافز وشروط المديونية على سلوك الإدارة عند إعداد التقارير الخارجية"

وتوضح الدراسة أنه نظراً لأن عقود الحوافز تقوم على أساس الأرقام المحاسبية مثل نسبة من صافي الربح قبل الفوائد، فإن ذلك يؤثر على سلوك المديرين عند إعدادهم للتقارير الخارجية ونظراً لأن هذه التقارير تعد وفقاً للقواعد المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً GAAP، فإن المديرين سيحاولون الاختيار من بين البدائل والطرق المحاسبية المقبولة بطريقة تؤدي إلى زيادة صافي الربح أو تخفيضه وفقاً لمصالحهم الشخصية.

ويرى الباحث أن دراسة الجوانب الأخلاقية للممارسات الإدارية يجب أن تتطرق بالتفصيل إلى نظرية الوكالة، ويمكن بهذا الصدد الرجوع إلى بعض الدراسات الرائدة مثل Namazi (1985), Jensen & Meckling (1976),

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Brigham & Mark (1991), Morris (1989), Baiman (1982), Gapenski (1996) ، كما أن هناك بعض الدراسات في مجال مهنة التدقيق والتي تزيد من العبء على المدقق الخارجي للكشف عن تلاعب أو غش الإدارة في المعلومات المحاسبية مثل Vinten (1990), Loeb (1978), Flory. et al. (1992).

- دراسة: Konrath, (2002):

"A risk Analysis approach"

وقد قام الباحث بتجميع بعض حالات الغش في البيانات المالية ونواحي المخاطرة المتصلة بها على النحو التالي:

الحالة	نوع الغش
Cendant Corp	إيرادات وهمية.
Golden Bear Golf Company	ضخمت النسبة المئوية لاكتمال تنفيذ أعمال إنشاء ملاعب جولف.
W.R. Grace & Co.	استخدمت الاحتياطات للتلاعب في الإيرادات.
Waste Management	بالغت في تقدير سعة (أو طاقة) مقالب الزبالة وبذلك سجلت نفقات أو تكاليف استهلاك بأقل من قيمتها الحقيقية.
Telxon Corp	قيد الشحنات المرسلة إلى الموزعين في الدفاتر كإيراد.
IBM, Corp	أثبتت المكسب غير التشغيلي كتخفيض في مصروفات البيع والمصروفات العمومية والإدارية.
Premier Laser Systems Inc	قيدت في الدفاتر مبيعات وهمية.
Sunbeam Corp	سجلت إيرادات وهمية، وقيدت الإيرادات في الدفاتر مبكراً، ورسملت مصروفات تشغيلية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Rite Aid Corp	- خصمت مصروفات التشغيل من الاحتياطات الموضوعة لتمويل عمليات الاندماج والاكتتاب. - معاملات أطراف ذوي علاقة عوملت كمعاملات أساسية.
Bankers Trust Corp	حولت أموال العملاء غير المطالب بها لتعزيز الإيرادات.
Tyco Int Ltd	كونت احتياطيات لتستخدم لاحقاً في زيادة الأرباح.
Spectrum Information Technologies, Inc	قيدت في الدفاتر مبكراً رسوم الترخيص كإيرادات وفي الوقت نفسه أجلت تكاليف الإعلان ذات الصلة.
Livent, Inc	حولت مصروفات العروض المستمرة إلى تكاليف سابقة لإنتاج عروض أخرى.
Mckesson HBOC	إقرار مبكر بالإيراد من مبيعات البرامج الطبية.
Clifornia Micro Devices Corp	سجلت إيرادات وهمية.
North Face Inc	سجلت المصروفات المستحقة بأقل من قيمتها الحقيقية ورسمت مصروفات تشغيلية.
Knowledge Ware Inc	سجلت مبيعات برمجيات وهمية.

كما توجد العديد من الدراسات المتعلقة بمسؤولية المدقق عن اكتشاف الغش ومن هذه الدراسات ما يلي:

- دراسة درويش (2004) وموضوعها:

" دراسة اختبارية للأثار الأيجابية للمعيار الأمريكي رقم 99 في تضييق فجوة التوقعات في التدقيق بالتطبيق غلى البيئة المصرية".

وقد هدفت هذه الدراسة إلى دراسة مبررات اتساع الفجوة بين توقعات المجتمع والأطراف المستفيدة من خدمات التدقيق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبين الأداء الفعلي للمدققين في ضـوء الالتزام بمعايير التدقيق المتعارف عليها في الأونة الأخيرة مع التركيز على المعايير الخاصـــة بالغش والخطأ الإداري، وقد توصـــلت الدراســـة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- يوجد أرتباط وثيق بين تصاعد الدعاوى القضائية ضد المدققين وبين استمرار فجوة التوقعات في التدقيق.

- يوجد ارتباط بين فجوة التوقعات في التدقيق وبين مســـؤولية المدققين عن اكتشـــاف الأخطاء والغش.

- يحمل المعيار الأمريكي رقم (99) بين طياتة إمكانيات كبيرة للنهوض بمهنة التدقيق ومســـاعدة المدققين على أداء أعمالهم بفعالية أكثر فهو يضـع الشكك المهني في القلب والمقدمة حيث ينبغي له أن يكون وتبعا للكيفية التى ينفذ بها المعيار سيكون مرآة للكيفية التى يفكر بها المدقق عند التنفيذ.

- يوجـد ارتبـاط وثيق بين التزام المدققين بالوســـائل والإجراءات التى تضـــمنها المعيار الأمريكي لزيادة قدرة المدققين على اكتشاف الأخطاء والغش وبين تضييق فجوة التوقعات في التدقيق.

- يوجـد اختلاف معنوى ذو دلالة إحصـــائية بين إدراك المدققين في البيئة المصـــرية لآثار تطبيق المعيار الأمريكي رقم 99 على تضـــييق فجوة التوقعات في التدقيق وذلك وفقا للخصـــائص الديموجرافية، حيث يوجد تأثير معنوى ذو دلالة إحصائية لكل من المؤهل العلمي وسنوات الخبرة على إدراك المدققين لهذه الأثار بينما لا يوجد تأثير معنوى للمركز الوظيفي على إدراك المدققين لها.

- توجد علاقة طردية تبادلية ذات دلالة إحصـائية بين التزام المدققين بتطبيق المعيار الأمريكي 99 وكل من زيادة قدرة المدققين على اكتشاف الأخطاء والغش وتضييق فجوة التوقعات في التدقيق.

- دراسة جمعة (2000):

بعنوان: "مسؤولية المدقق عن فجوة التوقعات عند تطبيق معايير التدقيق الدولية".

تشـير الدراسـة في البداية إلى ما قرره كل من Boynton & Kell من أن فجوة التوقعات تتصل إتصالا كبيرا بثلاث مناطق هي:

* اكتشاف وتقرير عن الأخطاء والمخالفات وخاصة الغش.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

* اكتشاف وتقرير عن التصرفات غير القانونية للعملاء.

* التقرير عن عدم التأكد من قدرة المنشأة على الاستمرار.

كما تؤكد الدراسة على نتائج تشكيل اللجنة المستقلة من American Institute Certified Public Accountants (AICPA) في عام 1987 لفحص أسباب فجوة التوقعات وهي اللجنة المسماه بلجنة Treadway والتي قدمت مجموعة من التوصيات أهمها:

1- يجب على Auditing Stanard Board (ASB) تعديل مسؤوليات المدقق بشأن اكتشاف التقرير المالي الاحتيالي. وهذه التعديلات تتطلب من المدقق ما يلي:

- اتخاذ خطوات إيجابية لتقدير احتمال وجود غش في التقرير المالي.

- تصميم اختبارات لتوافر الضمان المعقول لاكتشاف التقرير المالي الاحتيالي إن وجد.

2- يجب على المدققين اتخاذ خطوات إيجابية لتحسين جودة التدقيق من خلال تطبيق أسلوب مراجعة النظراء Peer Review.

3- يجب على مجلس معايير التدقيق ASB تعديل التقرير النمطي بحيث يؤكد المدقق فيه على أن التدقيق يمدنا بتأكيد معقول وليس مطلق Absolute. بشأن خلو التقاريرالمدققة من الأخطاء المادية كنتيجة للغش والخطأ.

4- توصى اللجنة بضرورة أن يكف المدققون عن فروضهم التقليدية بنزاهة الإدارة على أن يستخدموا بدلا من ذلك الشك المهني عند التدقيق.

- دراسة مصطفى (2000):

بعنوان: "دور الإجراءات التحليلية في اكتشاف غش الإدارة".

استهدفت الدراسة إلى إبراز دور الإجراءات التحليلية كاداة لاكتشاف حالات غش الإدارة، بالإضافة إلى اقتراح مدخلا لتدعيم قدرات المدققين الخارجيين في استخدام الإجراءات التحليلية في اكتشاف وجود غش من قبل الإدارة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

1- إن الإجراءات التحليلية تمكن المدققين من تلبية توقعات المستخدمين للقوائم المالية بشكل أفضل، من خلال زيادة احتمال اكتشاف غش واحتيال الإدارة، ومن ثم يتم تضييق فجوة التوقعات بين المستخدمين والمدققين.

2- إن الإجراءات التحليلية توفر علامات للإنذار، والتي تمثل إشارات خطر لارتكاب غش الإدارة، ومن ثم تجعل المدقق يكرس معظم وقته وجهده في المجالات التي حدثت فيها فروض غير متوقعة أو تغيرات جوهرية، كما تحدد المجالات التي تكون أكثر من غيرها تأثيرا في فشل عملية التدقيق.

3- ينبغي على المدققين مراعاة معرفتهم المتزايدة واستخدام الإجراءات التحليلية المعقدة، عالية المستوى كتحليل الانحدار كأداة لإبراز غش واختيال الإدارة، وكذلك استخدام الحاسبات الالكترونية في هذا المجال.

4- ينبغي أن يكون المدققون على حذر – على أية حال – بأن الإجراءات التحليلية المعقدة تمثل أحد المداخل لاكتشاف غش الإدارة، نظرا لما تتصف به هذه الإجراءات من الفعالية في معظم الحالات، ومع ذلك ينبغي مراعاة أن الإجراءات التحليلية قد توفر معدلات عالية نسبيا من إشارات الفحص الخطأ، وبالتالي من الممكن أن ينجم عن ذلك أداء عملية تدقيق مكلفة.

- دراسة د. صادق حامد (1994):

بعنوان: "نحو تضييق فجوة التوقعات في مهنة التدقيق. دراسة تحليلية نقدية مقارنة".

وبخصوص فجوة التوقعات بالنسبة لاكتشاف الغش والتقرير عنه تلخص الدراسة هذا الأمر من خلال الآتي:

أ. توقعات المجتمع:اكتشاف الغش والإفصاح عنه بالتقرير خاصة غش الإدارة (تلاعب، اختلاس، سوء استخدام.....)

ب. توقعات المدقق: يقر المدقق ببعض المسؤولية عن اكتشاف الغش المادي الذي يؤثر في القوائم المالية ويؤكد على حدود التدقيق لاكتشاف الغش ونادراً ما يتم التقرير عن الغش.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ج. الفجوة: إن أداء المدقق غير كاف بدرجة كبيرة لتلبية توقعات المجتمع وحركت معايير التدقيق الجديدة في أمريكا، وإرشادات التدقيق في بريطانيا واجبات المدقق بدرجة أقرب من توقعات المجتمع.

10/1 علاقة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة

بعد أستعراض الباحث للدراسات السابقة تبين أن هناك اهتماماً بموضوع موقف المدقق من الغش ولقد أكدت كل الدراسات السابقة على أن هناك دوافعاً للغش كما أن هناك مسؤوليات ملقاه على عاتق كل من المدقق والإدارة إلا أن جميع الدراسات السابقة قد ركزت على المعايير الأمريكية المتعلقة بالغش 53-82-99 أو المعايير المصرية، بينما تركز الدراسة الحالية على معايير التدقيق الدولية المعتمدة في الأردن منذ عام 1989.

ولذلك تعد الدراسة الحالية وحسب اعتقاد الباحث من الدراسات الميدانية القليلة في البيئة العربية عامة و الأردنية خاصة حيث إن أغلب الدراسات التي اطلع عليها الباحث أغلبها دراسات نظرية فقط، وبالتالي فإن هذه الدراسة تعد امتدادا للدراسات العربية وبالتالي تعتبر ذات قيمة علمية و ميدانية خاصة في البيئة الأردنية، كما أنها تعد امتدادا للدراسات السابقة المتعلقة باكتشاف الغش و التقرير عنه بوساطة المدققين الخارجيين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني

- الإطار النظري للدراسة

1/2 مقدمة

2/2 التطور التاريخي لمسؤوليات المدققين بشأن اكتشاف الغش والتقرير عنه

3/2 مقارنة بين معيار التدقيق الدولي رقم (240) وبيان معيار التدقيق الأمريكي رقم(99) بشـأن اكتشاف الغش والتقرير عنه

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1/2 مقدمة

تلعب مهنة التدقيق دوراً هاماً في رفع مستوى كفاءة أسواق رأس المال، وذلك من خلال تدقيق البيانات المالية التي تعدها وتنشرها الشركات سواء عند إصدار أوراقها المالية وطرحها للبيع في اكتتاب عام أو خاص أو عند تداولها -بعد ذلك- ببورصة الأوراق المالية، حيث يجب أن توفر هذه البيانات المالية المعلومات الصحيحة والكافية للمستثمرين في الوقت المناسب لاتخاذ قراراتهم الاستثمارية على أسس موضوعية بعيداً عن المضاربة والشائعات.

وقد أثير كثيراً من الجدل مؤخراً في -أسواق رأس المال الكبرى- ولاسيما في الولايات المتحدة الأمريكية- حول مدى فاعلية مهنة التدقيق في القيام بدورها في هذا المجال، وذلك بعدما تكشفت عددا من الفضائح المالية ببعض الشركات الأمريكية الكبرى، وأشارت أصابع الإتهام فيها إلى المحاسبين والمدققين إلى جانب المسؤولين عن إدارة تلك الشركات، وشمل ذلك واحدة من كبرى الشركات العالمية لخدمات المحاسبة والتدقيق والاستشارات، وهو ما دفع المشرع الأمريكي لاستصدار قانونا جديدا في عام 2002 هو قانون (Sarbanes Oxley Act) لتشديد الرقابة على المسؤولين التنفيذيين والماليين بالشركات ومراقب حساباتها.

وقد قامت هيئة سوق المال الأمريكية بدراسة المخالفات التي تكشفت خلال السنوات الماضية فيما يتعلق بالمحاسبة والتدقيق والإفصاح في القوائم المالية للشركات المقيدة بالبورصة، وذلك بغرض تحديد مواطن الضعف في القوانين والقواعد المنظمة لسوق رأس المال، وتحديد وسائل تطويرها لتجنب تكرار مثل هذه المخالفات.

كما قامت هيئة سوق المال بإقامة دعاوي قضائية أمام المحاكم الفيدرالية في عدد 186 من هذه المخالفات، بينما تم التصرف في عدد 329 منها إدارياً بموجب الصلاحيات المخولة للهيئة، وقد وجهت الهيئة اتهامات بشأن تلك المخالفات لعدد 164 شركة (من بينها 146 شركة مصدره و18 مكتب محاسبة وتدقيق)، كما وجهت اتهامات لعدد 7.5 أشخاص (من بينهم 555 من أعضاء مجالس الإدارات والمديرين بالشركات المصدرة، 89 من مدققي الحسابات)، وقد شملت هذه الاتهامات 593 اتهاماً بالغش بالقوائم والتقارير المالية تم توجيهها لعدد 82 شركة و511 شخص(لطفي، 2005)، وبناء على ما تقدم يعرض ويحلل الباحث في هذا الفصل النقاط التالية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2/2 التطور التاريخي لمسؤوليات المدققين بشأن اكتشاف الغش والتقرير عنه

لقد تطورت مسؤوليات المدققين بشأن اكتشاف الغش والتقرير عنه عبر السنين، ويمكن حصر أهم التطورات في المراحل التالية(الصباغ، 1997):

المرحلة الأولى: قبل عام 1980

قبل العشرينات من هذا القرن كان اكتشاف الغش يعد هدفاً أساسياً ومقبولاً من أهداف التدقيق ويبدو ذلك واضحاً في أدبيات التدقيق التي صدرت في تلك الحقبة فعلى سبيل المثال: ذكر Dicksee عام 1898 أن التدقيق في ذلك الوقت كان له هدف رئيس هو اكتشاف الغش والأخطاء في المبادئ والأصول المحاسبية.

كما أشار Montgomery إلى أن منع واكتشاف الأخطاء والغش قد اعتبر من الأهداف الرئيسة للتدقيق وبالرغم من الأهمية التي أضيفت على اكتشاف الغش كهدف أساس للتدقيق فإن المحاكم في تلك الفترة قد اهتمت بضمان وتأكيد مسؤوليات المدققين في هذا الشأن ووضعتها في حدود معقولة (Montgomery,1912) .

كما شهدت الفترة ما بين 1920-1960 تغيرات ضخمة في البيئة الاقتصادية والاجتماعية إذ نمت المنشآت في الحجم وقامت إداراتها بوضع نظم الرقابة الداخلية لمنع واكتشاف الغش والخطأ، وبينما زاد حجم، المنشآت وكذلك عملياتها أصبح من غير المجدي للمدققين أن يفحصوا كافة العمليات وكافة القيود بالدفاتر والسجلات المحاسبية.

وكان من نتائج ذلك أن تغيرت أساليب التدقيق كاستجابة للظروف الجديدة وانتهت عملية الفحص الشامل للسجلات المحاسبية ليحل محله فحص ضوابط الرقابة الداخلية بالمنشأة واختبار عينة من القيود المحاسبية والعمليات المرتبط بها، بالإضافة إلى أنه أصبح هناك تنوع وتشتت أكبر في ملكية المنشآت وانخفض اهتمام الملاك بثروة منشآتهم في حد ذاتها بينما تركز اهتمامهم على العائد الناتج الذي تحققه هذه الاستثمارات بحيث إذا وجدوا أن هناك عوائد أفضل يمكن الحصول عليها من مجال آخر فإنهم سرعان ما ينتقلون إليه.

ولقد ترتب على ذلك تغيير في اتجاهات المستثمرين ونشأ الدافع والحافز إلى تغيير بؤرة الاهتمام الخاصة بالبيانات المالية فبدلاً من أنه كان ينظر إليها كوثائق تعكس ثقة ملاك الشركة في إدارتها أصبحت تعتبر كأساس لاتخاذ قرارات الاستثمار كما نتج عن ذلك أن تركز الاهتمام على العدالة والصدق اللذين تعرض بهما البيانات المالية للوحدة المحاسبية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وانعكست هذه التغيرات في البيئة الاقتصادية والاجتماعية على أهداف التدقيق إذ تحولت من اكتشاف الغش والأخطاء إلى الإفصاح عند حقيقة وصدق وعدالة المعلومات التي تحتويها البيانات المالية.

ومع نهاية هذه الفترة كانت مهنة المحاسبة ترفض بشكل عام المسؤولية المطلقة عن اكتشاف الغش، لقد انعكس هذا في كتابات(Montgomery's,1957) حيث إن المسؤولية عن اكتشاف الغش غير مفترضة، مما انعكس ذلك في الإصدارات المهنية في تلك الفترة.

وفي سنة 1951، ذكر (AICPA, 1957) في إصداراته " أن الفحص العادي الذي يحدث بغرض إبداء الرأي عن البيانات المالية لا يصمم لاكتشاف الغش ولا يمكن الاعتماد عليه للإفصاح عن إساءة استخدام الأموال والمخالفات للقواعد والتقاليد والأعراف والنظم المحاسبية بشكل عام بالرغم من أنه قد يؤدي إلى اكتشافها.

وبحلول عقد الستينيات تعرض موقف المدققين تجاه الغش للانتقاد الشديد من داخل المهنة وخارجها على السواء، فعلى سبيل المثال لفت (Morison, 1970) الانتباه إلى حقيقة مفادها أن كلاً من الإعلام والرأي العام لم يشاركا في إرساء وجهة نظر يتم التعبير عنها في الفكر المحاسبي، وهي أن المهنة لا تهدف إلى اكتشاف الغش، كما لاحظ أنهما قد أخذا في الحسبان إذا لم تكن المهنة تهدف إلى اكتشاف الغش الجوهري فإن فائدتها تصبح محدودة كما لاحظ أنه من غير المعقول أن يقرر المدققون بأن الحسابات يمكن الاعتماد عليها وذلك لأنها صحيحة ثم يضيف بعدئذ أنها مقيدة لإمكانية وجود غش غير مكتشف قد يجعلها خطأ.

وبشكل مماثل، وفي الاتجاه نفسه فإن انتقادات محللي الاستثمارات التي تركزت على قضية الغش Equity Funding الشهيرة، أثير التساؤل التالي: إذا لم تستطع إجراءات التدقيق الروتينية أن تكتشف 64000 وثيقة تأمين مزورة (وهي تمثل حوالي ثلث عدد الوثائق الإجمالية)، ومستندات أخرى مزورة قيمتها 25 مليون دولار وأصول أخرى مفقودة تبلغ 100 مليون دولار فما هي أهداف التدقيق إذن؟ .(woolf, 1978)

وفي ضوء الانتقاد واسع النطاق أصبح واضحاً أن موقف المهنة لا يمكن أن يستمر كما كان عليه في الفترة السابقة، وكنتيجة لذلك قام (AICPA) بتعديل ما أصدره سنة 1951 (AICPA, 1951) والوارد في الفترة السابقة ليعترف بأنه أثناء تنفيذ عملية التدقيق على المدققين أن يكونوا على وعي بأن الغش قد يوجد وأنه إذا كان مادياً بشكل كافٍ فإنه قد يؤثر على رأي المدقق عن البيانات المالية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومع ذلك فإن الاصـدارات المهنية سـنتي 1960 (AICPA, 1960) و1972 (AICPA, 1972) اسـتمرت تؤكد أن الفحص العادي الذي لا يتم لغرض إبداء رأي عن البيانات المالية لا يصـمم بشـكل خاص ولا يمكن الاعتماد عليه في الإفصاح عن الغش والمخالفات بالرغم من أنه قد يؤدي إلى اكتشافها.

ولقـد اسـتخدم مجمع المحاسـبين في نيوزلنـدا Newzealand Society of Accountants (NZSA, 1973) العبارات نفسـها التي اسـتخدمها المعهد الأمريكي ولقد كان هذا هو الوضع السائد في الدول الناطقة بالإنجليزية.

وهكـذا فإنه خلال الفترة من 1960- وقبل عام 1980 قد أعيد النظر في مسـؤولية المدققين عن الغش إذ اعترفـت المهنة بمسـؤولية المدققين بأن يكونوا واعيين بأن الغش قد يوجد وهذا يفرض عليهم واجباً يتلخص في أن يظلوا على وعي بالظروف التي تثير الشـكوك والاشـتباه في الغش وكما لوحظ سابقاً في قضـية Kingston Cotton Mill إذا كان الأمر كذلك فإن على المدققين أن يوسـعوا نطاق فحصـهم ومع ذلك فقد اسـتمرت المهنة مصـممة على أن التدقيق لا يصـمم لاكتشـاف الغش ولا يمكن الاعتماد عليه بالإفصاح عن المخالفات.

المرحلة الثانية: من عام 1980 - قبل 1997

شـهـد عقد الثمانينيات تطوراً ملحوظاً في موقف المهنة بخصـوص الغش والذي أحدث تغيراً في الاتجاه الذي سـاد الفترة السـابقة ولقد دفع إلى ذلك تزايد حجم الغش في المنشـآت خاصـة في الدول الناطقة بالإنجليزية بالإضـافة إلى الانتقاد المتزايد للمدققين- من جانب السـياسـيين، المحاكم، الصـحافة المالية والعامة فيما يتعلق بالفشل في اكتشاف الغش حتى الغش الجوهري، وبشكل عام رفض المسؤولية عن ذلك.

وجدير بالذكر فإن إحدى البحوث التي أجريت في نيوزيلاند سـنة 1989 توصـلت إلى أن فشـل المدققين في اكتشـاف الغش يفسـر 37% من فجوة التوقعات في أداء التدقيق (Porter, 1993)، تلك الفجوة التي تعتبر المسـؤولية عن أزمة الثقة والمصـداقية التي اتسـمت بها بيئة التدقيق منذ منتصـف السـبعينات خاصـة في الولايات المتحدة وبريطانيا الأمر الذي أضـعف ثقة المسـتثمرين والمودعين والجمهور تـدريجيـاً في دور التـدقيق ووظيفتـه (Porter, 1991) ولقد تم التسـليم بأن الاتجاه الأكثر إيجابية الذي تبنته مهنة التدقيق في السـنوات الأخيرة بخصـوص اكتشاف الغش والتقرير عنه يعد جزءاً من الاتجاه العام الذي تتخذه المهنة لاحتواء النقد البناء الموجه إليها الأمر الذي يضـيق فجوة التوقعات في الأداء، وبالرغم من أن اكتشاف الغش

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كأحد أهداف التدقيق لم يصل لما كان عليه بالفترة قبل العشرينات إلا أنه تم الاعتراف بمسؤولية محدودة للمدققين عن اكتشاف الغش خاصة بالدول الناطقة بالإنجليزية كما أن تطور المهنة في بريطانيا أدى إلى أن المـدققين هناك بدؤوا يتقبلون واجبهم بالتقرير عن الغش أو الغش المشـــتبه في أثناء تنفيذ عملية التدقيق، ومع ذلك فإن مستوى المسؤولية عن اكتشاف الغش والتقرير عنه الذي تم الاعتراف به من قبل المهنة في الدول المختلفة قد اختلف بشكل جوهري.

المرحلة الثالثة : من عام 1997 – قبل عام 2002

لقد تضمن بيان معيار التدقيق الأمريكي رقم (1) على ما يلي(لطفي، 2005) :

" تقع على المدقق مسـؤولية تتمثل في تخطيط وتأدية عملية التدقيق بغرض الحصـول على تأكيد معقول عما إذا كانت البيانات المالية تخلو من أي تحريف جوهري سـواء أكان ناشـئاً من وجود خطأ أم غش.

وبسـبب طبيعة دليل إثبات التدقيق وخصائص الغش، فإن المدقق يكون قادراً على الحصول على تأكيد معقول وليس مطلقا باكتشاف التحريفات الجوهرية، وليس على المدقق أية مسؤولية في التخطيط وأداء التدقيق للحصـول على تأكيد معقول باكتشـاف التحريفات غير الجوهرية في البيانات المالية سـواء أكانت ناتجة عن أخطاء أم غش".

ويتضح من الفقرة السابقة أن هناك العديد من المصطلحات والعبارات الجديدة وهي:

أ- التحريفات الجوهرية وغير الجوهرية: عادة ما تعتبر التحريفات جوهرية إذا غير أو أثر الخطأ والغش المشـترك غير المصـحح في البيانات المالية على الأرجح من قرارات الشـخص العادي الذي يعتمد على تلك البيانات.

وعلى الرغم من الصـــعوبـة الكبيرة للغـايـة أن يتم تحديد مقياس كمي للأهمية النســـبية، فإن المدققين يكونون مســؤولين عن الحصــول على تأكيد معقول بأن تلك الأهمية النســبية قد تم تحقيقها بداية، حيث يعتبر من المكلف جداً (وربما من المسـتحيل) على المدققين أن يتحملوا مسـؤولية اكتشـاف كافة التحريفات (أخطاء أو غش) غير الجوهرية (أو غير ذات الأهمية النسبية).

ب- التأكيد المعقول : يعبر " التأكيد " عن مقياس لمسـتوى التأكد الذي قد يحصـل عليه المدقق عند إتمام عملية التدقيق. وبصفة عامة لم يتم تعريف التأكيد المعقول في أدبيات التدقيق، ولكنه يفترض أنه أقل من التأكد أو التأكد المطلق وأكبر من مسـتوى التأكيد المنخفض، أما مصطلح " المعقول " وليس المطلق يشير إلى أن المدقق لا يضمن أو لا يؤمن صحة البيانات المالية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لذلك إذا كان المدقق مسـؤولاً عن التأكد من أن كافة التوكيدات الإدارية المتضـمنة في البيانات المالية صحيحة، فإن متطلبات الحصول على أدلة الإثبات والتكلفة الناتجة لوظيفة التدقيق ستتزايد إلى نطاق من شـأنه جعل عمليات التدقيق غير عملية من الناحية الاقتصـادية، ولا شـك أن أفضـل دفاع للمدقق يمكن الاعتماد عليه عندما تحدث تحريفات جوهرية ولم يكتشـفها في عملية التدقيق يتمثل في أن عملية التدقيق قد أديت طبقاً لمعايير التدقيق المقبولة.

ج- الأخطاء والغش :تميز بيانات معايير التدقيق عموماً بين نوعين من التحريفات هما الأخطاء والغش، وأيا من نوعي التحريف يمكن أن يكون جوهرياً، بصـفة عامة يعبر الخطأ عن تحريف غير عمدي في البيانات المالية بينما يعتبر الغش بمثابة تحريف متعمد.

أما بخصوص الغش فيتعين التمييز بين اختلاس الأصول Misappropriation of Assets وبين التقرير المالي الاحتيالي أو المضـلل Fraudulent Financial Reporting والذي يعرف بغش الإدارة Management Fraud.

د- الشك المهني Professional Skepticism: يتطلب بيان معيار التدقيق رقم (1) القسم رقم (230)، بأن يتم تقييم عملية التدقيق لتوفير تأكيد معقول لاكتشاف التحريفات الجوهرية سواء أكانت ناتجة من الأخطاء أم الغش في البيانات المالية، ولتحقيق ذلك يجب أن يتم تخطيط عملية التدقيق وأدائها باتجاه ذهني من الشك المهني في كافة النواحي الهامة لعملية التدقيق.

فالشك المهني عبارة عن اتجاه ذهني يتضمن عقلا شكاكا Questioning mind وتقييما حرجا Critical Assessment لأدلة إثبات التدقيق، وعلى الرغم من ذلك يجب ألا يفترض المدقق أن الإدارة غير أمينة، ولكن يجب أن يتم دراسة احتمال عدم أمانتها.

كما تضمن بيان معيار التدقيق الأمريكي رقم (82) بشأن مسؤولية المدقق عن الغش ما يلي:

أ- مسـؤولية المدقق عن اكتشـاف الغش الجوهري: لم تحدد معايير التدقيق أي فرق بين مسـؤوليات المدقق عند البحث عن الأخطاء أو الغش أو مسـؤولياته عن البحث عما إذا كان التحريف ناشئ عن تقارير مالية مضللة أم ناتج من اختلاس الأصول. بالنسبة لكل من الأخطاء أو الغش يتعين على المدقق أن يحصـل على تأكيد معقول بشـأن ما إذا كانت القوائم المالية تخلو من التحريفات الجوهرية.

تعترف المعايير أيضـاً بأنه غالباً ما يكون من الصـعوبة أن يتم اكتشـاف الغش مقارنة بالأخطاء، حيث إن الإدارة أو العاملين بها الذي يرتكبون الغش يحاولون إخفاء ذلك الغش،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن الصعوبة في اكتشاف الغش لن يغير من مسؤولية المدقق على تخطيط وأداء عملية التدقيق على وجه سليم.

ولعل أحد أهم أجزاء التخطيط لكل عملية تدقيق تتمثل في تقييم مخاطر حدوث الأخطاء والغش، وعند إجراء تقييم الغش لعل من المفيد الوضع في الاعتبار أن الغش يتضمن عادة خاصتين، حيث يركز تقييم المدقق لمخاطر حدوث الغش على كل من هاتين الخاصتين وهما:(حمَّاد،2002-لطفي،2005)

أ/1 الضغط أو الحافز على ارتكاب الغش

عادة ما يكون ذلك الضغط مرغوباً لأغراض الكسب المالي المباشر في حالة اختلاس الأصول أو كسب مالي غير مباشر في حالة التقرير المالي المضلل. قد يمثل الكسب في الحالة الثانية على سبيل المثال زيادة في القيمة السوقية لأسهم الشركة التي تحتفظ بها الإدارة.

أ/2الفرص المدركة لارتكاب الغش

على الرغم من أن هناك حافزا لارتكاب الغش، إلا أنه من غير المحتمل أن يحدث الغش إلا إذا كان الشخص أو الأشخاص ذوو الصلة يعتقدون بأنهم يمكنهم ارتكابه بدون أن يتم اكتشافه.

ب- الغش الناتج من التقرير المالي الاحتيالي وسرقة الأصول

هناك اختلاف رئيس فيما بين التقرير المالي الاحتيالي واختلاس الأصول، حيث إن التقرير المالي الاحتيالي يضر المستخدمين عن طريق توفير معلومات غير صحيحة تتضمنها البيانات المالية التي يتخذون قراراتهم بناء عليها.

أما عندما يتم اختلاس الأصول فإن حملة الأسهم والدائنين والآخرين قد يصابون بأضرار بسبب أن الأصول لم تعد ملكيتها متاحة كحقوق وموجودات للشركة، وبالتالي فإن كلا النوعين عن الغش من المحتمل أن يؤديا إلى الضرر بالمستخدمين.

وعادة ما يتم إعداد التقرير المالي الغشى عن طريق الإدارة، وأحياناً بدون معرفة العاملين بالمنشأة، حيث إن الإدارة في وضع يمكنها من اتخاذ قرارات مرتبطة بالمحاسبة وإعداد التقارير بدون علم للعاملين بها، وعادة - وليس دائماً - ما يتم ارتكاب سرقة الأصول عن طريق العاملين وليس عن طريق الإدارة، وغالباً ما تكون قيمتها غير جوهرية، إن أحد الأمور الهامة لاختلاس الأصول تتمثل في التمييز بين سرقة الأصول والتحريفات الناشئة من سرقة الأصول.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ج- تقييم مخاطر الغش : أحد الأجزاء الهامة لبيان معيار التدقيق رقم (82) في المتطلب الخاص بتقييم المدققين على وجه الخصوص لمخاطر التحريف الجوهري بسبب الغش، حيث تختلف عوامل مخاطر التقرير المالي الاحتيالي عن تلك المرتبطة باختلاس الأصول نتيجة لأن طبيعة الغش في ظل الموقفين مختلفة.

فبالنسبة للتقرير المالي الاحتيالي توجد عدة أنواع من عوامل المخاطر تم تحديدها في بيان معيار التدقيق رقم (82)، حيث تضمن المعيار ثلاثة أنواع من عوامل المخاطر بالمرتبطة بالتقرير المالي الاحتيالي والأمثلة المرتبطة بكل نوع هي:

المجموعة الأولى: خصائص الإدارة وأثرها على بيئة الرقابة: تتعلق تلك العوامل بقدرات الإدارة والضغوط والنمط والاتجاه المرتبط بالرقابة الداخلية وعملية التقرير المالي، ومن المخاطر المرتبطة بهذه المجموعة:

- وجود حافز للإدارة للتورط في التقرير المالي المضلل على سبيل المثال وجود اهتمام مبالغ فيه عن طريق الإدارة للاحتفاظ أو بزيادة سعر أسهم الشركة أو اتجاه أرباحها من خلال استخدام ممارسة محاسبية استفزازية عادة.

- وجود فشل للإدارة في عرض وتوصيل اتجاه ملائم بخصوص الرقابة الداخلية وعملية التقرير المالي على سبيل المثال السيطرة على الإدارة من قبل شخص واحد أو مجموعة صغيرة بدون وجود أنظمة رقابة داخلية معوضة.

- وجود معدل دوران مرتفع للإدارة العليا أو للمستشارين أو لمجلس الإدارة.

المجموعة الثانية: ظروف الصناعة: وتتضمن تلك العوامل المتعلقة بالبيئة التنظيمية التي تعمل فيها المنشأة، ومن المخاطر المرتبطة بهذه المجموعة:

- وجود متطلبات محاسبية وقانونية وتنظيمية يمكن أن تضعف من الاستقرار المالي وربحية المنشأة.

- هبوط الصناعة مع فشل متزايد للمشروع وهبوط جوهري في طلب المستهلك.

- تغيرات سريعة في الصناعة على سبيل المثال القابلية للتدهور والمرتفعة بسبب التغير السريع في التكنولوجيا أو التقادم السريع للمنتج.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المجموعة الثالثة: خصـــائص التشـــغيل والاســـتقرار المالي: تتعلق تلك العوامل بطبيعة وتعقيد المنشأة وعملياتها وحالتها المالية وربحيتها، ومن المخاطر المرتبطة بهذه المجموعة:

- ضـغط جوهري للحصـول على رأس مال إضـافي ضروري للبقاء في وضـع المنافسـة في ضوء المركز المالي للمنشأة.

- عمليـات جوهريـة غير عـادية ومعقدة بدرجة مرتفعة لا ســـيما تلك التي تحدث بقرب نهاية السنة والتي من شأنها فرض الأسئلة الصعبة الخاصة بالجوهر قبل الشكل.

- هيكل تنظيمي صـعب صريح يتضـمن عددا كبيرا من الكيانات القانونية الكثيرة غير العادية أو خطوط السلطة الإدارية أو الاتفاقيات التعاقدية بدون أهداف واضحة للعمل.

وتعتبر عوامل المخاطر التي يعتمد عليها المدققون في تقييم اختلاس الأصـــول مختلفة نســـبياً عن تلك المرتبطة بالتقرير المالي الاحتيالي ، وفي مجموعتي عوامل المخاطر الخاصـــة باختلاس الأصـــول وأمثلة على كل نوع كما يلي:

المجموعة الأولى: قابلية تعرض الأصـــول للاختلاس: تتعلق تلك العوامل بطبيعة أصـــول المنشـــأة والدرجة التي تتعرض لها للسرقة، ومن الأمثلة على هذه المخاطر:

- وجود أو استخدام مقدار ضخم من النقدية.

- وجود أصول قابلة للنقل بسهولة، مثال ذلك السندات لحاملها أو الماس.

- خصائص الأصول الثابتة، على سبيل المثال الحجم الصغير، وقابلية التداول ونقص تحديد الملكية.

المجموعـة الثـانية: أنظمة الرقابة الداخلية: تتعلق تلك العوامل بنقص في أنظمة الرقابة الداخلية المصممة لمنع واكتشاف اختلاس الأصول، ومن الأمثلة على هذه المخاطر:

- نقص الإشراف الملائم للإدارة على ســـبيـل المثـال وجود إشراف غير كـاف أو المتابعة من مواقع بعيدة.

- تسجيل غير كاف للأصول القابلة للتعرض للاختلاس.

- نقص التوثيق الملائم وتوفيرهـا في التوقيـت المنـاســـب للعمليـات المـاليـة، على ســـبيـل المثال مستندات الحركة الدائنة لمرتجعات البضائع.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما يجب أن يقوم المدقق أيضاً بالنسبة لكل من التقرير المالي الاحتيالي واختلاس الأصول بما يلي:

1- إجراء استفسارات للإدارة بخصوص تقييمهم لاحتمال حدوث الغش.

2- تقييم مخاطر الغش كنواتج لعملية التدقيق، وكثيراً ما يتغير إدراك المدقق لاحتمال حدوث للغش بينما يقوم بأداء إجراءات التدقيق وإجراء استفسارات من الإدارة خلال عملية التدقيق، على سبيل المثال قد تؤثر المستندات والسجلات المفقودة الهامة على تقييم المدقق لاحتمال حدوث الغش.

ج- تقويم عوامل المخاطر وتعديل دليل الإثبات أو إجراء تصرف آخر

بعد تحديد المدقق لعوامل المخاطر التي تشير إلى احتمال مرتفع أكثر من العادي لحدوث الغش، يتعين على المدقق أن يقرر مدى إمكانية حدوث الغش وما الذي يجب أن يفعله تجاه ذلك. وتعتبر تلك القرارات معقدة كما أنها تتطلب حكما مهنيا ذا اعتبار. يوفر إيضاح معايير التدقيق رقم (82) إرشاد يساعد المدقق على اتخاذ تلك القرارات.

ومنهجياً تعتبر تلك العملية هي نفسها الخاصة بالأخطاء أو التقرير المالي المضلل بالإضافة إلى اختلاس الأصول، وسوف يعتمد بالطبع الأثر المحدد لذلك على الظروف المحيطة.

وبعد العرض المتقدم يمكن القول إن بيان معيار التدقيق الأمريكي قد تميز بتوافر إرشادات عملية واسعة عن دراسة الغش عند تدقيق البيانات المالية، كما ساعد على تقوية قدرة المدققين على الوفاء بمسؤولياتهم لتخطيط وأداء عملية المدققين للتأكيد على توفير تأكيد معقول عما إذا كانت البيانات المالية خالية من أية تحريفات هامة ناشئة عن الغش، وتتمثل المتطلبات الأساسية لذلك البيان في الآتي:

1- إن المتطلب الأساسي للمعيار هو حتمية قيام المدقق بتخطيط وأداء عملية التدقيق بهدف الحصول على ضمان معقول عما إذا كانت القوائم المالية خالية من أي تحريف جوهري سواء نشأ عن طريق الأخطاء أو الغش.

2- تقييم مخاطر التحريف الجوهري الناشئة من الغش، وفي ضوء ذلك يجب أن يقوم بتصميم إجراء التدقيق التي يتعين أداؤها.

3- يجب أن يستجيب المدقق إلى نتائج تقييم مخاطر غش الإدارة.

4- يجب أن يقوم المدقق بدراسة ما إذا كانت النتائج المتجمعة لإجراءات التدقيق والمشاهدات الأخرى تؤثر على تقييم مخاطر التحريف الجوهري بسبب الغش عند تخطيط عملية التدقيق.

5- توثيق كل من تقييم المدقق لمخاطر غش الإدارة بالإضافة إلى ردود أفعالة واستجابته المرتبطة بذلك.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

6- توصيل نتائج التوثيق إلى الإدارة ولجان التدقيق والأطراف الأخرى.

ولا شك أن هناك أوجه قصور لا تزال موجودة في إيضاح معايير التدقيق رقم (82)، تتعلق بعدم مسؤولية المدقق عن الإفصاح عن أعمال الغش إلى الأطراف الخارجية، وإنما تقتصر مسؤوليته في إبلاغ لجان التدقيق أو مجلس الإدارة فقط، فيما عدا بعض الحالات التي يتعين إفصاح المدقق خلالها لهيئة تنظيم وتداول الأوراق المالية وهي:

1- عدم استجابة الإدارة تجاه تصحيح المخالفات الجوهرية أو أعمال الغش المؤثر على القوائم المالية.

2- صدور قرار من الإدارة بعزل المدقق الذي اكتشف وجود عوامل مخاطر جوهرية يتعين إبلاغها إلى البورصة أو هيئة سوق المال.

3- وجود أعمال غير مشروعة ذات أثر جوهري على القوائم المالية ولم توجد استجابة من جانب الإدارة تجاه تصحيح التصرفات.

بالإضافة إلى ذلك فإن بيان المعيار رقم (82) رغماً عن أنه قد حدد أكثر من ثلاثين مؤشر تحذير يمكن أن يكشف عن عوامل مخاطر حدوث الغش سواء في مجال خصائص الإدارة، أو في ظروف الصناعة، أو في مجال خصائص التشغيل والاستقرار المالي، أو في مجال مدى قابليته الأصول للتقييم الخطأ أو فيما يتعلق بالإجراءات الرقابية للأصول أو في مجال تنفيذ عملية التدقيق والحصول على أدلة الإثبات إلا أن ذلك البيان لم يعط إرشادات محددة عن الكيفية التي بمقتضاها يمكن الجمع بين عوامل المخاطر هذه داخل عملية التقييم الشاملة لمخاطر غش الإدارة.

المرحلة الرابعة: من عام 2002 : حتى الآن

في 28 فبراير 2002 أعدت مسودة بيان معيار التدقيق رقم (99) عن طريق مجلس معايير التدقيق (ASB) بالمجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) لتحل محل بيان معايير التدقيق رقم (82) العنوان ذاته ، وتعتبر مسودة ذلك المعيار أيضاً بمثابة تعديل للبيان الأول لمعايير التدقيق بعنوان العناية المهنية الواجبة عند أداء العمل.

ويهدف بيان معيار التدقيق رقم (99) إلى تحديد المعايير وتوفير الإرشادات للمدققين للوفاء بمسؤولياتهم المرتبطة بالغش عند أداء مهمة تدقيق القوائم المالية طبقاً لمعايير التدقيق المتعارف عليها Generally Accepted Auditing Standerd (GAAS)، ويتضمن هذا الإيضاح أيضاً في ملحق رقم (ب) تعديلا لإيضاح معايير التدقيق الخاصة بدليل معايير وإجراءات التدقيق رقم (1) بعنوان العناية المهنية الواجبة عند أداء عملية التدقيق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولكن ما يؤخذ على بيان معيار التدقيق رقم (99) أنه لم يغير من مسؤولية المدقق عند التخطيط وأداء عملية التدقيق للحصول على تأكيد معقول عما إذا كانت البيانات المالية تخلو من التحريف الجوهري أو ما إذا كانت محرفة بسبب وجود الخطأ أو الغش،

مع ذلك فإن البيان قد حدد إرشادات للمدقق للوفاء بتلك المسؤولية المرتبطة بالغش، ولعل أهم ما تناولة بيان المعيار رقم(99) ما يلي:

أ- وصف وخصائص الغش.

ب- المناقشة بين أعضاء مهمة التدقيق بخصوص مخاطر التحريف الجوهري الناشئة من الغش.

ج- الحصول على المعلومات المطلوبة لتحديد مخاطر التحريف الجوهري الناشئ عن الغش.

د- تحديد المخاطر التي تؤدي إلى تحريف جوهري بسبب الغش.

هـ- تقييم المخاطر المحددة بعد الأخذ في الاعتبار تقييم برامج وأساليب الرقابة الداخلية للمنشأة.

و- الاستجابة إلى نتائج التقييم.

ز- تقييم نتائج اختبار التدقيق.

ح- إبلاغ الإدارة ولجنة التدقيق والأطراف الأخرى بالغش.

ط- توثيق دراسة المدقق عن الغش

ويعتقد مجلس معايير التدقيق أن المتطلبات والإرشادات المقدمة في بيان معيار التدقيق رقم (99) إذا ما تم تبنيها يؤدي إلى تغيير جوهري في أداء المدقق، ومن ثم تحسين احتمال اكتشاف المدقق للتحريفات الجوهرية الناشئة عن الغش عند تدقيق البيانات المالية، كما يعتقد مجلس معايير التدقيق أيضاً أن الاعتماد على البيان رقم (99) سوف يؤدي إلى تركيز متزايد عن الشك المهني عند دراسة مخاطر الغش عند تدقيق البيانات المالية.

وعلى الجانب الآخر فقد تم تطوير معيار التدقيق الدولي رقم (240) لسنة 2005 من أجل توفير دليل لاعتبارات مسؤولية المدقق بشأن الغش عند تدقيق البيانات المالية، ولعل أهم ما تضمنه المعيار ما يلي(جمعة، 2005):

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1- يجب على المدقق عند التخطيط وأداء التدقيق لتخفيض مخاطر التدقيق إلى أدنى مستوى مقبول، أن يأخذ بعين الاعتبار مخاطر الإنحرافات المادية في البيانات المالية الناتجة عن الغش.

2- إن المسؤولية الرئيسة لمنع واكتشاف الغش تقع على كل من الأشخاص المكلفين بالرقابة في المنشأة وإدارتها، والمسؤوليات الخاصة بكل من الأشخاص المكلفين بالرقابة والإدارة يمكن ان تختلف حسب المنشأة ومن بلد لآخر.

3- إن عملية التدقيق التي تتم وفقاً لمعايير التدقيق الدولية تصمم بحيث توفر ضمانا معقولا بأن البيانات المالية إذا أخذت ككل خالية من أي تحريف مادي سواء حدث نتيجة الغش أو خطأ، حيث إن المدقق لا يمكنه أن يحصل على ضمان مطلق بأنه سيتم اكتشاف التحريفات المادية في البيانات المالية، وذلك لعدة عوامل مثل استخدام الحكم الشخصي واستخدام الاختبار والتحديات الذاتية لنظام الرقابة الداخلية وحقيقة إن العديد من الأدلة المتوافرة للمدقق هي مقنعة بطبيعتها أكثر من كونها استنتاجية.

4- إن مخاطر عدم اكتشاف تحريف مادي ناتج عن غش هي أكبر من مخاطر عدم اكتشاف تحريف مادي ناتج عن خطأ، وذلك لأن الغش قد يتضمن خططاً متقنة ومنظمة بعناية بغرض إخفاء هذا الغش، مثل التزوير والإخفاق المقصود في تسجيل المعاملات أو سوء التمثيل المقصود الذي تم إجراؤه للمدقق، وقد تكون محاولات أو سوء التمثيل المقصود الذي تم إجراؤه للمدقق، وقد تكون محاولات الإخفاء هذه أكثر صعوبة في اكتشافها إذا ما صاحبها التواطؤ، ومن شأن التواطؤ أن يجعل المدقق يعتقد أن الدليل المتوافر أمامه مقنع في حين أنه مزيد. تعتمد قدرة المدقق على اكتشاف الغش على عوامل مثل مدى مهارة مرتكب هذا الغش وتكرار التلاعب ومداه، وكذلك حجم المبالغ النسبي التي تم التلاعب بها، المكانة الإدارية للأشخاص الذين لهم علاقة.

5- بالإضافة إلى ذلك، فإن المخاطر التي يواجهها المدقق نتيجة لعدم اكتشاف تحريف مادي ناتج عن غش الإدارة أكبر من المخاطرة التي يواجهها عند عدم اكتشاف تحريف ناتج عن غش العاملين، وذلك لأن الأشخاص المكلفين بالرقابة والإدارة غالباً ما يكونون في وضع يفترض أمانتهم ويسمح لهم بتجاوز إجراءات الرقابة الرسمية. هناك مستويات إدارة معينة يكون العاملون بها في وضع يمكنهم فيه تجاوز إجراءات الرقابة المصممة لمنع غش مماثل من قبل عاملين آخرين، كأن يقومون مثلاً بإصدار التوجيهات لمرؤوسيهم بأن يسجلوا المعاملات على نحو خطأ أو يخفوها، ونظراً لوضع الإدارة الذي يعطيها السلطة في المنشأة فإنها قادرة إما على إصدار التعليمات للعاملين للقيام بشيء ما أو طلب مساعدتهم في الغش بعلمهم أو بدون علمهم بذلك.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

6- يجب على المدقق أن يحصل على تمثيلات من الإدارة بأنها:

1/6 تعترف بمسؤوليتها عن تصميم وتنفيذ الرقابة الداخلية لمنع واكتشاف الغش.

2/6 أفصحت للمدقق عن نتائج تقييمها لخطر أن البيانات المالية ربما تكون محرفة مادياً كنتيجة للغش.

3/6 أفصحت للمدقق عن معرفتها بتأثير الغش أو الاشتباه بالغش في الشركة الذي يتضمن:

- الإدارة.

- الموظفين الذين يؤدون أدوارا هامة في الرقابة الداخلية.

- أية أعمال يكون للغش فيها تأثير مادي على البيانات المالية.

4/6 أفصحت للمدقق عن معرفتها بأية إدعاءات بالغش أو الغش المشتبه فهي لها تأثير على البيانات المالية للشركة تم إيصالها بوساطة الموظفين، والموظفين الرئيسين، والمحللين، المنظمين أو آخرين.

7- إن الواجب المهني للمدقق في الحفاظ على سرية معلومات العميل لا يسمح عادة بإبلاغ الغش إلى طرف آخر خارج الشركة العميل، على أن مسؤولية المدقق القانونية تختلف من بلد لآخر، وفي ظروف معينة من الممكن تجاوز واجب السرية من خلال التشريع أو القانون أو المحاكم القانونية، فعلى سبيل المثال، في بعض البلدان على المدقق العامل في مؤسسة مالية واجب قانوني بالتقرير بحدوث غش إلى السلطات المشرفة.

8- إذا استنتج المدقق أنه من غير الممكن إكمال عملية التدقيق نتيجة لوجود ناتج عن غش أو الاشتباه بوجود غش، فإنه يجب على المدقق:

1/8 النظر في المسؤوليات المهنية والقانونية الممكن تطبيقها في ظروف كهذه، بما في ذلك ما إذا كان هناك متطلب بأن يقوم بتقديم التقارير إلى الشخص أو الأشخاص الذين أصدروا خطاب تعيين عملية التدقيق، أو في بعض الحالات إلى السلطات التنظيمية.

2/8 أن ينظر في إمكانية انسحابه من أداء العملية.

3/8 وفي حال انسحاب المدقق يجب:

- مناقشة الانسحاب من العملية والأسباب التي دعته للانسحاب مع المستوى الإداري المناسب أو مع أولئك المكلفين بالرقابة.

- النظر فيما إذا كان هناك متطلب مهني أو قانوني بتقديم التقارير إلى الشخص أو الاشخاص الذين أصدروا كتاب التعيين لعملية التدقيق، أو في بعض الحالات إلى السلطات التنظيمية حول انسحاب المدقق من العملية وأسباب ذلك.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

9- يجب على المدقق أن يوثق فهمه للشركة ولبيئتها وتقييمه لمخاطر الإنحرافات المادية المطلوبة وفقاً لمعيار التدقيق الدولي رقم 315، كما يجب على المدقق أيضاً توثيق الاستجابة للمخاطر التي تم تقييمها للانحرافات المادية المطلوبة وفقاً لمعيار التدقيق الدولي رقم 320، وكذلك توثيق اتصاله بشأن الغش مع الإدارة وهؤلاء المكلفين بالتحكم المؤسسي، والمنظمين وغيرهم.

كما أورد المعيار ثلاثة ملاحق، الأول: يتعلق بأمثلة لعوامل خطر الغش تتضمن أمثلة حول عوامل الخطر المرتبطة بالإنحرافات الناتجة من التقرير المالي الاحتيالي وتشمل الضغوط والحوافز، الفرص، المواقف، والترشيد؛ وأمثلة حول عوامل الخطر المرتبطة بالإنحرافات الناتجة عن سوء استخدام الأصول.

كما تضمن الثاني أمثلة لإجراءات التدقيق الممكنة لتقييم مخاطر الإنحرافات المادية الناتجة بسبب الغش على مستوى التأكيد والاستجابات المحددة للانحرافات الناتجة عن التقرير المالي الاحتيالي، وسوء استخدام الأصول.

كما تضمن الثالث أمثلة للظروف التي تعتبر مؤشرا لإمكانية الغش تتضمن أمثلة بشأن وجود تناقضات Discrepancies في السجلات المحاسبية، وأمثلة بشأن وجود تضارب Conflicting أو أدلة مفقودة، وأمثلة بشأن وجود مشاكل أو علاقات غير عادية بين المدقق والإدارة، وأمثلة أخرى تشمل الخلافات حول القيود الموضوعة بوساطة الإدارة والسياسات والتقديرات المحاسبية وانتهاك للسلوك الأخلاقي.

أما عن مسؤولية مدققي الحسابات الأردنيين في حالة عدم اكتشاف حالات الغش والتلاعب التي كانت موجودة في القوائم المالية كذلك عند عدم قيامه بالتدقيق(العناية المهنية المعتادة) وعند تواطئه مع إدارة المنشأة سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة فقد أشارت المادة(201) من قانون الشركات رقم 22 لسنة 1997 المعدل" يكون مدقق الحسابات مسؤولا تجاه كل من الشركة التي يقوم بتدقيق حساباتها ومساهميها ومستخدمي بياناتها المالية عن تعويض الضرر المتحقق والربح الفائت بسبب الاخطاء التي ارتكبها في تنفيذ عمله أو نتيجة لإخفاقه في القيام بواجباته المحددة له وفقا لأحكام هذا القانون وأحكام اي تشريعات أخرى سارية المفعول أو واجباته التي تقتضيها معايير المحاسبة والتدقيق الدولية المعتمدة او بسبب اصدار بيانات مالية غير مطابقة للواقع بشكل جوهري او عن مصادقته على هذه البيانات ويسأل المدقق عن تعويض الضرر الذي يلحقه بالمساهم او غير حسن النية بسبب الخطأ الذي ارتكبه، واذا كان للشركة أكثر من مدقق حسابات، واشتركوا في الخطأ

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كانوا مسـؤولين بالتضـامن وفق أحكام هذه المادة، وتسـقط دعوى المسـؤولية المدنية في أي من هذه الحالات بمضي ثلاث سنوات من تاريخ انعقاد الهيئة العامة للشركة الذي تلى فيه تقرير المدقق، واذا كان الفعل المنسـوب لمدقق الحسـابات يشـكل جريمة فلا تسقط دعوى المسؤولية المدنية إلا بسقوط دعوى الحق العام ".

كما أشـارت المادة(278) من قانون الشركات الأردني أنه" يعقاب مدقق الحسـابات الذي يصـادق على تنظيم ميزانية أي شركة وحسابات أرباحها وخسائرها بصورة غير مطابقة للواقع او تضمين تقرير مجلس إدارتها أو تقرير مدققي حسـاباتها بيانات غير صحيحة والادلاء إلى هيئتها العامة بمعلومات غير صحيحة أو كتم معلومات وايضـاحات يوجب القانون ذكرها وذلك بقصـد إخفاء حالة الشركة الحقيقية عن المسـاهمين أو ذوي العلاقة بالإضـافه إلى توزيع أرباح صـورية أو غير مطابقة لحالة الشركة الحقيقية بالحبس من سنة إلى ثلاث سنوات وبغرامة لا تقل عن الف دينار ولا تزيد على عشرة آلاف دينار".

كما تضـمنت المادة (280) من قانون الشركات رقم 22 سـنة 1997 وتعديلاته"يعتبر مدقق الحسـابات، الذي يخالف أحكام هذا القانون بتقديم تقارير أو بيانات لا تتفق وواقع حسـابات الشركة التي قام بتدقيقها أنه ارتكب جرما ويعاقب عليه بالحبس مدة لا تقل عن سـتة اشهر ولا تزيد على ثلاث سنوات او بغرامة لا تقل عن ألف دينار او بكلتا العقوبتين ولا يحول ذلك دون تعرضـه للعقوبات المسـلكية المقررة في القوانين الخاصة بالمهنة المعمول بها".

كما تضمنت المادة(44) من قانون تنظيم مهنة المحاسبة القانونية رقم 73 لسنة 2003 مع عدم الإخلال بأي عقوبة أشـد ورد النص عليها في أي تشريع آخر ، يعاقب المحاسـب القانوني بالحبس لمدة لاتقل عن سـنة ولا تزيد على ثلاث سنوات او بغرامة لا تقل عن خمسة آلاف دينار ولا تتجاوز عشرين ألف دينار او بكلتا هاتين العقوبتين، اذا ارتكب عن قصد او نتيجة إهمال جسيم أيا من الافعال التالية:-

أ- دون بيانات كاذبة في أي تقرير أو حسابات أو وثيقة قام بإعدادها أثناء مزاولة المهنة.

ب- وضـع تقريراً مغـايراً للحقيقة أو صـادق على وقائع مغايرة للحقيقة في أي وثيقة متعلقة بمزاولة المهنة.

كما نصت المادة(35) من قانون تنظيم مهنة المحاسبة القانونية رقم 73 لسنة 2003 على الآتي:

اذا ارتكب المحاسـب القانوني أو المتدرب أي مخالفة لأحكام هذا القانون والأنظمة والتعليمات الصـادرة بمقتضاه أو أخل بواجبات عمله أو بقواعد سلوك المهنة وآدابها يحيله المجلس إلى اللجنة التأديبية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما أشـارت المادة(36) من قانون تنظيم مهنة المحاسـبة القانونية رقم 73 لسنة 2003 بأن توقع اللجنة التأديبية أيا من العقوبات التأديبية التالية:-

اذا كان المخالف محاسبا قانونيا:-

1-التنبيه.

2-الإنذار الخطي.

3-تعليق التسجيل وايقاف العمل بإجازة المزاولة لمدة لا تزيد على سنتين.

4-إلغاء إجازة المزاولة وشطب اسم المحاسب القانوني نهائيا من سجل المزاولين.

ومن العرض المتقدم يتضـح أن مدقق الحسـابات الأردني عند ارتكابه الغش سـواء عن قصـد أو نتيجة إهمال جسيم فإنه يتعرض للمسؤوليات المدنية والجنائية والتأديبية وفقاً للقوانين النافذة في الأردن.

3/2 مقارنة بين معيار التدقيق الدولي رقم (240) ومعيار التدقيق الأمريكي رقم(99):

لقد قام الباحث بعمل مقارنة بين معياري التدقيق الدولي(IAASB,2006) الصـادر عن الاتحاد الدولي للمحاسـبين 2005-2006 والأمريكي (AICPA, 2002) (لطفي ،2005) وقد لاحظ الباحث أن هناك تشابها إلى حد ما بين المعيارين في العديد من العناصر الأساسية ومن هذه العناصرمايلي:

- وصف وخصائص الغش.
- المناقشة مع أعضاء فريق التدقيق عن مخاطر التحريف الجوهري من الغش.
- الحصول على المعلومات المطلوبة لتحديد مخاطر التحريف الجوهري عن الغش.
- تحديد المخاطر التي تؤدي إلى تحريف جوهري نتيجة الغش.
- تقييم المخاطر المحددة أخذاً في الاعتبار تقييم برامج المنشأة ونظم الرقابة الداخلية لها.
- استجابة المدقق إلى تقييم مخاطر التحريف الجوهري من القوائم المالية بسبب الغش.
- تقييم نتائج اختبار التدقيق.
- تقرير المدقق عن الغش المحتمل لكل من الإدارة ولجنة التدقيق والأطراف الأخرى.
- توثيق دراسة المدقق للغش.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفيما يلي دراسة مقارنة للعناصر الأساسية لمعياري التدقيق الدولي رقم (240) والأمريكي (99) كما يلي:

الإرشادات	المعيار الدولي (240)	المعيار الأمريكي (99)
1- وصف وخصائص الغش	قد تنشأ البيانات الزائفة في الكشوف المالية من الغش أو الخطأ ويكون عامل الحسم في التمييز بينهما هو ما إذا كان التصرف ذو الصلة الذي أدى إلى زيف في البيانات المالية مقصوداً أو غير مقصود في البيانات المالية أما مصطلح الغش فيشير إلى فعل مقصود من قبل شخص أو أكثر من الإدارة أو أولئك المكلفين بالحوكمة أو الموظفين أو أطراف خارجية ومن هنا على المدقق أن يقوم بتخطيط وتنفيذ عملية التدقيق للحصول على تأكيد معقول، فيما إذا كانت القوائم المالية خالية من أي تحريفات جوهرية (سواء أكانت مقصودة أو غير مقصودة)	يتمثل العامل الرئيس الذي يميز الغش عن الخطأ، فيما إذا كان التصرف القائم الذي يؤدي إلى تحريف القوائم المالية يعتبر عمدياً أم لا، حيث يعتبر الغش تصرفاً متعمداً" إخفاء مدروس متعمد للحقائق" عن طريق الإدارة أو العاملين أو الطرف الثالث. ولذا فعلى المدقق مسؤولية أن يخطط وينفذ عملية التدقيق، للحصول على تأكيد معقول، عما إذا كانت القوائم المالية تخلو من أي تحريفات جوهرية (عمدية أو غير عمدية)..
2- المناقشة مع أعضاء فريق التدقيق عن مخاطر التحريف الجوهري من الغش	يجب على المدقق أن يقوم مع أعضاء فريق التدقيق ببحث احتمالات وجود بيانات مادية زائفة في البيانات المالية للمنشأة بسبب الغش ويجب أن تضم هذه المناقشة الشريك المشرف على العملية والذي يستخدم الاجتهاد المهني والخبرة السابقة مع المنشأة والمعرفة بالتطورات الحالية لتحديد أي الأعضاء الآخرين من الفريق سيشاركون في المناقشة وتتم المناقشة بعقلية متفحصة مع استبعاد أي آراء أو اعتقادات تكون لدى أعضاء فريق العملية بأن الإدارة وأولئك المكلفين بالرقابة يتمتعون بالنزاهة والأمانة أي يجب أن تركز المناقشة على ممارسةالشك المهني طول عملية التدقيق ومن المهم بعد المناقشة الأولية أثناء التخطيط للتدقيق وأيضاً المناقشات بين حين وآخر أثناء مدة التدقيق أن يستمر أعضاء فريق العملية في التشاور وتبادل المعلومات التي يتم الحصول عليها والتي قد تؤثر في تقدير مخاطر البيانات الزائفة نتيجة الغش أو تؤثر في إجراءات التدقيق التي اتخذت لمواجهة المخاطر.	يجب أن يناقش المدقق مع أعضاء فريق التدقيق، مدى احتمال حدوث تحريف جوهري ناجم عن الغش، وذلك عند تخطيط عملية التدقيق، مع الأخذ في الاعتبار، أن تتيح هذه المناقشات وجود تبادل نشط للأفكار بين أعضاء الفريق، كما يجب أن يستخدم المدقق الحكم الشخصي في تحديد أي أعضاء فريق التدقيق الذي يجب تضمينه في المناقشة، نطاق المناقشة، وما إذا كان يتم الاستعانة بخبراء متخصصين في فريق عملية التدقيق. أما عن محتوى المناقشة، فيجب أن تتضمن دراسة متعمقة للعوامل الخارجية والداخلية، التي قد تخلق الحوافز والضغوط على الإدارة والأطراف الأخرى على ارتكاب الغش، علاوة على ذلك، يجب أن تركز المناقشة على ممارسة الشك المهني من جانب فريق التدقيق في الإدارة عند تجميع وتقييم أدلة الإثبات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

	على المدقق أن ينفذ إجراءات تقدير المخاطر للحصول على فهم للمنشأة وبيئتها بما في ذلك بيئة الرقابة الداخلية ومن هذه الإجراءات التي تستخدم لتحديد مخاطر في البيانات المادية الزائفة نتيجة الغش. أ- الاستفسار من الإدارة وأولئك المكلفين بالحوكمة وآخرين في المنشأة لفهم كيف يمارس أؤلئك المكلفين بالحوكمة مهامهم الإشرافية والرقابية على عمليات الإدارة للتعرف على مخاطر الغش والاستجابة لها وعلى نظام الرقابة الداخلية الذي وضعته الإدارة لتقليل المخاطر وتحديد ما إذا كان هناك عامل واحد أو أكثر من عوامل المخاطر قائماً وأيضاً دراسة أي علاقات غير عادية أو غير متوقعة يتم تحديدها أثناء تنفيذ الإجراءات التحليلية للعمل كذلك دراسة أي معلومات أخرى قد تساعد في تحديد مخاطر البيانات المادية الزائفة بسبب الغش كذلك فإن على المدقق أن يستفسر من الإدارة عن تقديرها لمخاطر أن تكون البيانات المالية مزيفة مادياً بسبب الغش كذلك أي مخاطر غش محددة قامت الإدارة بالتعرف عليها وعلى الرغم من أن الاستفسار من الإدارة قد يوفر معلومات مفيدة بالنسبة إلى مخاطر البيانات المادية الزائفة في البيانات المالية نتيجة غش موظف إلا أنه لا يرجح أن توفر مثل هذه الاستفسارات معلومات مفيدة كثيراً بالنسبة لمخاطر البيانات المادية الزائفة نتيجة غش الإدارة لذلك فإنه على المدقق الاستفسار من الآخرين ضمن المنشأة بالإضافة إلى الإدارة مثل أن يوجه استفسارات إلى موظف التدقيق الداخلي في المنشآت التي لديها تدقيق داخلي عن وجهات نظرهم بالنسبة إلى مخاطر الغش في المنشأة أثناء عملهم أو فيما إذا كانت الإدارة قد استجابت بشكل مرضي لأي نتائج نشأت عن الإجراءات التي قام بها المدققون الداخليون	3- الحصول على المعلومات المطلوبة لتحديد مخاطر التحريف الجوهري من الغش	يجب على المدقق أداء مجموعة من الإجراءات، للحصول على المعلومات المطلوبة، لتحديد مخاطر التحريف الجوهري الناتج من الغش، وذلك على النحو التالي: أ- الحصول على معلومات من الإدارة والآخرين داخل المنشأة بشأن مخاطر الغش، وكيفية دراستها. من خلال الاستفسار من الإدارة عن مدى علمها بأي غش تم ارتكابه، أو أي إدعاء أوشك في ارتكاب الغش من ناحية، وبرامج وإجراءات الرقابة الداخلية التي صممتها الإدارة، للتخفيف من مخاطر الغش، أو تساعد على منع واكتشاف الغش من ناحية أخرى. وما إذا كانت الإدارة تقوم بإخطار لجان التدقيق والآخرين بخطوط السلطة، عن المسؤولية المتكافئة المرتبطة بالرقابة الداخلية للمنشأة، لمنع وقوع الغش، واكتشاف التحريفات الجوهرية الناتجة عن الغش إن وجد. ب- أداء المدقق الإجراءات التحليلية عند تخطيط عملية التدقيق، لتحديد وجود عمليات أو أحداث غير عادية، وذلك بعمل المدقق توقعات بخصوص العلاقات الواضحة التي يتوقع أن توجد بشكل معقول، تأسيساً على فهمه للمنشأة، وإجراء مقارنة لهذه التوقعات مع القيم المسجلة، وعندما تسفر المقارنة عن وجود علاقات غير عادية أو غير متوقعة، يجب على المدقق دراسة تلك النتائج، وأثرها في تحديد مخاطر التحريف الجوهري الناشئة عن الغش. ج- دراسة المدقق لعوامل مخاطر الغش، على أن يستخدم حكمه المهني في تحديد ما إذا كان هناك عامل يدل على وجود المخاطر، عند تحديد وتقييم مخاطر التحريف الجوهري بسبب الغش. د- دراسة المدقق ما إذا كانت المخاطر الملازمة المحددة، ستوفر معلومات مفيدة في تحديدها مخاطر التحريف الجوهري بسبب الغش.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

	للتحري عن الغش كذلك فإنه يجب على المدقق أن يوجه أسئلة لأولئك المكلفين بالحوكمة لتحديد ما إذا كان لديهم معرفة بأي واقعة غش حقيقية أو مشتبه بها أو مزعومة ذات أثر على المنشأة. ب- عند حصول المدقق على فهم للمنشأة وبيئتها بما في ذلك الرقابة الداخلية يجب عليه أن يأخذ في الحسبان المؤشرات التي تم الحصول عليها والتي تدل أن هناك عنصرا أو أكثر من عناصر مخاطر الغش قائماً. وبالتالي فإنه من خلال فهم المنشأة وبيئتها فقد يستطيع المدقق تحديد الأحداث أو الظروف التي تشير إلى إغراء أو ضغط لارتكاب الغش وتسمى هذه الأحداث أو الظروف بعوامل مخاطر الغش وبالتالي فإن على المدقق أن يمارس الاجتهاد المهني في تحديد أي أحد عناصر عوامل الغش قائماً وأي منها يمكن اعتباره عند تقييم مخاطر البيانات المادية الزائفة نتيجة الغش.	
4- تحديد المخاطر التي تؤدي إلى تحريف جوهري نتيجة الغش	عند القيام بتحديد وتقدير مخاطر البيانات المادية الزائفة على مستوى البيان المالي وعلى مستوى التأكيد لأصناف معينة من المعاملات وأرصدة الحسابات والإفصاحات على المدقق أن يحدد ويقدر مخاطر البيانات المادية الزائفة بسبب الغش. ومن أجل تقدير مخاطر البيانات المادية بسبب الغش يستخدم المدقق الاجتهاد المهني وما يلي: أ- يحدد مخاطر الغش باستخدام المعلومات التي تم الحصول عليها من خلال إجراءات تقدير المخاطر ودراسة أنواع مختلفة من المعاملات وأرصدة الحسابات والإفصاحات في البيانات المالية. ب- يقوم بربط مخاطر الغش المحددة مع ما يمكن أن يتم بالخطأ على مستوى التأكيد. ج- يأخذ بالاعتبار المقدار المرجح لتزييف البيانات المحتمل بما في ذلك إمكانية أن المخاطرة قد تؤدي إلى نشوء عدة بيانات زائفة وتزيد أرجحية حدوث المخاطر كذلك فإن على المدقق أن يشدد على أن هناك	يتطلب هذا الإرشاد من المدقق استخدام المعلومات التي تم الحصول عليها، لتحديد التحريف الجوهري بسبب الغش، من خلال تطبيق الحكم المهني للمدقق، والأخذ في الحسبان عدد من العوامل هي: أ- ما إذا كانت المخاطر تتضمن تقارير مالية احتيالية او اختلاس للأصول. ب- ما إذا كانت المخاطر ذا حجم، يمكن أن يؤدي إلى تحريف جوهري في القوائم المالية. ج- ما إذا كان احتمال حدوث المخاطر سيترتب عليه تحريف جوهري في القوائم المالية. د- ما إذا كانت للمخاطر المحددة للتحريف الجوهري بسبب الغش، ترتبط بأرصدة حسابات محددة بالقوائم المالية، أو بالقوائم المالية كوحدة واحدة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

	مخاطر للغش في تحقيق الإيرادات ويقوم بدراسة وتحديد أي أنواع الإيرادات والمعاملات أو تأكيد أية إيرادات قد تزيد من تلك المخاطر.	
5- تقييم المخاطر المحددة أخذاً في الاعتبار تقييم برامج المنشأة ونظم الرقابة الداخلية لها	يتطلب هذا المعيار من المدقق أداء مجموعة من الإجراءات منها: أ- الحصول على فهم كامل للمنشأة وبيئتها بما في ذلك الرقابة الداخلية عند تخطيط عملية التدقيق. ب- على المدقق أن يحصل على فهم كيف يمارس المكلفون بالحوكمة الإشراف على عمليات الإدارة لتحديد والاستجابة لمخاطر الغش في المنشأة وعلى الرقابة الداخلية التي وضعتها الإدارة لتقليل هذه المخاطر. ج- تحديد إذا ما كانت برامج وأنظمة الرقابة الداخلية مصممة بشكل ملائم لمنع واكتشاف التحريفات الناتجة عن مثل هذه المخاطر وإذا ما كانت تقلل المخاطر المحددة للتحريف المادي(الجوهري) الناتج عن الغش. وبالتالي فإن على المدقق أن يأخذ بعين الاعتبار عند تصميم مخاطر التحريف المادي بسبب الغش تقييمه لأنظمة الرقابة الداخلية للمنشأة.	يتطلب هذا الإرشاد من المدقق أداء مجموعة من الإجراءات منها: أ- حصول المدقق على فهم كامل لكل عنصر من عناصر الرقابة الداخلية عند تخطيط عملية التدقيق، وذلك لتحديد أنواع التحريفات المحتملة، دراسة العوامل المؤثرة على مخاطر التحريف الجوهري، تصميم اختبارات التحقق الأساسية. ب- دراسة المدقق لبرامج وأنظمة الرقابة الداخلية المصممة، لتناول المخاطر المحددة للتحريفات الجوهرية بسبب الغش مثل أنظمة الرقابة الداخلية التي تهدف إلى دراسة أصول محددة قابلة للتعرض للاختلاس. ج- تحديد ما إذا كانت برامج وأنظمة الرقابة الداخلية، تقلل المخاطر المحددة للتحريف الجوهري نتيجة الغش، وتقييم ما إذا كانت هذه البرامج والأنظمة مصممة بطريقة ملائمة لمنع أو اكتشاف التحريفات الناتجة عن مثل هذه المخاطر. د- يجب على المدقق تصميم مخاطر التحريف الجوهري بسبب الغش، أخذا في الاعتبار، تقييمه لأنظمة الرقابة الداخلية للمنشأة التي تتعامل مع هذه المخاطر.
6- استجابة المدقق إلى تقييم مخاطر التحريف الجوهري من القوائم المالية بسبب الغش	يجب على المدقق تحديد جميع الاستجابات لمواجهة المخاطر الواقعة بسبب البيانات المادية الزائفة في البيانات المالية نتيجة الغش وكذلك يجب تصميم وتنفيذ إجراءات أخرى للتدقيق حسب ما هو متعارف عليه فالزمن والنطاق عاملان فاعلان من الاستجابة لتلك المخاطر. ويستجيب المدقق لمخاطر البيانات المادية الزائفة بسبب الغش بالطرق الآتية: أ- استجابة لها تأثر عام في كيفية تنفيذ عملية التدقيق، أي زيادة في التشكك المهني واستجابة	يستجيب المدقق لمخاطر التحريف الجوهري في القوائم المالية بسبب الغش بثلاث طرق هي: أ- الاستجابة إلى مخاطر محددة، ذات أثر شامل على كيفية أداء عملية التدقيق. ب- الاستجابة إلى مخاطر محددة، تشمل طبيعة وتوقيت ونطاق إجراءات التدقيق التي يتم أداؤها. ج- تشمل استجابة المدقق أداء إجراءات معينة تدرس بشكل إضافي، مخاطر التحريف الجوهري بسبب الغش، متضمنة دراسة موسعة لمخاطر تجاوز الإدارة لأنظمة الرقابة الداخلية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

	تشـــتمل اعتبارات أكثر عمومية بعيداً عن الإجراءات المحددة التي خططت خلاف ذلك. ب- الاســـتجابة للمخاطر المحـددة عند مســـتوى التصرـــيحات التي تشـــمل طبيعة وتوقيت وحدود إجراءات التدقيق التي يتم القيام بها. ج- اســـتجابة لتحديد المخاطر التي تهم أداء إجراءات التـدقيق المعنية لإبراز مخاطر البيانات المادية الزائفة بسبب الغش شاملة تجاهل الإدارة للضوابط الرقابية.	
7- تقييم نتائج اختبار التدقيق	يتطلـب هـذا المعيـار من المـدقق أداء مجموعـة من الإجراءات وهي: أ- على المدقق وحســـب دليل التدقيق الذي يحصـــل عليـه أن يقوم بتقييم مـا إذا كـانت تقديرات مخاطر البيانات المادية الزائفة عند مســـتوى التأكيد مناســـبة (صحيحة). ب- يجـب أن ينظر المـدقق فيما إذا كـانت الإجراءات التحليليـة التي تمـت في نهـايـة أو قرب نهـايـة عملية التدقيق بهدف تكوين استنتاج عام حول ما إذا كانت البيـانـات المـاليـة ككـل متنـاغمـة مع معرفـة المدقق لطبيعة العمل تشـــير إلى مخاطر بيانات مادية زائفة نتيجة الغش لم يتم التعرف عليها سابقاً. ج- عندما يحدد المدقق بيانات زائفة يتوجب عليه أن يدقق فيما إذا هذه البيانات دليل على الغش. د- لا ينبغي للمـدقق أن يفترض أن حـالـة الغش هي حـادثة معزولة فعلى المدقق أن ينظر أيضـــاً فيما إذا كانت البيانات الزائفة المنكشـــفة تشـــكل إشـــارة إلى مخـاطرة أعلى للبيانات المادية الزائفة نتيجة الغش في مكـان معين فمثلاً قـد تشـــير البيانات المادية الزائفة المتعـددة في موقع معين حتى لو كان تأثيرها التراكمي غير مادي إلى مخاطر بيانات مادية زائفة نتيجة الغش. هـ- إذا اعتقـد المـدقق أن البيـانات الزائفة هي نتيجة لعمليـة غش أو قـد تكون كـذلـك ولكن تـأثيرها ليس هاماً بالنسبة إلى البيانات المالية فعلى المدقق أن يقيّم الـدلالات وخـاصـــة تلك تتفاعل مع المركز التنظيمي للفرد أو الأفراد المشمولين.	يتطلب ذلك الإرشاد أداء المدقق لمجموعة متنوعة من الإجراءات كما يلي: أ- تقييم مخـاطر وجود تحريف جوهري بســـبب الغش على أساس مستمر من خلال عملية التدقيق. ب- تقييم ما إذا كانت الإجراءات التحليلية المؤداة كاختبارات تحقق أســـاســـية، أو في مرحلة الفحص الشـــامل، تشـــير إلى مخاطر غير معترف بها ســـابقاً للتحريف الجوهري بسبب الغش. ج- دراسة ما إذا كانت الإجراءات التحليلية المؤداة في تخطيط عملية التدقيق، ســـتؤدي إلى تحديد أي علاقـات متوقعة، والتي يجب أن يتم دراســـتها في تقييم مخاطر التحريف الجوهري بسبب الغش. د- تقييم مـا إذا كانت الإجراءات التحليلية المؤداة كاختبارات تحقق أســـاســـية، أو في مرحلة الفحص الشـــامل لعملية التدقيق تشـــير إلى وجود مخاطر للتحريف الجوهري بســـبب الغش غير معترف بها سابقاً. هـ- تقييم مـا إذا كانت النتائج التي تم الحصـــول عليهـا من إجراءات التـدقيق والملاحظـات الأخرى، تؤثر على تقييم مخاطر التحريف الجوهري بسبب الغش. و- في حـالـة إذا مـا أظهرت نتـائج اختبار التدقيق، وجود تحريفـات في القوائم المـاليـة، يجـب على المدقق دراســـة ما إذا كانت تلك التحريفات مؤشراً على وجود غش أم لا.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

		ز- في حالة إذا اعتقد المدقق أن التحريفات ناشئة عن الغش، إلا أن آثارها غير جوهرية على القوائم المالية، فيجب عليه تقييم آثار تلك التحريفات. ح- في حالة اكتشاف المدقق للغش، فيجب عليه دراسة الانعكاسات على استقامة الإدارة او العاملين، والآثار المحتملة على الجوانب الأخرى لعملية التدقيق.
8- تقرير المدقق عن الغش المحتمل لكل من الإدارة ولجنة التدقيق والأطراف الأخرى	يتطلب هنا المعيار مجموعة من الإجراءات أهمها: أ- إذا اكتشف المدقق حالة غش ما أو حصل على معلومات تشير إلى أن غشاً قد يكون موجوداً فعليه أن يتواصل بهذه المسائل بشكل عملي بقدر الإمكان مع المستوى المناسب من الإدارة. ب- إذا قام المدقق بالتعرف على عملية غش متورطة فيه الإدارة والموظفون الذين يلعبون أدوراً مهمة في الرقابة الداخلية أو آخرين حيث يؤدي الغش إلى بيانات مادية زائفة في البيانات المالية فإنه يتوجب عليه أن يتصل بشأن هذه المسائل مع أولئك المكلفين بالحوكمة كلما كان ذلك عملياً إما شفوياً أو كتابياً. ج- إذا كانت نزاهة وأمانة الإدارة أو أولئك المكلفين بالحوكمة مشكوكا فيها فعل المدقق أن يسعى للحصول على نصيحة قانونية للمساعدة في تحديد إتخاذ القرار المناسب. د- إن واجب المدقق المهني حفظ سرية معلومات العميل من الاطلاع على تقرير الغش من قبل طرف خارج منشأة العميل وتختلف مسؤوليات المدقق القانونية حسب البلد وفي ظروف معينة فإن واجب السرية قد يتم تجاهله بالقانون النظامي. وأيضا كاستجابة لأمر قضائي وكذلك في بعض الدول على المدقق واجب رفع تقرير البيانات الزائفة للسلطات في مثل بعض الحالات التي تحول فيها الإدارة وأولئك المكلفين بالحكومة من اتخاذ فعل تصحيحي.	يتطلب تطبيق هذا الإرشاد، أداء المدقق لمجموعة متنوعة من الإجراءات أهمها: أ- دراسة ما إذا كانت مخاطر التحريف الجوهري بسبب الغش تمثل ظروفا قابلة للتقرير عنها، والمرتبطة بالرقابة الداخلية للمنشأة، والتي يتطلب إبلاغها إلى الإدارة العليا أو لجنة التدقيق. ب- دراسة ما إذا كان غياب أو وجود برامج وإجراءات الرقابة الداخلية، لمنع وقوع الغش أو اكتشافه، تمثل ظروفا قابلة للتقرير عنها، ويجب أن يتم إبلاغها للإدارة العليا أو لجنة التدقيق. ج- ضرورة الإفصاح عن الغش المحتمل إلى أطراف خارج المنشأة، في ظل وجود الظروف التالية: *التزام بمتطلبات قانونية وتنظيمية معينة. *إلى مدقق لاحق عندما يقوم المدقق اللاحق بعمل استفسارات طبقاً لبيان معيار التدقيق رقم (84) بعنوان " الاتصالات بين المدققين اللاحقين والسابقين". *الاستجابة لأمر قضائي. * إلى هيئة تمويلية أو وكالة أخرى محددة، طبقاً للمتطلبات الخاصة بتدقيق الهيئات التي تتلقى مساعدات حكومية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

9- توثيق دراسة المدقق للغش	1- إن توثيق فهم المدقق للمنشأة وبيئتها وتقدير المدقق لمخاطر البيانات المادية الزائفة يجب أن يشمل: أ- القرارات الهامة التي يتم التوصل إليها أثناء النقاش بين فريق العملية بالنسبة إلى احتمالات تعرض البيانات المالية للمنشأة لبيانات مادية زائفة بسبب الغش. ب- المخاطر المحددة والمؤكدة للبيانات المادية الزائفة نتيجة الغش على مستوى البيان المالي وعلى مستوى التأكيدات. 2- كذلك يجب أن يتضمن توثيق استجابات المدقق للمخاطر المقدرة للبيانات المادية الزائفة، وتشمل: أ- الاستجابات العامة للمخاطر المقدرة للتحريف المادي نتيجة الغش على مستوى البيانات المالية وإجراءات التدقيق من حيث الطبيعة والتوقيت والمدى والربط بين هذه الإجراءات والمخاطر المقدرة للبيانات المادية الزائفة نتيجة الغش. ب- نتائج إجراءات التدقيق بما فيها تلك المصممة لإبراز مخاطر تجاوز الإدارة للضوابط الرقابية. 3- على المدقق أن يوثق الاتصالات حول الغش والتي تمت مع الإدارة وأولئك المكلفين بالحكومة والجهات التنظيمية وآخرين كذلك فإن نطاق التوثيق لهذه الأمور يعود لقرار المدقق باستخدام الاجتهاد المهني.	يتطلب تطبيق ذلك الإرشاد، أداء المدقق لمجموعة من الإجراءات تتمثل في توثيق العناصر التالية: أ- المناقشة فيما بين أعضاء فريق التدقيق عند تخطيط عملية التدقيق، فيما يتعلق بقابلية تعرض القوائم المالية للتحريف الجوهري بسبب الغش. ب- إجراءات الحصول على المعلومات الضرورية، لتحديد وتقييم مخاطر التحريف الجوهري بسبب الغش. ج- المخاطر المحددة للتحريف الجوهري بسبب الغش، التي تم تحديدها، ووصف استجابة المدقق لها. د- الأسباب المؤيدة لاستنتاج المدقق أن أداء بعض أو كل الإجراءات الإضافية التي تدرس بشكل إضافي مخاطر تجاوز الإدارة لإجراءات الرقابة الداخلية كانت غير ضرورية في ظل موقف معين. أ- الظروف الأخرى التي تجعل المدقق يعتقد أن إجراءات التدقيق الإضافية كانت مطلوبة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث

الدراسة الميدانية

1/3 المقدمة

2/3 خصائص عينة الدراسة

3/3 عرض نتائج الدراسة

4/3 اختبار فرضيات الدراسة

5/3 اتجاهات الفروق في أراء عينة الدراسة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1/3 المقدمة

يتناول هذا الفصل عرض خصائص عينة الدراسة وتحليل النتائج و اختبار الفرضيات ، واتجاهات الفروق في أراء عينة الدراسة، وذلك باستخدام برنامج SPSS لإجراء التحليل الإحصائي على البيانات التي تم تجميعها من خلال الاستبيانات التي تم توزيعها على أفراد عينة الدراسة من مدققي الحسابات الأردنيين، حيث قد تم توزيع (216) استبانة تم استرداد (151) استبانة صالحة للتحليل، حيث بلغت نسبة الاستجابة 70% تقريبا، كما تم اختبار ثبات أداة القياس باستخدام اختبار (كرونباخ ألفا) حيث بلغت قيمة α ككل= 93.7% وهي أعلى من النسبة المقبولة 60%، ولقد تم استخدام كل من الوسط الحسابي للتعرف على متوسط اطلاع عينة الدراسه لكل فقرة من فقرات الدراسه والإنحراف المعياري للتعرف على مدى تشتت إجابات عينة الدراسه حول الوسط الحسابي والنسبه المئوية للتعرف على مستوى اطلاع عينة الدراسه لكل فقرة من فقرات الاستبيان، كما تم استخدام اختبار One Sample T-Test لاختبار فرضيات الدراسة.

وبعد العرض المتقدم فقد توصلت الدراسة الميدانية بشأن قياس مستوى اطلاع مدققي الحسابات الأردنيين على التطورات المهنية الحديثة بشأن الغش وفقا لمعيار التدقيق الدولي رقم 240 إلى ما سيتم عرضه في النقاط التالية.

2/3 خصائص عينة الدراسة

لقد تم استخدام الإحصاء الوصفي لاستخراج التكرارات والنسبة المئوية لوصف خصائص عينة الدراسة، ولقد أوضح التحليل النتائج التالية:

1- الوظيفة الحالية

يوضح الجدول رقم (1) توزيع عينة الدراسة وفقا للوظيفة الحالية لعينة الدراسة

جدول رقم (1): توزيع عينة الدراسة تبعاً للوظيفة الحالية

الوظيفة الحالية	تكرار	نسبة
شريك	22	14.6
مدير	29	19.2

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رئيس	37	24.5
مدقق	63	41.7
المجموع	151	%100

ويتضح من الجدول (1) السابق أن أعلى نسبة مشاركة كانت لفئة المدقق ثم الرئيس ثم المدير ثم الشريك.

2- المؤهل العلمي

يوضح الجدول رقم (2) توزيع عينة الدراسة وفقا للمؤهل العلمي لعينة الدراسة كما يلى:

جدول رقم (2): توزيع عينة الدراسة تبعاً للمؤهل العلمي

المؤهل	تكرار	نسبة
دبلوم مجتمع	18	11.9
بكالوريوس	108	71.5
دراسات عليا	25	16.6
المجموع	151	%100

ويتضح من الجدول (2) السابق أن أعلى نسبة مشاركة كانت للحاصلين على درجة البكالوريوس ثم الدراسات العليا ثم كلية المجتمع.

3- التخصص العلمي

أما فيما يتعلق بالتخصص العلمي فقد أوضحت نتائج تحليل خصائص عينة الدراسة أن جميع أفراد العينة تخصص المحاسبة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4- الخبرة العملية

يوضح الجدول رقم (3) نوزيع عينة الدراسة وفقا للخبرة العملية كما يلي:

جدول رقم (3): توزيع عينة الدراسة تبعاً للخبرة العملية

الفئة	تكرار	نسبة
أقل من 5 سنوات	28	18.5
من 5 سنوات وأقل من 10	64	42.4
من 10 سنوات وأقل من 15	30	19.9
من 15 سنة فأكثر	29	19.2
المجموع	151	%100

يتضح من الجدول (3) السابق أن أعلى نسبة مشاركة كانت لمن تبلغ خبرتهم من 5 سنوات وأقل من 10، ثم من كانت خبرتهم من 10 سنوات وأقل من 15سنة، ثم من كانت خبرتهم من 15 سنوات فأكثر ، ثم من كانت خبرتهم أقل من 5 سنوات، مما يدل على أن الخبرة العملية للعينة متوسطة و ليست طويلة.

وبشأن حصول أفراد العينة على دورات تدريبية في معايير التدقيق و التأكيد الدولية و خاصة تلك المتعلقة باكتشاف الغش و التقرير عنه يتضح أن جميع أفراد العينة لم يحصلوا على دورات تدريبية في معايير التدقيق و التأكيد الدولية و خاصة تلك المتعلقة باكتشاف الغش و التقرير عنه.

3/3 عرض نتائج الدراسة

للإجابة عن عناصر مشكلة الدراسة والمتعلقة بمتغيرات الدراسة المستقلة كانت إجابات عينة الدراسة كما توضحها الجدول التالية:

1/3/3 بخصوص مدى اطلاع مدققي الحسابات الأردنيين على التطورات المهنية الحديثة بشأن خصائص الغش فقد بينت النتائج أن الوسط الحسابي والإنحراف المعياري ومستوى الاطلاع كما يوضحها الجدول رقم (4) التالي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (4): مدى اطلاع مدققي الحسابات الأردنيين على التطورات المهنية الحديثة بشأن خصائص الغش

ت	العبارة	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	مستوى الاطلاع
1	يمكن أرتباط الغش بأحد أو كل الأساليب التالية:			
1/1	تسجيل قيود يومية زائفة مع نهاية فترة محاسبية معينة للتلاعب بالنتائج أو تحقيق أهداف أخرى.	4.6026	0.4909	%92
2/1	إغفال أو تقديم أو تأخير الاعتراف في البيانات المالية بأحداث ومعاملات حدثت أثناء فترة التقرير.	4.6026	0.4909	%92
3/1	التعديل غير السليم للافتراضات وتغير الأحكام المستخدمة في تقدير أرصدة الحسابات.	4.6026	0.4909	%92
4/1	إغفال أو عدم الإفصاح عن حقائق ممكن أن تؤثر على المبالغ المسجلة في البيانات.	4.6026	0.4909	%92
5/1	الاشتراك في صفقات معقدة مصممة بطريقة لا تعكس العرض الصحيح للمركز أو الأداء المالي للمنشأة.	4.6026	0.49098	%92
6/1	تغيير القيود والمدد المتعلقة بمعاملات هامة و غير عادية.	4.6026	0.4909	%92
2	يصاحب اختلاس الأصول وجود قيود أو وثائق مزورة لإخفاء حقيقة أنها غير موجودة أو مرهونة بدون تفويض صحيح.	4.6026	0.4909	%92
	المتوسط العام	4.6026	0.4909	%92

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يتضح من الجدول (4) السابق أن مستوى اطلاع مدققي الحسابات الأردنيين على التطورات المهنية الحديثة بشأن خصائص الغش قد بلغ 92% بمستوى عال جدا وفقا لمقياس ليكرت الخماسي حيث تقع بين المدى (80%-100%)، وبمتوسط عام بلغ 4.602 وإنحراف معياري بلغ 0.4909 .

2/3/3 بخصوص مدى اطلاع مدققي الحسابات الأردنيين على التطورات المهنية الحديثة بشأن مسؤولية هؤلاء القائمين على الحاكمية المؤسسية والإدارة، فقد بينت النتائج أن الوسط الحسابي والإنحراف المعياري ومستوى الاطلاع كما يوضحها الجدول رقم (5) التالي:

جدول رقم(5): مدى اطلاع مدققي الحسابات الأردنيين على التطورات

المهنية الحديثة بشأن مسؤولية هؤلاء القائمين على الحاكمية المؤسسية والإدارة

ت	العبارة	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	مستوى الاطلاع
3	تقع المسؤولية الرئيسة لمنع واكتشاف الغش على كل من الأشخاص المكلفين بالحاكمية و الإدارة في المنشأة.	4.6026	0.49098	%92
4	يمكن أن تختلف المسؤوليات الخاصة بكل من الأشخاص المكلفين بالحاكمية والإدارة حسب المنشأة و من بلد لآخر	3.2053	1.17370	%64
5	يجب أن تركز الإدارة بإشراف اؤلئك الكلفين بالحاكمية على احتياطات منع الغش التي قد تقلل الفرص للغش وردعه	4.6026	0.49098	%92
6	قد نستنتج الإدارة أنه ليس من المجدي اقتصادياً تنفيذ أو المحافظة على ضوابط معينة تتعلق بتقليل مخاطر البيانات المادية الزائفة بسبب الغش	3.0596	1.25024	%61
	المتوسط العام	3.8675	0.8514	%77.25

يتضح من الجدول (5) السابق أن مستوى اطلاع مدققي الحسابات الأردنيين على التطورات المهنية الحديثة بشأن مسؤولية هؤلاء القائمين على الحاكمية المؤسسية والإدارة قد بلغ 77.25% بمستوى عالي وفقا لمقياس ليكرت الخماسي حيث تقع بين المدى (60%-80%)، وبمتوسط عام بلغ 3.8675 وإنحراف معياري بلغ 0.8514 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3/3/3 بخصوص مدى اطلاع مدققي الحسابات الأردنيين على التطورات المهنية الحديثة بشأن المخاطر الموروثة عند تدقيق الغش فقد بينت النتائج أن الوسط الحسابي والإنحراف المعياري ومستوى الاطلاع كما يوضحها الجدول رقم (6) التالي:

جدول رقم(6): مدى اطلاع مدققي الحسابات الأردنيين

على التطورات المهنية الحديثة بشأن المخاطر الموروثة عند تدقيق الغش

ت	العبارة	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	مستوى الاطلاع
7	توجد مخاطر لا يمكن تجنبها تتمثل في بعض البيانات المادية الزائفة في البيانات المالية قد لا يتم كشفها حتى لو تم التخطيط جيداً للتدقيق و تمت عملية التدقيق وفق المعايير الدولية للتدقيق	4.1854	0.38994	%84
8	تعتمد قدرة المدقق على اكتشاف الغش على عوامل منها:			
1/8	مدى مهارة مرتكب هذا الغش	4.1854	0.38994	%84
2/8	تكرار التلاعب و مداه .	3.8146	0.38994	%76
3/8	الحجم النسبي للمبالغ الفردية المتلاعب بها.	2.9801	0.90532	%60
4/8	المستوى الإداري للأفراد المتورطين.	3.3974	0.49098	%68
9	يصعب علي المدقق أن يحدد ما إذا كانت البيانات الزائفة من النواحي التقديرية مثل التقديرات المحاسبية قد وقعت بسبب الغش أو الخطأ.	3.8146	0.38994	%76
10	الاكتشاف اللاحق للبيانات المادية الزائفة في البيانات المالية بسبب الغش لا يشير بحد ذاته إلى إخفاق في الالتزام بالمعايير الدولية للتدقيق.	3.7550	1.30111	%75
	المتوسط العام	3.7332	0.7273	%73

يتضح من الجدول (6) السابق أن مستوى اطلاع مدققي الحسابات الأردنيين على التطورات المهنية الحديثة بشأن المخاطر الموروثة عند تدقيق الغش قد بلغ 73% بمستوى عالي وفقا لمقياس ليكرت الخماسي حيث تقع بين المدى (60%-80%)، وبمتوسط عام بلغ 3.7332 وإنحراف معياري بلغ 0.7273

.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4/3/3 بخصوص مدى اطلاع مدققي الحسابات الأردنيين على التطورات المهنية الحديثة بشأن مسؤولياتهم عن اكتشاف الغش المادي في البيانات المالية، فقد بينت النتائج أن الوسط الحسابي والإنحراف المعياري ومستوى الاطلاع كما يوضحها الجدول رقم (7) التالي:

جدول رقم(7): مدى اطلاع مدققي الحسابات الأردنيين على التطورات المهنية الحديثة بشأن مسؤولياتهم عن اكتشاف الغش المادي في البيانات المالية

ت	العبارة	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	مستوى الاطلاع
11	يسعى المدقق الذي ينفذ عملية التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق إلى الحصول على تأكيد معقول بأن البيانات المالية خالية من البيانات المالية الزائفة، سواء أكانت نتيجة غش أو خطأ.	4.1921	1.12969	%84
12	يحافظ المدقق - عند الحصول على تأكيد معقول - على درجة التشكك المهني طوال عملية التدقيق	3.9603	0.57597	%79
13	يضع المدقق في الحسبان احتمالات تجاوز الإدارة الرقابة و تمييز حقيقة أن إجراءات التدقيق التي تكون فعالة في الكشف عن الخطأ قد لا تكون مناسبة ضمن سياق مخاطر محددة للبيانات المادية الزائفة بسبب الغش.	3.8146	0.38994	%76
	المتوسط العام	3.9890	0.4829	%78

يتضح من الجدول (7) السابق أن مستوى اطلاع مدققي الحسابات الأردنيين على التطورات المهنية الحديثة بشأن مسؤولياتهم عن اكتشاف الغش المادي في البيانات المالية قد بلغ 78% بمستوى عال وفقا لمقياس ليكرت الخماسي حيث تقع بين المدى (60%-80%)، وبمتوسط عام بلغ 3.9890 وإنحراف معياري بلغ 0.4829 .

5/3/3 بخصوص مدى اطلاع مدققي الحسابات الأردنيين على التطورات المهنية الحديثة بشأن مراعاة الحذر المهنى ومناقشة فريق مهمة التدقيق الناتج عن الغش، فقد بينت النتائج أن الوسط الحسابي والإنحراف المعياري ومستوى الاطلاع كما يوضحها الجدول رقم (8) التالي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم(8): مدى اطلاع مدققي الحسابات الأردنيين على التطورات المهنية الحديثة بشأن مراعاة الحذر المهنى ومناقشة فريق مهمة التدقيق الناتج عن الغش

ت	العبارة	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	مستوى الاطلاع
14	على المدقق تخطيط و تنفيذ عملية التدقيق باتخاذ موقف تشكك مهني.	4.2318	0.7433	%85
15	نادراً ما تتضمن عملية التدقيق المنجزة حسب المعايير الدولية تصديق الوثائق، كما أن المدقق ليس مدرباً أو يتوقع منه أن يكون خبيراً في هذا التصديق.	2.3113	1.4930	%46
16	على المدقق أن يمارس التشكك المهني ولا يقبل بأقل من إثباتات تدقيق مبينة على حقيقة أن الإدارة والمكلفين بالحاكمية يتمتعون بالنزاهة والأمانة.	3.0265	1.0705	%61
17	يجب أن يحافظ المدقق على موقف التشكك المهني طوال عملية التدقيق والتعرف على احتمالات وجود بيانات مادية زائفة بسبب الغش بالرغم من خبرة المدقق السابقة عن المنشأة حول نزاهة وأمانة الإدارة والمكلفين بالحاكمية.	4.0000	0000.	%80
18	يجب مناقشة قابلية تعرض البيانات المالية في المنشأة للتزييف نتيجة الغش.	4.4172	0.4947	%88
19	يجب أن يستمر أعضاء فريق عملية التدقيق في التشاور وتبادل المعلومات	4.0861	0.8636	%82
	المتوسط العام	3.6788	0.7775	%74

يتضح من الجدول (8) السابق أن مستوى اطلاع مدققي الحسابات الأردنيين على التطورات المهنية الحديثة بشأن مسؤولياتهم عن اكتشاف الغش المادي في البيانات المالية قد بلغ 74% بمستوى عال وفقا لمقياس ليكرت الخماسي حيث تقع بين المدى (60%-80%)، وبمتوسط عام بلغ 3.6788 وإنحراف معياري بلغ 0.7775 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

6/3/3 بخصوص مدى اطلاع مدققي الحسابات الأردنيين على التطورات المهنية الحديثة بشأن تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية الناتجة عن الغش، فقد بينت النتائج أن الوسط الحسابي والإنحراف المعياري ومستوى الاطلاع كما يوضحها الجدول رقم (9) التالي:

جدول رقم(9): مدى اطلاع مدققي الحسابات الأردنيين على التطورات المهنية الحديثة بشأن تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية الناتجة عن الغش

ت	العبارة	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	مستوى الاطلاع
20	يجب على المدقق للحصول على المعلومات التي تستخدم لتحديد مخاطر في البيانات المادية الزائفة نتيجة الغش أن ينفذ الإجراءات التالية:			
1/20	الاستفسار من الإدارة وأولئك المكلفين بالحاكمية وآخرين في المنشأة.	3.8146	0.3899	%76
2/20	تحديد ما إذا كان هناك عامل واحد أو أكثر من عوامل المخاطر قائماً.	4.2318	0.7433	%85
3/20	دراسة أي من العلاقات غير المادية أو غير المتوقعة التي يتم تحديدها أثناء تنفيذ الإجراءات.	3.8146	0.3899	%76
4/20	دراسة أي معلومات أخرى قد تساعد في تحديد مخاطر البيانات المادية الزائفة بسبب الغش.	4.2318	0.7433	%85
21	عند الحصول على فهم المنشأة وبيئتها،عليه أن يقوم بالإستفسار من الإدارة حول ما يلي:			
1/21	تقدير الإدارة لمخاطر أن تكون البيانات المالية مزيفة مادياً بسبب الغش.	4.2318	0.7433	%85
2/21	مهمة الإدارة هي تحديد مخاطر الغش في المنشأة والاستجابة لها،بما في ذلك الحسابات أو فئات المعاملات أو الإفصاحات التي قد يوجد فيها مخاطر الغش أو أية مخاطر غش محددة قامت الإدارة بالتعرف عليها.	3.8146	0.3899	%76
3/21	اتصالات الإدارة، إن وجدت، مع أولئك المكلفين بالحاكمية.	4.2318	0.7433	%85

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4/21	اتصالات الإدارة مع الموظفين بالنسبة إلى وجهات نظرهم حول ممارسات العمل والسلوك الأخلاقي.	4.2318	0.7433	%85
22	يتوجب على المدقق أن يسأل الإدارة والتدقيق الداخلي وغيرهم ضمن المنشأة بشكل مناسب لتحديدفيما إذا كان لديهم معرفة بأي غش حقيقي أو مشتبه به أو مزعوم له تأثيراً في المنشأة.	3.8146	0.3899	%76
23	على المدقق أن يحصل على فهم كيف يمارس أولئك المكلفين بالحاكمية الرقابة على عمليات الإدارة لتحديد والاستجابة لمخاطر الغش في المنشأة، والإشراف على الرقابة الداخلية التي وضعتها الإدارة لتقليل هذه المخاطر.	4.4172	0.4947	%88
24	يحصل المدقق على فهم كيف يمارس أولئك المكلفين بالحاكمية الرقابة على عمليات الإدارة وذلك بعمل إجراءات مثل الاطلاع على اجتماعات الحضور حيث تتم مثل تلك المناقشات أو قراءة الملاحظات من تلك الاجتماعات.	3.8543	0.3539	%77
25	يجب على المدقق توجيه أسئلة لأولئك المكلفين بالحاكمية لتحديد ما إذا كان لديهم معرفة باي واقعة غش حقيقية أو مشتبه بها أو مزعومة ذات أثر على المنشأة.	4.4172	0.4947	%88
26	عند الحصول على فهم للمنشأة وبيئتها بما في ذلك الرقابة الداخلية يجب على المدقق أن يأخذ في الحسبان المؤشرات التي تم الحصول عليها والتي تدل أن هناك عنصرا أو أكثر من عناصر مخاطر الغش قائماً.	4.4172	0.4947	%88
27	يستطيع المدقق من خلال فهم المنشأة وبيئتها تحديد الأحداث أو الظروف التي تشير إلى إغراء أو ضغط لارتكاب الغش مثل:			
1/27	الحاجة للوفاء بتوقعات أطراف ثالثة للحصول على تمويل سهمي إضافي قد تخلق ضغطاً لارتكاب الغش.	4.0000	0.0000	%80
2/27	منح مكافآت كبيرة إذا تم تحقيق أهداف أرباح غير واقعية قد يخلق حافزاً لارتكاب الغش.	4.0000	0.0000	%80

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

28	يمارس المدقق الاجتهاد المهني في تحديد أي أحد عناصر عوامل الغش قائماً وأي منها يمكن اعتباره عند تقييم مخاطر البيانات المادية الزائفة نتيجة الغش.	4.0861	0.8636	%82
29	إن خصائص المنشأة من حيث الحجم وتعقيد العمليات والملكية لها تأثير كبير على اعتبارات عوامل مخاطر الغش.	4.0861	0.8636	%82
30	من أجل تقدير مخاطر البيانات المادية الزائفة بسبب الغش، يستخدم المدقق الاجتهاد المهني وما يلي:			
1/30	يحدد المدقق مخاطر الغش باستخدام المعلومات التي تم الحصول عليها من خلال إجراءات تقدير المخاطر ودراسة أنواع مختلفة من المعاملات المالية.	4.2318	0.7433	%85
2/30	يقوم بربط مخاطر الغش المحددة مع ما يمكن أن يتم بالخطأ على مستوى التأكيد.	4.2318	0.7433	%85
3/30	يأخذ في الاعتبار المقدار المرجح لتزييف البيانات المحتمل بما في ذلك إمكانية أن المخاطرة قد تؤدي إلى نشوء عدة بيانات زائفة و تزيد أرجحية حدوث المخاطر.	4.2318	0.7433	%85
31	يشدد المدقق عادة على أن هناك مخاطر للغش في تحقيق الإيرادات و يقوم بدراسة و تحديد أي أنواع الإيرادات والمعاملات أو تأكيدات الإيرادات قد تزيد من تلك المخاطر.	4.0861	0.8636	%82
	المتوسط العام	4.1179	0.5683	%83

يتضح من الجدول (9) السابق أن مستوى اطلاع مدققي الحسابات الأردنيين على التطورات المهنية الحديثة تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية الناتجة عن الغشقد بلغ 83% بمستوى عال جدا وفقا لمقياس ليكرت الخماسي حيث تقع بين المدى (80%-100%)، وبمتوسط عام بلغ 4.1179 وإنحراف معياري بلغ 0.5683 .

7/3/3 بخصوص مدى اطلاع مدققي الحسابات الأردنيين على التطورات المهنية الحديثة بشأن اجراءات الاستجابة لمخاطر الأخطاء المادية للبيانات المالية الناتجة عن الغش، فقد بينت النتائج أن الوسط الحسابي والإنحراف المعياري ومستوى الاطلاع كما يوضحها الجدول رقم (10) التالي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم(10): مدى اطلاع مدققي الحسابات الأردنيين على التطورات المهنية الحديثة

بشأن إجراءات الاستجابة للأخطاء المادية للبيانات المالية الناتجة عن الغش

ت	العبارة	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	مستوى الاطلاع
32	يجب على المدقق تحديد جميع الاستجابات لمواجهة المخاطر الواقعة بسبب البيانات الزائفة في البيانات المالية نتيجة الغش.	4.4172	0.4947	%88
33	يستجيب المدقق لمخاطر البيانات المادية الزائفة بسبب الغش بالطرق الآتية:			
1/33	استجابة لها تأثير عام في كيفية تنفيذ عملية التدقيق.	4.0861	0.8636	%82
2/33	الاستجابة للمخاطر المحددة عند مستوى التصريحات.	2.4172	1.2615	%48
3/33	الاستجابة لتحديد المخاطر التي تهم أداء إجراءات التدقيق المعينة.	2.8344	0.8035	%57
34	يقوم المدقق بإدماج عنصر عدم التوقع عند اختيار طبيعة و حدود و توقيت إجراءات التدقيق التي يراد عملها.	4.0861	0.8636	%82
35	عند الاستجابة إلى مخاطر الضوابط الرقابية، على المدقق أن يصمم وينفذ إجراءات تدقيق لكل ما يلي:			
1/35	فحص القيود اليومية المسجلة في دفتر الأستاذ العام و غير ذلك من التعديلات الأخرى التي تمت لتحضير البيانات المالية.	4.2318	0.7433	%85
2/35	تدقيق التقديرات المحاسبية لإيجاد الإنحرافات والتي يمكن أن تنشأ في البيانات المادية الزائفة بسبب الغش.	4.2318	0.7433	%85
3/35	الحصول على فهم للمبرر التجاري للمعاملات الهامة لكي يصبح المدقق واعياً بما هو موجود خارج مسار العمل العادي بالنسبة للمنشأة، أو خلاف ذلك مما يظهر أنه غير عادي في ضوء فهم المدقق للمنشأة و بيئتها.	4.2318	0.7433	%85
	المتوسط العام	3.8171	0.8146	%77

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يتضح من الجدول (10) السابق أن مستوى اطلاع مدققي الحسابات الأردنيين على التطورات المهنية الحديثة تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية الناتجة عن الغش قد بلغ 77% بمستوى عال وفقا لمقياس ليكرت الخماسي حيث تقع بين المدى (60%-80%)، وبمتوسط عام بلغ 3.8170 وإنحراف معياري بلغ 0.8146 .

8/3/3 بخصوص مدى اطلاع مدققي الحسابات الأردنيين على التطورات المهنية الحديثة بشأن تقييم أدلة الإثبات وإقرارات الإدارة، فقد بينت النتائج أن الوسط الحسابي والإنحراف المعياري ومستوى الاطلاع كما يوضحها الجدول رقم (11) التالي:

جدول رقم(11): مدى اطلاع مدققي الحسابات الأردنيين على التطورات المهنية الحديثة بشأن تقييم أدلة الإثبات وإقرارات الإدارة

ت	العبارة	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	مستوى الاطلاع
36	يجب أن ينظر المدقق فيما إذا كانت الاجراءات التحليلية التي تمت في أو قرب نهاية عملية التدقيق بهدف تكوين استنتاج عام حول ما إذا كانت البيانات المالية ككل متناغمة مع معرفة المدقق لطبيعة العمل تشير إلى مخاطر بيانات مادية زائفة نتيجة الغش لم يتم التعرف عليها سابقاً.	4.4172	0.4947	%88
37	عندما يحدد المدقق بيانات زائفة، يجب عليه أن يدقق فيما إذا كانت هذه البيانات دليل على الغش، وإذا تبين له ذلك عليه أن يدرس دلالات هذه البيانات بالنسبة إلى الجوانب الأخرى لعملية التدقيق خاصة موثوقية إقرارات الإدارة.	4.0861	0.8636	%82
38	لا ينبغي للمدقق أن يفترض أن حالة الغش هي حادثة معزولة وأن ينظر فيما إذا كانت البيانات الزائفة المكتشفة تشكل إشارة إلى مخاطر أعلى للبيانات المادية نتيجة الغش.	4.2318	0.7433	%85
39	إذا اعتقد المدقق أن البيانات الزائفة هي نتيجة لعملية غش، ولكن تأثيرها ليس هاماً بالنسبة إلى البيانات المالية، فعلى المدقق أن يقيم الدلالات وخاصة تلك التي تتفاعل مع المركز التنظيمي للفرد أو الافراد المشمولين.	3.6689	0.4721	%73
40	يجب على المدقق أن يحصل على تعهدات مكتوبة من الإدارة:			

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1/40	أنها تعترف بمسؤوليتها عن تصميم وتنفيذ الرقابة الداخلية لمنع الغش والكشف عنه.	4.0861	0.8636	%82
2/40	أنها قد أفصحت للمدقق عن نتائج تقديراتها للمخاطر في أن البيانات المالية قد تكون حرفت ماديا نتيجة للغش.	4.0861	0.8636	%82
3/40	أنها قد أفصحت للمدقق عن معرفتها بوقوع عملية غش أو غش مشتبه به تؤثر على المنشأة ومتورطة فيها الإدارة، أو الموظفون ذوو الأدوار المهمة في الرقابة الداخلية، أو آخرين حيث يكون للغش تأثير مادي على البيانات المالية.	4.0861	0.8636	%82
	المتوسط العام	4.0946	0.7378	%82

يتضح من الجدول (11) السابق أن مستوى اطلاع مدققي الحسابات الأردنيين على التطورات المهنية الحديثة بشأن تقييم أدلة الإثبات وإقرارات الإدارة، قد بلغ 82% بمستوى عال جدا وفقا لمقياس ليكرت الخماسي حيث تقع بين المدى (80%-100%)، وبمتوسط عام بلغ 4.0946 وإنحراف معياري بلغ 0.7378 .

9/3/3 بخصوص مدى اطلاع مدققي الحسابات الأردنيين على التطورات المهنية الحديثة بشأن الاتصالات مع الإدارة والقائمين على الحاكمية المؤسسية والسلطات التشريعية والتنظيمية، فقد بينت النتائج أن الوسط الحسابي والإنحراف المعياري ومستوى الاطلاع كما يوضحها الجدول رقم (12) التالي:

جدول رقم(12)

مدى اطلاع مدققي الحسابات الأردنيين على التطورات المهنية الحديثة بشأن الاتصالات مع الإدارة والقائمين على الحاكمية المؤسسية والسلطات التشريعية والتنظيمية

ت	العبارة	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	مستوى الاطلاع
41	إذا اكتشف المدقق حالة غش ما أو حصل على معلومات تشير إلى أن غشا قد يكون موجوداً، فعليه أن يتواصل بهذه المسائل بشكل عملي بقدر الإمكان مع المستوى المناسب من الإدارة.	4.4172	0.4947	%88

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

42	إذا قام المدقق بالتعرف على عملية غش متورط فيها الإدارة أو الموظفون الذين يلعبون أدواراً مهمة في الرقابة الداخلية، أو آخرين حيث يؤدي الغش إلى بيانات مادية زائفة في البيانات المالية، يجب عليه أن يتصل بشأن هذه المسائل مع أولئك المكلفين بالحوكمة كلما كان ذلك علمياً.	4.4172	0.4947	%88
43	إن الاتصالات التي يجريها المدقق مع أولئك المكلفين بالحاكمية قد تتم شفوياً أو كتابياً.	2.7483	1.4842	%55
44	إذا كانت أمانة ونزاهة الإدارة أو أولئك المكلفين بالحوكمة مشكوك فيها، فعلى المدقق أن يسعى للحصول على نصيحة قانونية للمساعدة في تحديد اتخاذ القرار المناسب.	4.2318	0.7433	%85
45	على المدقق أن يبلغ أولئك المكلفين بالحاكمية وكذلك الإدارة – المستوى المناسب من المسؤولية- في أسرع وقت عن أي نقاط ضعف هامة في تصميم و تنفيذ الرقابة الداخلية لمنع الغش وكشفه والتي قد تكون بلغت إلى علمه.	4.4172	0.49474	%88
46	يجب على المدقق المهني حفظ سرية معلومات العميل لمنع الاطلاع على تقرير الغش من قبل طرف خارج منشأة العميل.	4.7483	0.4354	%95
47	تختلف مسؤوليات المدقق القانونية حسب البلد وفي ظروف معينة فإن واجب السرية قد يتم تجاهلة بالقانون النظامي.	2.4172	1.2615	%48
	المتوسط العام	3.9139	0.7726	%78

يتضح من الجدول (12) السابق أن مستوى اطلاع مدققي الحسابات الأردنيين على التطورات المهنية الحديثة بشأن الاتصالات مع الإدارة والقائمين على الحاكمية المؤسسية والسلطات التشريعية والتنظيمية، قد بلغ 78% بمستوى عال وفقا لمقياس ليكرت الخماسي حيث تقع بين المدى (60%-80%)، وبمتوسط عام بلغ 3.9139 وإنحراف معياري بلغ 0.7726 .

10/3/3 بخصوص مدى اطلاع مدققي الحسابات الأردنيين على التطورات المهنية الحديثة بشأن عدم إمكانية الاستمرار في المهمة والتوثيق الناتج عن الغش، فقد بينت النتائج أن الوسط الحسابي والإنحراف المعياري ومستوى الاطلاع كما يوضحها الجدول رقم (13) التالي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم(13): مدى اطلاع مدققي الحسابات الأردنيين على التطورات

المهنية الحديثة بشأن عدم إمكانية الاستمرار في المهمة والتوثيق الناتج عن الغش

ت	العبارة	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	مستوى الاطلاع
48	إذا واجه المدقق ظروفاً استثنائية نتيجة البيانات الزائفة الناتجة عن غش أو غش مشتبه به تقيد قدرته على مواصلة عملية التدقيق فعليه أن يأخذ بالاعتبار:			
1/48	مسؤولياته المهنية والقانونية المنطبقة في مثل هذه الظروف بما في ذلك إذا كانت الحالة تتطلب من المدقق الاتصال بالشخص أو الأشخاص الذين قاموا بتكليف عملية التدقيق أو في بعض الحالات بالسلطات التنظيمية.	4.2318	0.7433	%85
2/48	يدرس احتمال الانسحاب من العملية.	2.8344	0.8035	%57
49	إذا قرر المدقق الانسحاب من عملية التدقيق فإنه:			
1/49	يناقش مع المستوى المناسب في الإدارة و مع أولئك المكلفين بالحاكمية انسحابه من العملية وأسباب الانسحاب.	3.1060	0.6234	%62
2/49	ينظر فيما إذا كان هناك متطلب مهني أو قانوني لرفع تقرير إلى الاشخاص الذين قاموا بالتكليف لعملية التدقيق، أو إلى السلطات التنظيمية بشأن انسحابه من العملية وأسباب ذلك.	3.9404	1.0907	%79
50	ليس من الممكن التحديد بدقة متى يكون الوقت مناسبا للانسحاب من العملية نظراً للتنوع في الظروف التي قد تطرأ.	3.8146	0.3899	%76
51	إن توثيق فهم المدقق للمنشأة وبيئتها وتقرير المدقق لمخاطر البيانات المادية الزائفة يجب أن يشمل:			
1/51	القرارات الهامة التي يتم التوصل إليها أثناء النقاش بين فريق العملية بالنسبة إلى احتمالات تعرض البيانات المالية للمنشأة لبيانات مالية مادية زائفة بسبب الغش.	4.0861	0.8636	%82
2/51	المخاطر المحددة و المؤكدة للبيانات المالية للمنشأة لبيانات مالية مادية زائفة بسبب الغش.	4.0861	0.8636	%82

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

52	يجب أن يتضمن توثيق استجابات المدقق للمخاطر المقدرة للبيانات المادية الزائفة مايلي:			
1/52	الاستجابات العامة للمخاطر المقدرة للتحريف المادي نتيجة الغش على مستوى البيانات المالية وإجراءات التدقيق من حيث الطبيعة والتوقيت والمدى، والربط بين هذه الإجراءات والمخاطر المقدرة للبيانات المادية الزائفة نتيجة الغش على مستوى التأكيدات.	4.4172	0.4947	%88
2/52	نتائج إجراءات التدقيق بما فيها تلك المصممة لإبراز مخاطر تجاوز الإدارة للضوابط الرقابية.	4.4172	0.4947	%88
53	على المدقق أن يوثق الاتصالات حول الغش والتي تمت مع الإدارة وأولئك المكلفين بالحاكمية والجهات التنظيمية و آخرين.	4.4172	0.4947	%88
54	عندما يستنتج المدقق أن الافتراض بان هناك مخاطر بيانات مادية بسبب الغش تتعلق بالإعتراف بالإيرادات لا ينطبق في ظروف العمل يتوجب عليه أن يوثق أسباب ذلك الإستنتاج.	4.4172	0.4947	%88
55	إن نطاق التوثيق لهذه الأمور يعود لقرار المدقق باستخدام الاجتهاد المهني.	2.9338	1.6799	%59
	المتوسط العام	3.9636	0.7531	%78

يتضح من الجدول (13) السابق أن مستوى اطلاع مدققي الحسابات الأردنيين على التطورات المهنية الحديثة بشأن عدم إمكانية الاستمرار في المهمة والتوثيق الناتج عن الغش، قد بلغ 78% بمستوى عال وفقا لمقياس ليكرت الخماسي حيث تقع بين المدى (60%-80%)، وبمتوسط عام بلغ 3.9636 وإنحراف معياري بلغ0.7531

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن العرض المتقدم يمكن تلخيص إجابات عينة الدراسة بشأن متغيرات الدراسة المستقلة في الجدول رقم(14) التالي:

جدول رقم(14): مدى اطلاع مدققي الحسابات الأردنيين على التطورات المهنية الحديثة بشأن الغش وفقا لمعيار التدقيق الدولي رقم (240)

المتغيرات	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	مستوى الاطلاع	الترتيب العام
1- خصائص الغش	4.6026	0.4909	%92	1
2- مسؤولية القائمين على الحاكمية والإدارة	3.8675	0.8514	% 77	7
3- المخاطر الموروثة	3.7332	0.7273	%73	10
4- اكتشاف الغش المادي	3.9890	0.4829	%78	4
5- مراعاة الحذر المهني ومناقشة فريق مهمة التدقيق	3.6788	0.7775	%74	9
6- تدقيق مخاطر الأخطاء المادية	4.1179	0.5683	%83	2
7- إجراءات الاستجابة للمخاطر الأخطاء المادية	3.8171	0.8146	%77	8
8- تقييم أدلة الإثبات وإقرارات الإدارة	4.0946	0.7378	%82	3
9- الاتصالات مع الإدارة والقائمين على الحاكمية والسلطات التشريعية والتنظيمية	3.9139	0.7726	%78	6
10- انسحاب المدقق	3.9636	0.7531	%78	5
المتوسط العام	3.9527	0.6976	%79	

يتضح من الجدول (14) السابق أن مستوى اطلاع مدققي الحسابات الأردنيين على التطورات المهنية الحديثة بشأن الغش وفقا لمعيار التدقيق الدولي رقم (240)، قد بلغ 79% بمستوى عال وفقا لمقياس ليكرت الخماسي حيث تقع بين المدى (60%-80%)، وبمتوسط عام بلغ 3.9527 وإنحراف معياري بلغ 0.6976 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4/3 اختبار فرضيات الدراسة

لقد تم استخدام قاعدة القرار التالية في اختبار فرضيات الدراسة وهي تقبل الفرضية (H_o) إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية والقيمة المعنوية (Sig) أكبر من 0.05 ونرفض الفرضية (H_o) إذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية والقيمة المعنوية (Sig) أقل من 0.05، وذلك كما يلي:

1/4/3 نتائج اختبار الفرضية الرئيسة الأولي للدراسة

لقد تم استخدام اختبار One Sample T-test لاختبار الفرضية الرئيسة الأولي للدراسة التى تنص على " لا يطلع مدققو الحسابات الأردنيون على التطورات المهنية الحديثة بشأن خصائص الغش " ، ويوضح نتائج الاختبار هذه الفرضية الجدول رقم (15) كما يلي:

جدول رقم (15) : نتائج اختبار الفرضية الرئيسة الأولى للدراسة

T المحسوبة	T الجدولية	Sig	النتيجة	المتوسط العام
40.111	1.96	صفر	رفض الفرضية	4.6026

ومن الجدول رقم (15) السابق يتضح ان قيمة T المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية، وتبعا لقاعدة القرار السابقة فإننا نرفض الفرضية العدمية (H_{o1}) ونقبل الفرضية البديلة (H_{a1})، وهذا يعني أن مدققي الحسابات الأردنيين يطلعون على التطورات المهنية الحديثة بشأن خصائص الغش.

2/4/3 نتائج اختبار الفرضية الرئيسة الثانية للدراسة

لقد تم استخدام اختبار One Sample T-test لاختبار الفرضية الرئيسة الثانية للدراسة التى تنص على " لا يطلع مدققو الحسابات الأردنيون على التطورات المهنية الحديثة بشأن مسؤوليات هؤلاء القائمين على الحاكمية المؤسسية و الإدارة " ، ويوضح نتائج الاختبار هذه الفرضية الجدول رقم (16) كما يلي:

جدول رقم (16) : نتائج اختبار الفرضية الرئيسة الثانية للدراسة

T المحسوبة	T الجدولية	Sig	النتيجة	المتوسط العام
17.855	1.96	0	رفض الفرضية	3.8675

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن الجدول رقم (16) السـابق يتضـح ان قيمة T المحسـوبة أكبر من قيمتها الجدولية، وتبعا لقاعدة القرار السـابقة فإننا نرفض الفرضـية العدمية (H_{o2}) ونقبل الفرضـية البديلة (H_{a2})، وهذا يعني أن مدققي الحسـابات الأردنيين يطلعون على التطورات المهنية الحديثة بشأن مسؤوليات هؤلاء القائمين على الحاكمية المؤسسية و الإدارة.

3/4/3 نتائج اختبار الفرضية الرئيسة الثالثة للدراسة

لقد تم اسـتخدام اختبار One Sample T-test لاختبار الفرضـية الرئيسـة الثالثة للدراسة التى تنص على " لا يطلع مدققو الحسـابات الأردنيون على التطورات المهنية الحديثة بشـأن المخاطر الموروثة عند تدقيق الغش " ، ويوضح نتائج الاختبار هذه الفرضية الجدول رقم (17) كما يلي:

جدول رقم (17): نتائج اختبار الفرضية الرئيسة الثالثة للدراسة

T المحسوبة	T الجدولية	Sig	النتيجة	المتوسط العام
47.78	1.96	0	رفض الفرضية	3.7332

ومن الجدول رقم (17) السـابق يتضـح ان قيمة T المحسـوبة أكبر من قيمتها الجدولية، وتبعا لقاعدة القرار السـابقة فإننا نرفض الفرضـية العدمية (H_{o3}) ونقبل الفرضـية البديلة (H_{a3})، وهذا يعني أن مـدققي الحسـابات الأردنيين يطلعون على التطورات المهنية الحديثة بشـأن المخاطر الموروثة عند تدقيق الغش.

4/4/3 نتائج اختبار الفرضية الرئيسة الرابعة للدراسة

لقد تم استخدام اختبار One Sample T-test لاختبار الفرضية الرئيسة الرابعة للدراسة التى تنص على " لا يطلع مدققو الحسابات الأردنيون على التطورات المهنية الحديثة بشأن بشأن مسؤولياتهم عن اكتشاف الغش المادي في البيانات المالية"، ويوضح نتائج الاختبار هذه الفرضية الجدول رقم (18) كما يلي:

جدول رقم (18) : نتائج اختبار الفرضية الرئيسة الرابعة للدراسة

T المحسوبة	T الجدولية	Sig	النتيجة	المتوسط العام
18.247	1.96	0	رفض الفرضية	3.989

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن الجدول رقم (18) السـابق يتضـح ان قيمة T المحسـوبة أكبر من قيمتها الجدولية، وتبعا لقاعدة القرار السـابقة فإننا نرفض الفرضـية العدمية (H_{o4}) ونقبل الفرضـية البديلة (H_{a4})، وهذا يعني أن مدققي الحسابات الأردنيون يطلعون على التطورات المهنية الحديثة بشأن مسؤولياتهم عن اكتشاف الغش المادي في البيانات المالية.

5/4/3 نتائج اختبار الفرضية الرئيسة الخامسة للدراسة

لقد تم استخدام اختبار One Sample T-test لاختبار الفرضية الرئيسة الخامسة للدراسة التى تنص على " لا يطلع مدققو الحسـابات الأردنيون على التطورات المهنية الحديثة بشـأن مراعاة الحذر المهني و مناقشة فريق مهمته التدقيق الناتج عن الغش" ، ويوضح نتائج الاختبار هذه الفرضية الجدول رقم (19) كما يلي:

جدول رقم (19):نتائج اختبار الفرضية الرئيسة الخامسة للدراسة

T المحسوبة	T الجدولية	Sig	النتيجة	المتوسط العام
26.038	1.96	0	رفض الفرضية	3.6788

ومن الجدول رقم (19) السـابق يتضـح ان قيمة T المحسـوبة أكبر من قيمتها الجدولية، وتبعا لقاعدة القرار السـابقة فإننا نرفض الفرضـية العدمية (H_{o5}) ونقبل الفرضـية البديلة (H_{a5})، وهذا يعني أن مدققي الحسـابات الأردنيين يطلعون على التطورات المهنية الحديثة بشـأن مراعاة الحذر المهني و مناقشة فريق مهمته التدقيق الناتج عن الغش.

6/4/3 نتائج اختبار الفرضية الرئيسة السادسة للدراسة

لقد تم استخدام اختبار One Sample T-test لاختبار الفرضية الرئيسة السادسة للدراسة التى تنص على " لا يطلع مدققو الحسـابات الأردنيون على التطورات المهنية الحديثة بشـأن تحديد و تقييم مخاطر الأخطاء المادية للبيانات مالية الناتجة عن الغش" ، ويوضح نتائج الاختبار هذه الفرضية الجدول رقم (20) كما يلي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (20) :نتائج اختبار الفرضية الرئيسة السادسة للدراسة

T المحسوبة	T الجدولية	Sig	النتيجة	المتوسط العام
26.282	1.96	0	رفض الفرضية	4.1179

ومن الجدول رقم (20) السابق يتضح ان قيمة T المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية، وتبعا لقاعدة القرار السابقة فإننا نرفض الفرضية العدمية (H_{o6}) ونقبل الفرضية البديلة (H_{a6})، وهذا يعني أن مدققي الحسابات الأردنيين يطلعون على التطورات المهنية الحديثة بشأن تحديد و تقييم مخاطر الأخطاء المادية للبيانات مالية الناتجةعن الغش.

7/4/3 نتائج اختبار الفرضية الرئيسة السابعة للدراسة

لقد تم استخدام اختبار One Sample T-test لاختبار الفرضية الرئيسة السابعة للدراسة التى تنص على " لا يطلع مدققو الحسابات الأردنيون على التطورات المهنية الحديثة بشأن إجراءات الاستجابة لمخاطر الأخطاء المادية للبيانات المالية الناتجة عن الغش" ، ويوضح نتائج الاختبار هذه الفرضية الجدول رقم (21) كما يلي:

جدول رقم (21) : نتائج اختبار الفرضية الرئيسة السابعة للدراسة

T المحسوبة	T الجدولية	Sig	النتيجة	المتوسط العام
25.714	1.96	0	رفض الفرضية	3.8171

ومن الجدول رقم (21) السابق يتضح أن قيمة T المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية، وتبعا لقاعدة القرار السابقة فإننا نرفض الفرضية العدمية (H_{o7}) ونقبل الفرضية البديلة (H_{a7})، وهذا يعني أن مدققي الحسابات الأردنيين يطلعون على التطورات المهنية الحديثة بشأن إجراءات الاستجابة لمخاطر الأخطاء المادية للبيانات المالية الناتجة عن الغش.

8/4/3 نتائج اختبار الفرضية الرئيسة الثامنة للدراسة

لقد تم استخدام اختبار One Sample T-test لاختبار الفرضية الرئيسة الثامنة للدراسة التى تنص على " لا يطلع مدققو الحسابات الأردنيون على التطورات المهنية الحديثة بشأن تقييم أدلة الإثبات و إقرارات الإدارة "، ويوضح نتائج الاختبار هذه الفرضية الجدول رقم (22) كما يلي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (22) :نتائج اختبار الفرضية الرئيسة الثامنة للدراسة

T المحسوبة	T الجدولية	Sig	النتيجة	المتوسط العام
18.807	1.96	0	رفض الفرضية	4.0946

ومن الجدول رقم (22) السابق يتضح أن قيمة T المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية، وتبعا لقاعدة القرار السابقة فإننا نرفض الفرضية العدمية (H_{o8}) ونقبل الفرضية البديلة (H_{a8})، وهذا يعني أن مدققي الحسابات الأردنيين يطلعون على التطورات المهنية الحديثة بشأن تقييم أدلة الثبات و اقرارات الإدارة.

9/4/3 نتائج اختبار الفرضية الرئيسة التاسعة للدراسة

لقد تم استخدام اختبار One Sample T-test لاختبار الفرضية الرئيسة التاسعة للدراسة التى تنص على " لا يطلع مدققو الحسابات الأردنيون على التطورات المهنية الحديثة بشأن الاتصالات مع الإدارة و القائمين على الحاكمية المؤسسية و السلطات التشريعية والتنظيمية، ويوضح نتائج الاختبار هذه الفرضية الجدول رقم (23) كما يلي:

جدول رقم (23):نتائج اختبار الفرضية الرئيسة التاسعة للدراسة

T المحسوبة	T الجدولية	Sig	النتيجة	المتوسط العام
160.113	1.96	0	رفض الفرضية	3.9139

ومن الجدول رقم (23) السابق يتضح أن قيمة T المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية، وتبعا لقاعدة القرار السابقة فإننا نرفض الفرضية العدمية (H_{o9}) ونقبل الفرضية البديلة (H_{a9})، وهذا يعني أن مدققي الحسابات الأردنيين يطلعون على التطورات المهنية الحديثة بشأن الاتصالات مع الإدارة و القائمين على الحاكمية المؤسسية و السلطات التشريعية و التنظيمية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

10/4/3 نتائج اختبار الفرضية الرئيسة العاشرة للدراسة

لقد تم استخدام اختبار One Sample T-test لاختبار الفرضية الرئيسة العاشرة للدراسة التى تنص على " لا يطلع مدققو الحسابات الأردنيون على التطورات المهنية الحديثة بشأن عدم إمكانية المدقق من الاستمرار في المهمة و التوثيق الناتج عن الغش" ، ويوضح نتائج الاختبار هذه الفرضية الجدول رقم (24) كما يلي:

جدول رقم (24) :نتائج اختبار الفرضية الرئيسة العاشرة للدراسة

T المحسوبة	T الجدولية	Sig	النتيجة	المتوسط العام
34.305	1.96	0	رفض الفرضية	3.9636

ومن الجدول رقم (24) السابق يتضح ان قيمة T المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية، وتبعا لقاعدة القرار السابقة فإننا نرفض الفرضية العدمية (H_{o10}) ونقبل الفرضية البديلة (H_{a10})، وهذا يعني أن مدققي الحسابات الأردنيين يطلعون على التطورات المهنية الحديثة بشأن عدم إمكانية المدقق من الاستمرار في المهمة و التوثيق الناتج عن الغش.

5/3 اتجاهات الفروق في أراء عينة الدراسة

ولأغراض الدراسة فقد تم استخدام اختبار ANOVA لاختبار الفروق في آراء العينة حول فرضيات الدراسة من خلال خصائص عينة الدراسة (الوظيفة الحالية، والمؤهل العلمي، و الخبرة العملية) عند مستوى الثقة 95% حيث تم التوصل إلى النتائج التالية:

أولا : الوظيفة الحالية

وفيما يتعلق بالوظيفة الحالية يوضح الجدول(25) نتائج تحليل التباين كما يلي:

جدول رقم (25): نتائج اختبار تحليل التباين بالنسبة للوظيفة الحالية

الفرضية	المحسوبةF	F المعنوية
1- خصائص الغش	16.066	0.000**
2- مسؤولية هؤلاء القائمين على الحاكمية والإدارة	24.907	0.000**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3- المخاطر الموروثة	19.973	**0.000
4- اكتشاف الغش المادي	30.428	**0.000
5- مراعاة ةالحذر المهني ومناقشة فريق مهمة التدقيق	10.023	**0.000
6- تدقيق مخاطر الأخطاء المادية	27.616	**0.000
7- إجراءات الاستجابة للمخاطر الأخطاء المادية	14.819	**0.000
8- تقييم أدلة الإثبات وإقرارات الإدارة	25.238	**0.000
9- الاتصـالات مع الإدارة والقائمين على الحاكمية والسـلطات التشـريعية والتنظيمية	17.066	**0.000
10- انسحاب المدقق	19.036	**0.000

يتضح من الجدول (25) السابق، وجود فروق في آراء العينة حول فرضيات الدراسة تبعا للوظيفة الحالية، وتميل الفروق لصالح فئة الشريك بالنسبة للفرضية (4)، ولصالح فئة الرئيس بالنسبة للفرضيات (3-5-9)، ولصالح فئة المدير بالنسبة للفرضية (2)، ولصالح فئة المدققين بالنسبة للفرضيات(1-6-7-8-10).

ثانيا : المؤهل العلمي

وفيما يتعلق بالمؤهل العلمي يوضح الجدول(26) نتائج تحليل التباين كما يلي:

جدول رقم (26): نتائج اختبار تحليل التباين بالنسبة للمؤهل العلمي

الفرضية	F المحسوبة	F المعنوية
1- خصائص الغش	1.078	0.343
2- مسؤولية هؤلاء القائمين على الحاكمية والإدارة	9.711	**0.000
3- المخاطر الموروثة	3.458	*0.034
4- اكتشاف الغش المادي	9.744	**0.000
5- مراعاة ةالحذر المهني ومناقشة فريق مهمة التدقيق	7.104	**0.001
6- تدقيق مخاطر الأخطاء المادية	9.312	**0.000
7- إجراءات الاستجابة للمخاطر الأخطاء المادية	9.544	**0.000

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

8- تقييم أدلة الإثبات وإقرارات الإدارة	8.310	**0.000
9- الاتصـــالات مع الإدارة والقائمين على الحاكمية والســـلطات التشـــريعية والتنظيمية	1.078	0.343
10- انسحاب المدقق	7.397	**0.001

يتضح من الجدول(26) السابق، وجود فروق في آراء العينة حول فرضيات الدراسة - ما عدا الفرضيات (1-10) - وفقا للمؤهل العلمي، وتميل الفروق لصالح فئة الدبلوم بالنسبة للفرضية(4)، ولصالح فئة الدراسات العليا بالنسبة للفرضية(2)، ولصالح فئة البكالوريوس بالنسبة للفرضيات (3-5-6-7-8-9-10).

ثالثا : الخبرة العملية:

وفيما يتعلق بالمؤهل العلمي يوضح الجدول(26) نتائج تحليل التباين كما يلي:

جدول رقم (27): نتائج اختبار تحليل التباين بالنسبة للخبرة العملية

الفرضية	F المحسوبة	F المعنوية
1- خصائص الغش	21.677	**0.000
2- مسؤولية هؤلاء القائمين على الحاكمية والإدارة	15.881	**0.000
3- المخاطر الموروثة	12.654	**0.000
4- اكتشاف الغش المادي	31.161	**0.000
5- مراعاة ةالحذر المهني ومناقشة فريق مهمة التدقيق	16.791	**0.000
6- تدقيق مخاطر الأخطاء المادية	34.082	**0.000
7- إجراءات الاستجابة للمخاطر الأخطاء المادية	15.611	**0.000
8- تقييم أدلة الإثبات وإقرارات الإدارة	19.583	**0.000
9- الاتصالات مع الإدارة والقائمين على الحاكمية والسلطات التشريعية والتنظيمية	11.677	**0.000
10- انسحاب المدقق	19.914	**0.000

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يتضح من الجدول رقم(27) السابق، وجود فروق في آراء العينة حول فرضيات الدراسة تبعا للخبرة العلمية، وتميل الفروق لصالح فئة الخبرة(أقل من 5 سنوات) بالنسبة للفرضيات(1-3-5-9)، و لصالح فئة الخبرة(5-10 سنوات) بالنسبة للفرضيات(1-2-4-6-7-8-10)، ولصالح فئة الخبرة(10-15سنة) بالنسبة للفرضيات(3-4).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع

-النتائج والتوصيات

1/4 النتائج

2/4 التوصيات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1/4 النتائج

من خلال الدراسة استطاع الباحث الوصول إلى النتائج التالية:

1- لقد أوضحت الدراسات السابقة بأنه يوجد اهتمام عالمي بتطوير مسؤوليات الإدارة والمدققين بشأن منع واكتشاف وتصحيح والتقرير عن الغش، لما له من تأثير بالغ على نتائج الأعمال والمركز المالي وعلى أسواق المال والبورصات العالمية فضلا عن استمرارية الشركات الأقتصادية، كما أكدت الدراسات السابقة على ضرورة استمرار البحث الأكاديمي والمهني في مجال اكتشاف الغش والتقرير عنة في الدول المختلفة.

2- يوجد تطور تاريخي لمسؤوليات المدققين بشأن اكتشاف الغش والتقرير عنه، ولكن التطور الأهم كان في المرحلة الثالثة من عام 1997-2002 بصدور بيان معيار التدقيق الأمريكي رقم (82) والدولي رقم (240)، كما شهدت المرحلة الرابعة بعد عام 2002 تطور جديدا بصدور بيان معيار التدقيق الأمريكي رقم (99)، ومعيار التدقيق الدولي المعدل رقم (240).

3- يوجد تشابة إلى حد كبير بين معياري التدقيق الأمريكي رقم (99) والدولي المعدل رقم (240) وخاصة في العناصر التالية:

1/3 وصف وخصائص الغش.

2/3 المناقشة مع أعضاء فريق التدقيق عن مخاطر التحريف الجوهري من الغش.

3/3 الحصول على المعلومات المطلوبة لتحديد مخاطر التحريف الجوهري عن الغش.

4/3 تحديد المخاطر التي تؤدي إلى تحريف جوهري نتيجة الغش.

5/3 تقييم المخاطر المحددة أخذاً في الاعتبار تقييم برامج المنشأة ونظم الرقابة الداخلية لها.

6/3 استجابة المدقق إلى تقييم مخاطر التحريف الجوهري من القوائم المالية بسبب الغش.

7/3 تقييم نتائج اختبار التدقيق.

8/3 تقرير المدقق عن الغش المحتمل لكل من الإدارة ولجنة التدقيق والأطراف الأخرى.

9/3 توثيق دراسة المدقق للغش.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4- لقد أكدت الدراسة الميدانية أن إتجاهات عينة الدراسة كانت إيجابية نحو جميع فقرات الأستبيان فيما عدا العبارات التالية:

1/4 الحجم النسبي للمبالغ الفردية المتلاعب بها.

2/4 نادرا ما تتضمن عملية التدقيق المنجزة حسب المعايير الدولية تصديق الوثائق، كما أن المدقق ليس مدربا أو يتوقع منه أن يكون خبيرا في هذا التصديق.

3/4 الاستجابة للمخاطر المحددة عند مستوى التصريحات.

4/4 إن الاتصالات التى يجريها المدقق مع أولئك المكلفين بالحاكمية قد تتم شفويا أو كتابيا.

5/4 تختلف مسؤوليات المدقق القانونية حسب البلد وفي ظروف معينة فإن واجب السرية قد يتم تجاهلة بالقانون النظامي.

6/4 يدرس احتمال الانسحاب من العملية.

7/4 إن نطاق التوثيق لهذه الأمور يعود لقرار المدقق باستخدام الاجتهاد المهني.

5- لقد أكدت الدراسة الميدانية أن المستوى العام لاطلاع مدققي الحسابات الأردنيين على التطورات المهنية الحديثة بشأن الغش وفقا لمعيار التدقيق الدولي المعدل رقم (240) يبلغ 79% بمستوى عالي أي يقع بين (60%-80%) وفقا لمقياس ليكرت الخماسي المستخدم في هذه الدراسة.

6- لقد أكدت الدراسة الميدانية على أن أعلى اطلاع كان للمتغير الأول بشأن التطورات المهنية لخصائص الغش بنسبة 92%، وأقل اطلاع للمتغير الثالث بشأن التطورات المهنية للمخاطر الموروثة عند تدقيق الغش، كما أكدت على ذلك أيضا نتائج اختبار الفرضيات برفض جميع الفرضيات العدمية وقبول الفرضيات البديلة، وأما باقي المتغيرات فكان ترتيبهم كما يلي: التطورات المهنية بشأن تدقيق مخاطر الأخطاء المادية، التطورات المهنية بشأن تقييم أدلة الإثبات وإقرارات الإدارة، والتطورات المهنية بشأن اكتشاف الغش المادي، والتطورات المهنية بشأن انسحاب المدقق، والتطورات المهنية بشأن الاتصالات مع الإدارة والقائمين على الحاكمية المؤسسية والسطات التشريعية والتنظيمية،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والتطورات المهنية بشأن مسؤولية هؤلاء القائمين على الحاكمية المؤسسية والإدارة، والتطورات المهنية بشأن إجراءات الاستجابة لمخاطر الأخطاء المادية، والتطورات المهنية بشأن مراعاة الحذر المهني ومناقشة فريق مهمة التدقيق.

7- لقد أكدت الدراسة الميدانية أن هناك فروقا في أراء عينة الدراسة تعود إلى الوظيفة الحالية والمؤهل العلمي والخبرة العملية بشأن فرضيات الدراسة، لصالح فئة المدققين، ثم الرئيس، ثم المدير والشريك بالنسبة للوظيفة الحالية، أما بالنسبة للمؤهل العلمي فتميل الفروق لصالح فئة البكالوريوس، ثم الدراسات العليا والدبلوم، وبالنسبة للخبرة العملية فتميل الفروق لصالح فئة الخبرة من 5-10 سنوات، ثم أقل من 5 سنوات، ثم من 10-15 سنة.

2/4 التوصيات

بناء على النتائج السابقة توصي الدراسة بمايلي:

أولا: التأكيد على جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين الاهتمام بعمل دورات تدريبية أو ندوات أو مؤتمرات لمناقشة التطورات المهنية الحديثة في معايير التدقيق الدولية وخاصة بشأن اكتشاف والتقرير عن الغش عند تدقيق البيانات المالية للشركات المساهمة العامة الأردنية.

ثانيا: التأكيد على مدققي الحسابات الأردنيين قبل تدقيق البيانات المالية مراعاة الحصول على دورات تدريبية كجزء من التطوير المهني المستمر بشأن التطورات المهنية بشأن الغش، وخاصة مراعاة النقاط التالية:

- الحجم النسبي للمبالغ الفردية المتلاعب بها.

- نادرا ما تتضمن عملية التدقيق المنجزة حسب المعايير الدولية تصديق الوثائق، كما أن المدقق ليس مدربا أو يتوقع منه أن يكون خبيرا في هذا التصديق.

- الاستجابة للمخاطر المحددة عند مستوى البيانات المالية.

- إن الاتصالات التى يجريها المدقق مع أولئك المكلفين بالحاكمية قد تتم شفويا أو كتابيا.

- تختلف مسؤوليات المدقق القانونية حسب البلد وفي ظروف معينة فإن واجب السرية قد يتم تجاهلة بالقانون النظامي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- يدرس احتمال الانسحاب من العملية.

- إن نطاق التوثيق لهذه الأمور يعود لقرار المدقق باستخدام الاجتهاد المهني.

ثالثا: يجب على مدققي الحسابات الأردنيين دراسة التطورات المهنية بشأن الغش على مخاطر الأخطاء المادية، وتقييم أدلة الإثبات وإقرارات الإدارة، واكتشاف الغش المادي، انسحاب المدقق، والاتصالات مع الإدارة والقائمين على الحاكمية المؤسسية والسطات التشريعية والتنظيمية، والتطورات المهنية بشأن مسؤولية هؤلاء القائمين على الحاكمية المؤسسية والإدارة، وإجراءات الاستجابة لمخاطر الأخطاء المادية، والمخاطر الموروثة.

رابعا: يجب على بورصة الأوراق المالية الأردنية ومراقبة الشركات حث جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين على إصدار نشرة أو كتيب دوري أو عمل دورات تدريبية بشأن التطورات المهنية الحديثة في معايير التدقيق الدولية وخاصة ما يتعلق بالغش لما له من تأثير بالغ على البيانات المالية للشركات المقيدة والمتداول أسهمها في البورصة.

خامسا: يجب استمرار البحث المحاسبي في موضوع التطورات المهنية الحديثة قي معايير التدقيق والتأكيد الدولي الصادرة عن مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي التابع للأتحاد الدولي للمحاسبين وخاصة الاستمرارية لما له من علاقة وطيدة مع الغش، بالإضافة إلى عمل دراسة حول موقف إدراة الشركات المساهمة العامة الأردنية من الغش، لما يشهده هذا الدور من تطوير.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- قائمة المراجع

1/5 المراجع العربية

2/5 المراجع الأجنبية

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

1/5 المراجع العربية

- أبو شـعيشـع، مختار إسـماعيل (1998)، دراسـة تحليلية لمعيار التدقيق الأمريكي (رقم 82) "بشـأن مسـؤولية المراجع عن الأخطاء والغش ومقترحات التطوير، المجلة العلمية للإقتصـاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الأول.

- الاتحـاد الـدولي للمحاسـبين،2006، إصـدارات معايير التدقيق والتأكيد الدولية والأخلاقيات، ترجمة المجمع العربي للمحاسبين، عمان، الأردن.

- الدهراوي، كمال الدين مصطفى، 1994، أثر عقود الحوافز وشروط المديونية على سلوك الإدارة عنـد إعـداد التقارير الخارجية، مجلة المحاسـبة والإدارة والتأمين، كلية التجارة، جامعة القاهرة، العدد السابع والأربعون.

- الصـباغ، أحمد عبد المولى(1997)، تطور مسـؤولية المراجعين عن اكتشـاف الغش والتقرير عنه (دراسـة تحليلية مقارنة)، المجلة العلمية للإقتصـاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شـمس، العدد الثاني.

- جمعة، أحمد حلمي ، 2000، مسؤولية المدقق عن فجوة التوقعات عند تطبيق معايير التدقيق الدولية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثاني.

- حسن، وصفي عبد الفتاح، 1997، تسوية الأرباح خلال الفترات المحاسبية من منظور اقتصادي وأخلاقي، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، العدد الأول.

- حماد، طارق عبد العال، 2002، دراسـة أنتقادية لمسـؤولية المراجع عن اكتشاف الغش في ضوء المسـتجدات في المعايير الأمريكية والدولية، مجلة الدراسات المالية والتجارية ، كلية التجارة، جامعة بني سويف، العدد الأول.

- دانيال، جورج ، 2002، معايير وإرشادات التدقيق، القاهرة، بدون ناشر.

- درويش، عبـد النـاصر، 2004، دراسـة اختبـارية للأثار الايجابية للمعيار الأمريكي رقم(99) في تضـييق فجوة التوقعات في التدقيق بالتطبيق على البيئة المصرـية، مجلة الدراسـات المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة بني سويف، العدد الثاني.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- طارق عبد العال حماد وآخرون، 1998، دراسات في المحاسبة والتدقيق، القاهرة، بدون ناشر.

- طشطوش، سليمان، 2000، أساسيات المعادلة الإحصائية.

- قانون الشركات الأردني رقم 22 لسنة 1997 وتعديلاته بموجب القانون المؤقت المعدل رقم 40 لسنة 2002.

- قانون تنظيم مهنة المحاسبة القانونية الأردني رقم 73 لسنة 2003.

- لطفي، أمين السيد أحمد،2005، مسؤوليات وإجراءات المراجع في التقرير عن الغش والممارسات المحاسبية الخاطئة، المؤسسة الفنية للطباعة، القاهرة.

- مصطفي، صادق حامد، 1994، نحو تضييق فجوة التوقعات في مهنة التدقيق: دراسة تحليلية نقدية مقارنة، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، كلية التجارة، جامعة القاهرة، العدد السابع والأربعون.

- مصطفي، صادق حامد،2000، دور الإجراءات التحليلية في اكتشاف غش الإدارة، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الأول.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

-Agarwal, A.,and S.Chadha, (2005), Corporate Governance and Accounting Scandals. **Journal of Law and Economics, (**October**)** Forthcoming**.**

-Agarwal, A., J. F. Jafee, and J.M. Karpoff, (1999), Management Turnover and Governance Changes Following the Revelation of Fraud. **Journal of Law and Economics,** 17, 42-309.

-Albrecht, W. and J.Willigham (1993**). An Evaluation of SAS no. 53, The Auditors Responsibility to Detect and Report Errors and Irregularities. In the Expectation Gap Standards Progress,** Implementation Issues, Research Opportunities. New York: AICPA,

-American Institute of Certified Public Accountants (1989), **Statement on Auditing Standards no. 53: Consider of Fraud in Financial Statement Audit.** New York, AICPA.

-American Institute of Certified Public Accountants (1997), **Statement on Auditing Standards no. 82: Consider of Fraud in Financial Statement Audit.** New York, AICPA.

-American Institute of Certified Public Accountants (2002), **Statement on Auditing Standards no. 99: Consider of Fraud in Financial Statement Audit.** New York, AICPA.

-Baiman, S. agency research in managerial accounting: **A survey. Journal of Accounting literature**, spring 1982.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

-Balachandran, B.V. and N.J. Nagerajan (1991), Imperfect Information, Insurance and Auditor's Legal Liability, **Contemporary Accounting Research** Supplement , 31-54.

-Beasley, M. S. (1996), An Empirical Analysis of the Relation Between the Board Director Composition and Financial Statement Fraud. **The Accounting Review,** 71, 65-433.

-Bell, T., J.Carcello, and J.Willigham (1996).Development of A Decision Aid for Assessing The Likelihood of Fraudulent Financial Reporting, **Working paper, KPMG.**

- Black, B., B.Cheffins, and M. Klausner (2003), Outside Director Liability. **Working paper**, Stanford Law School.

- Bowen, R. et al. Stackeholder's implicit claims and economics, vol. 20 No. 3. December, 1995.

-Business week (1996) ,**Bean Counters Get an Early Warning System: Will New Auditing Standards Serve to Detect Fraud Sooner?** (December) 9, 68-70.

-Caplan, D. (1994), The Expectations Gap: Understanding Auditors' Efforts to Detect Fraud. **Unpublished dissertation,** University of California at Berkelev.

-Caplan, D.(1999), Internal Controls and the Detection of Management Fraud**. Journal of Accounting Research ,**1**,** (Spring

-Carcello, J.V. and T.L. Neal (2000), Audit Committee Composition and Auditor Reporting**. The Accounting Review, 75**, 67-453.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

-Deakin, E, B, An Analysis of Differences between Non-Major Oil Firms using successful effort and full cost methods, **the accounting review.** Oct. 1979.

-Dechow, P.M., R.G. Sloan, and A. Sweeny (1996), Causes and Consequences of Earnings Manipulation: An Analysis of Firms Subject to Enforcement Actions by the SEC. **Contemporary Accounting Research,13**, 1-36 **.**

-Desal, H., C. E. Hogan, and M. S. Wilkins (2004), The Reputational Penalty For Aggressive Accounting: Earnings Restatement and Management Turnover. **Working paper**, Southern Methodist University.

-Duke, j.C, & Hunt, H.G. an empirical examination of debt covenants restriction and accounting related debt proxies. **Journal of accounting and economics.** December 1990.

- Farber, D. (2004), Restoring Trust After Fraud: Does Corporate Governance Matter? **Working paper,** Michigan State University**.**

-Gode, D.k. (1993), An Analysis of Auditors' Legal Liability, **Working paper**, **Graduate School of Industrial Administration**, Carnegie-Mellon University.

-Guy, D.M. & Carmichael, D.R. practitioner's guide to GAAS. 2002. john wiley & sons, inc. new york. 2002.

-Hagerman, R.L. & M.E. Zmijewski, some economic determinant of accounting policy choice. Journal **of accounting and economics.** August. 1979.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- Hoffman, V. and J. Patton (1997), Accountability, The Dilution Effects, And Conservatism in Auditor's Fraud Judgments **Journal of Accounting Research.** (Autumn)37-227.

-Hooks, K., S. Kaplan and JR. Schultz (1997). Enhancing Communication to Assist in Fraud Detection**. Working Paper,** University of Alberta.

- IFAC,2007, IAASB, **Handbook**, www.ifac.org.

-Jensen, Micheal C. (1993), The Modern Industrial Revolution, Exit, and the Failure of Internal Control System. **The Journal of Finance.**(July) 831-880.

-Jensen, M & meckling, W. theory of the firm: managerial behavior, agency costs and ownership structure. **Journal of financial economics.** Oct. 1979.

-Johnson, P., S. Granzioli and K. Jamal, (1993). Fraud Detection: Intentionality and Deception in Cognition. **Accounting, Organizations, and Society.** 18**,** 88 -467.

-Joseph, V., Carcello, and Palmrose, Zoe-Vonna. (1994), Auditor Litigation and Modified Reporting on Bankrupt Clients. **Journal of Accounting Research ,**32 supplement.

-Karmon, david, lubwama, chiristopher. An event – study approach to detecting income smoothing activities: some evidence from multinational corporation. **Journal of international accounting auditing & taxation.** Vol. 6, issue 1. 1997.

www.manaraa.com

-Kieso, D. E & Weygand, jj. Intermediate accounting, john wiley & sons, Inc. New York. 1990.

-Knapp, C. and M. Kanapp, (1996), The Effects of Experience and Explicit Fraud Risk Assessment in Detecting Fraud with Analytical Procedures. **Working Paper**, university of Oklahoma**.**

-Konrath, L.F. auditing: A risk Analysis approach. **South – western, Australia**. 2002`.

-Lawrence B. Sawyer, (1996) Sawyer's Internal Auditing. **The Institute of Internal Auditors Altamonte Springs**, Florida.

-Lemke, K. W & page, M. J. economic determinant of accounting policy choice. **Journal of accounting and economics.** Vol. 15. No. 1. March. 1992.

-Linda, E. Debt contracts and accounting choice. **Australian accounting.** Vol. 57. No 11. 1987.

-Livingston, J. G. (1997), Management Borne Costs of Fraudulent and Misleading Reporting.**Unpublished Dissertation.** University of Rochester.

-Mangino, J.(1997), The Auditor and Fraud. **Journal of Accountancy** (April) 32-36.

-Matsumura, E. M. and, R. R. Tucker (1992), Fraud Detection: A Theoretical Foundation. **The Accounting Review**. (October) 36-77.

-Mulford, C.W & Comiskey, E.E. the financial numbers game. john wiley & sons, inc. Canada. 2002.

-Namazi, M. theoretical development of principle agent employment contact in accounting. The state of the art. **Journal of account in literature**, spring. 1985.

www.manaraa.com

-Narayanan, V. G. (1994), An Analysis of Auditor Liability Rules. **Journal of Accounting Research,** 32, supplement**.**

-Nokolai, L. A & bazley, J.D. intermediate accounting 6th edition. **South – western publishing Co**. Cincinnati Ohio. 1994.

-Palmrose, Z.V. (1987), Litigation and Independent Auditors: The Roll of Business Failures and Management Fraud, **Auditing: Journal of Practice and Theory.** (Spring) 90-103.

-Porcano, Tomas M. an analysis of capital gains tax induced earnings management. **International advices in economic research.** Vol. 3 Issue 4, Nov/1997.

-Shibano, T. (1990), Assessing Audit Risk From Errors and Irregularities. **Journal of Accounting Research,** 28, supplement**.**

-Sloan, R. Accounting earning and top executive compensation. **Journal of accounting and economics.** Vol. 16. NO. 4. October 1993.

-Smith, C.A. perspective on accounting – based debt covenant violations. **The accounting review.** Vol. 68. No. 2 April, 1993.

-Srinivasan, S. (2005), Consequences of Financial Reporting Failure for Outside Directors: Evidence From Accounting Restatements and Audit Committee Members. **Journal of Accounting Research,**2,(May).

-Stranko, B.B. the case for international, accounting rules. **Business & economic review**/ July – September. 2000.

-Thomas, W.C. the rise and fall of Enron. **Journal of accountancy. April 2002.**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

-Turner, L.E & Godwin, J. H. auditing, earnings management and international accounting issues at the securities and exchange commission**, accounting horizons**, Vol. 13 September. 1999.

-Visvanthan, G. Deffered tax valuation allowances and earnings management. **Journal of financial statement analysis.** Vol. 3, issue 4. summer 98.

-Watts, R.L & Zimmerman, J. towards A positive theory of the determination of accounting standards. **The accounting review.** January, 1978.

-Zimbleman, M. (1997), The Effects of SAS No.82 on Auditor's Attention to Fraud Risk Factors and Audit Planning Decisions. **Journal of Accounting Research,**35, supplement.

www.manaraa.com

ملاحق الدراسة

1/6 قائمة الأستبيان.

2/6 التحليل الأحصائي باستخدام برنامج Spss.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1/6 قائمة الأستبيان

بسم الله الرحمن الرحيم

السادة / مدققي الحسابات الأردنيين المحترمين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاتة... وبعد

تقوم الباحث بأعداد رسالة كمتطلب للحصول على درجة الماجستير في المحاسبة وموضوعها:

" موقف مدققي الحسابات من التطورات المهنية الحديثة المتعلقة بالاكتشاف والتقرير عن الغش في الشركات المساهمة العامة الأردنية "

لذا نرجو التكرم بتعبئة الاستبيان المرفق مع الأخذ بعين الأعتبار أن البيانات ستعالج بسرية تامة ولأغراض البحث العلمي.

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق الأحترام

الباحث

منال ناظم أسعد باكير

جامعة عمان العربية للدراسات العليا

mnbakeer@hotmail.com

إشراف

أ.د.نعيم حسني دهمش

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

قائمة استبيان

القسم الأول: المعلومات العامة

1- الأسم (إذا رغبت): ----------

2- الوظيفة الحالية: ضع دائرة حول الأجابة المناسبة:

شريك	مدير	رئيس	مدقق أول	مدقق

3- المؤهل العلمي:

دبلوم كلية مجتمع	بكالوريوس	دراسات عليا

4- التخصص العلمي:

محاسبة	أخرى

5- الخبرة العملية:

أقل من 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات وأقل من 10
أكثر من 10 سنوات وأقل من 15	أكثر من 15 سنة

6- هل حصلت على دورات تدريبية في معايير التدقيق والتأكيد الدولية وخصوصا تلك المتعلقة باكتشاف الغش والتقرير عنه؟

نعم	لا

القسم الثاني: العبارات الخاصة بالدراسة: يرجى التكرم باختيار الإجابة التي تراها مناسبة :

ت	العبارة	موافق تماما	موافق	موافق إلى حد ما	غير موافق	غير موافق تماما
1	يمكن ارتباط الغش بأحد أو كل الأساليب التالية:					
1/1	تسجيل قيود يومية زائفة مع نهاية فترة محاسبية معينة للتلاعب بالنتائج أو تحقيق أهداف أخرى.					
2/1	إغفال أو تقديم أو تأخير الاعتراف في البيانات المالية بأحداث ومعاملات حدثت أثناء فترة التقرير.					

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3/1	التعديل غير السليم للافتراضات وتغير الأحكام المستخدمة في تقدير أرصدة الحسابات.					
4/1	إغفال أو عدم الإفصاح عن حقائق ممكن أن تؤثر على المبالغ المسجلة في البيانات.					
5/1	الاشتراك في صفقات معقدة مصممة بطريقة لا تعكس العرض الصحيح للمركز أو الأداء المالي للمنشأة.					
6/1	تغيير القيود والمدد المتعلقة بمعاملات هامة و غير عادية.					
2	يصاحب اختلاس الأصول وجود قيود أو وثائق مزورة لإخفاء حقيقة أنها غير موجودة أو مرهونة بدون تفويض صحيح.					
3	تقع المسؤولية الرئيسة لمنع واكتشاف الغش على كلاً من الأشخاص المكلفين بالحاكمية و الإدارة في المنشأة.					
4	يمكن أن تختلف المسؤوليات الخاصة بكل من الأشخاص المكلفين بالحاكمية والإدارة حسب المنشأة و من بلد لآخر					
5	يجب أن تركز الإدارة بإشراف اؤلئك المكلفين بالحاكمية على احتياطات منع الغش التي قد تقلل الفرص للغش وردعه					
6	قد نستنتج الإدارة أنه ليس من المجدي اقتصادياً تنفيذ أو المحافظة على ضوابط معينة تتعلق بتقليل مخاطر البيانات المادية الزائفة بسبب الغش					
7	توجد مخاطر لا يمكن تجنبها تتمثل في بعض البيانات المادية الزائفة في البيانات المالية قد لا يتم كشفها حتى لو تم التخطيط جيداً للتدقيق و تمت عملية التدقيق وفق المعايير الدولية للتدقيق					
8	تعتمد قدرة المدقق على اكتشاف الغش على عوامل منها:					
1/8	مدى مهارة مرتكب هذا الغش					
2/8	تكرار التلاعب و مداه .					

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3/8	الحجم النسبي للمبالغ الفردية المتلاعب بها.					
4/8	المستوى الإداري للأفراد المتورطين.					
9	يصعب علي المدقق أن يحدد ما إذا كانت البيانات الزائفة من النواحي التقديرية مثل التقديرات المحاسبية قد وقعت بسبب الغش أو الخطأ.					
10	الاكتشاف اللاحق للبيانات المادية الزائفة في البيانات المالية بسبب الغش لا يشير بحد ذاته إلى إخفاق في الالتزام بالمعايير الدولية للتدقيق.					
11	يسعى المدقق الذي ينفذ عملية التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق إلى الحصول على تأكيد معقول بأن البيانات المالية خالية من الزيف، سواء كانت نتيجة غش أو خطأ.					
12	يحافظ المدقق - عند الحصول على تأكيد معقول - على درجة التشكك المهني طوال عملية التدقيق					
13	يضع المدقق في الحسبان احتمالات تجاوز الإدارة الرقابة و تمييز حقيقة أن إجراءات التدقيق التي تكون فعالة في الكشف عن الخطأ قد لا تكون مناسبة ضمن سياق مخاطر محددة للبيانات المادية الزائفة بسبب الغش.					
14	على المدقق تخطيط و تنفيذ عملية التدقيق باتخاذ موقف تشكك مهني.					
15	نادراً ما تتضمن عملية التدقيق المنجزة حسب المعايير الدولية تصديق الوثائق، كما أن المدقق ليس مدرباً أو يتوقع منه أن يكون خبيراً في هذا التصديق.					
16	على المدقق أن يمارس التشكك المهني ولا يقبل بأقل من إثباتات تدقيق مبينة على حقيقة أن الإدارة والمكلفين بالحاكمية يتمتعون بالنزاهة والأمانة.					

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

17	يجب أن يحافظ المدقق على موقف التشكك المهني طوال عملية التدقيق والتعرف على احتمالات وجود بيانات مادية زائفة بسبب الغش بالرغم من خبرة المدقق السابقة عن المنشأة حول نزاهة وأمانة الإدارة والمكلفين بالحاكمية.					
18	يجب مناقشة قابلية تعرض البيانات المالية في المنشأة للتزييف نتيجة الغش.					
19	يجب أن يستمر أعضاء فريق عملية التدقيق في التشاور وتبادل المعلومات.					
20	يجب على المدقق للحصول على المعلومات التي تستخدم لتحديد مخاطر في البيانات المادية الزائفة نتيجة الغش أن ينفذ الإجراءات التالية:					
1/20	الاستفسار من الإدارة وأولئك المكلفين بالحاكمية وآخرين في المنشأة.					
2/20	تحديد ما إذا كان هناك عامل واحد أو أكثر من عوامل المخاطر قائماً.					
3/20	دراسة أي من العلاقات غير المادية أو غير المتوقعة التي يتم تحديدها أثناء تنفيذ الإجراءات.					
4/20	دراسة أي معلومات أخرى قد تساعد في تحديد مخاطر البيانات المادية الزائفة بسبب الغش.					
21	عند الحصول على فهم المنشأة وبيئتها، عليه أن يقوم بالاستفسار من الإدارة حول ما يلي:					
1/21	تقدير الإدارة لمخاطر أن تكون البيانات المالية مزيفة مادياً بسبب الغش.					
2/21	مهمة الإدارة هي تحديد مخاطر الغش في المنشأة والاستجابة لها،بما في ذلك الحسابات أو فئات المعاملات أو الإفصاحات التي قد يوجد فيها مخاطر الغش أو أية مخاطر غش محددة قامت الإدارة بالتعرف عليها.					

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3/21	اتصالات الإدارة، إن وجدت، مع أولئك المكلفين بالحاكمية.					
4/21	اتصـــالات الإدارة، إن وجـدت، مع الموظفين بالنســبة إلى وجهات نظرهم حول ممارســات العمل والسلوك الأخلاقي.					
22	يتوجب على المدقق أن يسأل الإدارة والتدقيق الداخلي وغيرهم ضـمن المنشأة بشكل مناسب لتحـديـد فيما إذا كـان لـديهم معرفة بأي غش حقيقي أو مشـــتبـه بـه أو مزعوم لـه تأثيراً في المنشأة.					
23	على المدقق أن يحصـــل على فهم كيف يمارس المكلفون بـالحـاكميـة الاشراف على عمليـات الإدارة لتحـديد والاســـتجابة لمخاطر الغش في المنشـــأة وعلى الرقابة الداخلية التي وضـــعتها الإدارة لتقليل هذه المخاطر.					
24	يحصـــل المـدقق على فهم كيف يمـارس أولئك المكلفين بالحاكمية الرقابة على عمليات الإدارة وذلـك بـعـمـل إجـراءات مثـل الاطلاع على اجتماعـات الحضـــور حيـث تتم مثـل تلـك المنـاقشـــات أو قراءة الملاحظـات من تلـك الاجتماعات.					
25	يجب على المدقق توجيه أسئلة لأولئك المكلفين بالحاكمية لتحديد ما إذا كان لديهم معرفة بأي واقعة غش حقيقية أو مشـــتبه بها أو مزعومة ذات أثر على المنشأة.					
26	عند الحصـول على فهم للمنشـأة وبيئتها بما في ذلـك الرقـابـة الـداخليـة يجب على المدقق أن يأخذ في الحســبان المؤشرات التي تم الحصـول عليها والتي تدل أن هناك عنصرـــ أو أكثر من عناصر مخاطر الغش قائماً.					

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

27	يستطيع المدقق من خلال فهم المنشأة و بيئتها تحديد الأحداث أو الظروف التي تشير إلى إغراء أو ضغط لارتكاب الغش مثل:					
1/27	الحاجة للوفاء بتوقعات أطراف ثالثة للحصول على تمويل سهمي إضافي قد تختلق ضغطاً لارتكاب الغش.					
2/27	منح مكافئات كبيرة إذا تم تحقيق أهداف أرباح غير واقعية قد يخلق حافزاً لارتكاب الغش.					
28	يمارس المدقق الاجتهاد المهني في تحديد أي أحد عناصر عوامل الغش قائماً وأي منها يمكن اعتباره عند تقييم مخاطر البيانات المادية الزائفة نتيجة الغش.					
29	إن خصائص المنشأة من حيث الحجم وتعقيد العمليات والملكية لها تأثير كبير على اعتبارات عوامل مخاطر الغش ذات العلاقة.					
30	من أجل تقدير مخاطر البيانات المادية الزائفة بسبب الغش، يستخدم المدقق الاجتهاد المهني وما يلي:					
1/30	يحدد المدقق مخاطر الغش باستخدام المعلومات التي تم الحصول عليها من خلال إجراءات تقدير المخاطر ودراسة أنواع مختلفة من المعاملات المالية.					
2/30	يقوم بربط مخاطر الغش المحددة مع ما يمكن أن يتم بالخطأ على مستوى التأكيد.					
3/30	يأخذ في الاعتبار المقدار المرجح لتزييف البيانات المحتمل بما في ذلك إمكانية أن المخاطرة قد تؤدي إلى نشوء عدة بيانات زائفة و تزيد أرجحية حدوث المخاطر.					

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

31	يشدد المدقق عادة على أن هناك مخاطر للغش في تحقيق الإيرادات و يقوم بدراسة و تحديد أي أنواع الإيرادات والمعاملات أو تأكيدات الإيرادات قد تزيد من تلك المخاطر.					
32	يجب على المدقق تحديد جميع الاستجابات لمواجهة المخاطر الواقعة بسبب البيانات الزائفة في البيانات المالية نتيجة الغش.					
33	يستجيب المدقق لمخاطر البيانات المادية الزائفة بسبب الغش بالطرق الآتية:					
1/33	استجابة لها تأثير عام في كيفية تنفيذ عملية التدقيق.					
2/33	الاستجابة للمخاطر المحددة عند مستوى التصريحات.					
3/33	الاستجابة لتحديد المخاطر التي تهم أداء إجراءات التدقيق المعينة.					
34	يقوم المدقق بإدماج عنصر عدم التوقع عند اختيار طبيعة و حدود و توقيت إجراءات التدقيق التي يراد عملها.					
35	عند الاستجابة إلى مخاطر تجاوز الضوابط الرقابية، فإن على المدقق أن يصمم وينفذ إجراءات تدقيق لكل ما يلي:					
1/35	فحص القيود اليومية المسجلة في دفتر الأستاذ العام و غير ذلك من التعديلات الأخرى التي تمت لتحضير البيانات المالية.					
2/35	تدقيق التقديرات المحاسبية لإيجاد الإنحرافات والتي يمكن أن تنشأ في البيانات المادية الزائفة بسبب الغش.					
3/35	الحصول على فهم للمبرر التجاري للمعاملات الهامة لكي يصبح المدقق واعياً بما هو موجود خارج مسار العمل العادي بالنسبة للمنشأة، أو خلاف ذلك مما يظهر أنه غير عادي في ضوء فهم المدقق للمنشأة و بيئتها.					

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

36	يجب أن ينظر المدقق فيما إذا كانت الاجراءات التحليلية التي تمت في أو قرب نهاية عملية التدقيق بهدف تكوين استنتاج عام حول ما إذا كانت البيانات المالية ككل متناغمة مع معرفة المدقق لطبيعة العمل تشير إلى مخاطر بيانات مادية زائفة نتيجة الغش لم يتم التعرف عليها سابقاً.					
37	عندما يحدد المدقق بيانات زائفة، يتوجب عليه أن يدقق فيما إذا كانت هذه البيانات دليل على الغش، وإذا تبين له ذلك عليه أن يدرس دلالات هذه البيانات الزائفة بالنسبة إلى الجوانب الأخرى لعملية التدقيق خاصة موثوقية إقرارات الإدارة.					
38	لا ينبغي للمدقق أن يفترض أن حالة الغش هي حادثة معزولة وأن ينظر فيما إذا كانت البيانات الزائفة المكتشفة تشكل إشارة إلى مخاطرة أعلى للبيانات المادية نتيجة الغش.					
39	إذا اعتقد المدقق أن البيانات الزائفة هي نتيجة لعمليةغش أو قد تكون كذلك، ولكن تأثيرها ليس هاماً بالنسبة إلى البيانات المالية، فعلى المدقق أن يقيم الدلالات وخاصة تلك التي تتفاعل مع المركز التنظيمي للفرد أو الافراد المشمولين.					
40	يجب على المدقق أن يحصل على تعهدات مكتوبة من الإدارة:					
1/40	أنها تعترف بمسؤوليتها عن تصميم وتنفيذ الرقابة الداخلية لمنع الغش والكشف عنه.					
2/40	أنها قد أفصحت للمدقق عن نتائج تقديراتها للمخاطر في أن البيانات المالية قد تكون حرفت ماديا نتيجة للغش.					

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3/40	أنها قد أفصـــحت للمدقق عن معرفتها بوقوع عملية غش أو غش مشتبه به تؤثر على المنشأة ومتورط فيها الإدارة، أو الموظفين ذوي الأدوار المهمة في الرقابة الداخلية، أو آخرين حيث يكون للغش تأثير مادي على البيانات المادية.					
41	إذا اكتشف المدقق حالة غش ما أو حصل على معلومات تشير إلى أن غشا قد يكون موجوداً، فعليه أن يتواصل بهذه المسائل بشكل عملي بقدر الإمكان مع المستوى المناسب من الإدارة.					
42	إذا قام المدقق بالتعرف على عملية غش متورط فيها الإدارة أو الموظفون الذين يلعبون أدواراً مهمة في الرقابة الداخلية، أو آخرين حيث يؤدي الغش إلى بيانات مادية زائفة في البيانات المالية، يجب عليه أن يتصل بشأن هذه المسائل مع أولئك المكلفين بالحوكمة كلما كان ذلك علمياً.					
43	إن الاتصـــالات التي يجريها المدقق مع أولئك المكلفين بالحاكمية قد تتم شفوياً أو كتابياً.					
44	إذا كانت أمانة ونزاهة الإدارة أو أولئك المكلفين بالحوكمة مشكوك فيها، فعلى المدقق أن يسعى للحصـول على نصـيحة قانونية للمسـاعدة في تحديد اتخاذ القرار المناسب.					
45	على المدقق أن يبلغ أولئك المكلفين بالحوكمة وكذلك الإدارة في أسرع وقت ممكن وعند المستوى المناسب من المسؤولية عن أي نقاط ضـعف هامة في تصـميم و تنفيذ الرقابة الداخلية لمنع الغش وكشـفه والتي قد تكون بلغت إلى علم المدقق.					
46	يجب على المدقق المهني حفظ سرية معلومات العميل لمنع الاطلاع على تقرير الغش من قبل طرف خارج منشأة العميل.					

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

47	تختلف مسؤوليات المدقق القانونية حسب البلد وفي ظروف معينة فإن واجب السرية قد يتم تجاهلة بالقانون النظامي.					
48	إذا واجه المدقق ظروفا استثنائية نتيجة البيانات الزائفة الناتجة عن غش أو غش مشتبه به تقيد قدرته على مواصلة عملية التدقيق فعليه أن يأخذ في الاعتبار:					
1/48	مسؤولياته المهنية والقانونية المنطبقة في مثل هذه الظروف بما في ذلك إذا كانت الحالة تتطلب من المدقق الاتصال بالشخص أو الأشخاص الذين قاموا بتكليف عملية التدقيق أو في بعض الحالات بالسلطات التنظيمية.					
2/48	يدرس احتمال الانسحاب من العملية.					
49	إذا قرر المدقق الانسحاب من عملية التدقيق فأنه:					
1/49	يناقش مع المستوى المناسب في الإدارة و مع أولئك المكلفين بالحاكمية انسحابه من العملية وأسباب الانسحاب.					
2/49	ينظر فيما إذا كان هناك متطلب مهني أو قانوني لرفع تقرير إلى الشخص أو الاشخاص الذين قاموا بتكليف عملية التدقيق، أو في بعض الحالات إلى السلطات التنظيمية بشأن انسحابه من العملية وأسباب ذلك.					
50	ليس من الممكن التحديد بدقة متى يكون الوقت مناسبا للانسحاب من العملية نظراً للتنوع في الظروف التي قد تطرأ.					
51	إن توثيق فهم المدقق للمنشأة وبيئتها وتقرير المدقق لمخاطر البيانات المادية الزائفة يجب أن يشمل:					
1/51	القرارات الهامة التي يتم التوصل إليها أثناء النقاش بين فريق العملية بالنسبة إلى احتمالات تعرض البيانات المالية للمنشأة لبيانات مالية مادية زائفة بسبب الغش.					

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2/51	المخاطر المحددة و المؤكدة للبيانات المالية المادية الزائفة للمنشأة بسبب الغش.					
52	يجب أن يتضمن توثيق استجابات المدقق للمخاطر المقدرة للبيانات المادية الزائفة ما يلي:					
1/52	الاستجابات العامة للمخاطر المقدرة للتحريف المادي نتيجة الغش على مستوى البيانات المالية وإجراءات التدقيق من حيث الطبيعة والتوقيت والمدى، والربط بين هذه الإجراءات والمخاطر المقدرة للبيانات المادية الزائفة نتيجة الغش على مستوى التأكيدات.					
2/52	نتائج إجراءات التدقيق بما فيها تلك المصممة لإبراز مخاطر تجاوز الإدارة للضوابط الرقابية.					
53	على المدقق أن يوثق الاتصالات حول الغش والتي تمت مع الإدارة وأولئك المكلفين بالحاكمية والجهات التنظيمية و آخرين.					
54	عندما يستنتج المدقق أن الافتراض بان هناك مخاطر بيانات مادية بسبب الغش تتعلق بالإعتراف بالإيرادات لا ينطبق في ظروف العمل يتوجب عليه أن يوثق أسباب ذلك الإستنتاج.					
55	إن نطاق التوثيق لهذه الأمور يعود لقرار المدقق باستخدام الاجتهاد المهني.					

والله ولى التوفيق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(ناقص من أصل المصدر)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com